


Distr.: General  
27 February 2004  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإئتمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعمال دورته خلال عام ٢٠٠٣

### المحتويات

#### الصفحة

|    |  |
|----|--|
| ٤  | الجزء الأول - الدورة العادية الأولى  |
| ٤  | أولا - المسائل التنظيمية   |
| ٥  | الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإئتمائي                                |
| ٥  | ثانيا - خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإئتمائي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٠              |
| ٨  | ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة                                   |
| ١١ | رابعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة                        |
| ١١ | خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع                                   |
| ١٣ | سادسا - الزيارات الميدانية   |
| ١٤ | الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإئتمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان |
| ١٤ | سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠                         |
| ١٩ | ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي                       |
| ٢٤ | الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان                                    |
| ٢٨ | تاسعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة                                   |
| ٣٠ | عاشرا - مسائل أخرى   |
| ٣١ | الجزء الثاني - الدورة السنوية  |
| ٣١ | أولا - المسائل التنظيمية   |



|    |       |   |
|----|-------|---|
| ٣١ | ..... | الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  |
| ٣١ | ..... | ثانيا - التقرير السنوي لمدير البرنامج   |
| ٣٤ | ..... | ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية  |
| ٣٦ | ..... | رابعا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية   |
| ٣٧ | ..... | خامسا - الالتزامات بالتمويل   |
| ٣٨ | ..... | سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها  |
| ٣٩ | ..... | سابعا - تقرير التنمية البشرية   |
| ٤٠ | ..... | ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع  |
| ٤١ | ..... | الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان   |
| ٤١ | ..... | تاسعا - تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي  |
| ٤١ | ..... | عاشرًا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليان   |
| ٤٥ | ..... | حادي عشر - الزيارات الميدانية   |
| ٤٦ | ..... | الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان   |
| ٤٦ | ..... | ثاني عشر - تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٢   |
| ٥٢ | ..... | ثالث عشر - تفويض سلطة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن شؤون الموظفين   |
| ٥٣ | ..... | رابع عشر - الالتزامات بالتمويل المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان   |
| ٥٥ | ..... | خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها   |
| ٥٦ | ..... | سادس عشر - برنامج المشورة التقنية   |
| ٥٨ | ..... | سابع عشر - مسائل أخرى   |
| ٦٠ | ..... | الاجتماع المشترك للرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي (٦ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣) |
| ٦٩ | ..... | الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية   |
| ٦٩ | ..... | أولا - المسائل التنظيمية  |

|     |       |   |
|-----|-------|---|
| ٧٠  | ..... | الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  |
| ٧٠  | ..... | ثانيا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة                                     |
| ٧٢  | ..... | ثالثا - الصناديق الاستثمارية المواضيعية   |
| ٧٥  | ..... | رابعا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات   |
| ٧٨  | ..... | خامسا - التقييم   |
| ٨١  | ..... | سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها  |
| ٨٢  | ..... | سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة |
| ٨٥  | ..... | الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان   |
| ٨٥  | ..... | ثامنا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة                                     |
| ٨٩  | ..... | تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها  |
| ٩٠  | ..... | عاشرا - مسائل أخرى  |
|     |       | المرفقات  |
| ٩١  | ..... | الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٣                                |
| ١٣٣ | ..... | الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣  |

## الجزء الأول الدورة العادية الأولى

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من  
٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

### أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٢ - وقد انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٣:

الرئيس: سعادة السيد روبل أولهاي (جيبوتي)

نائب الرئيس: سعادة السيد أحمد الحداد (اليمن)

نائب الرئيس: السيد دينيس توسكانو (إكوادور)

نائب الرئيس: السيد يوراي كوديلكا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس: السيدة كيرتسي رودزموين (النرويج)

٣ - وبعد انتخاب الرئيس الجديد، أدلى ببيان استهلالي ورد في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت في العنوان التالي: [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

٤ - وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/L.1 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا وخطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/CRP.1). وأقر المجلس التنفيذي أيضا التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/1).

٥ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ في الوثيقة DP/2003/2. أما المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ فترد في الوثيقة DP/2003/10 التي يمكن الاطلاع عليها في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت في العنوان التالي:

[www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd)

٦ - وقد وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدورتيه المقبلتين في عام ٢٠٠٣:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣: ٦ حزيران/يونيه و ٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣  
(نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣: من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

#### طرائق عمل المجلس التنفيذي

٧ - علقت الوفود على متابعة التقرير المتعلق بترشيد الوثائق وتبسيط طرائق عمل المجلس التنفيذي (DP/2003/CRP.6) فشددت على وجوب إضفاء الطابع الرسمي على المناقشات في دورات المجلس، وإنشاء أفرقة فرعية معنية بالمواضيع التي سيتفق عليها في خطط عمل المجلس، وتحسين العلاقة بين المجلس والبلدان المستفيدة من البرامج.

٨ - وكان من نتائج المداولات غير الرسمية بشأن تحسين طرائق عمل المجلس التنفيذي الاتفاق على أن يقوم المجلس بإعداد جدول أعمال دوراته وخطه عملها والتصرف فيهما. وبناء على ذلك، أجريت مناقشة واسعة لخطه عمل الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ في المجموعات الإقليمية وفي المجلس بكامل هيئته، وأدى ذلك إلى بعض التعديلات. وقد أدرجت خطة العمل المنقحة في موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت في العنوان التالي: [www.undp.org/excecbrd](http://www.undp.org/excecbrd).

٩ - وشدد أحد الوفود على أهمية الوصول إلى توافق آراء بشأن تحديد جوانب القصور في الطرائق الراهنة قبل النظر في اقتراحات علاجها. وأكد هذا الوفد أن جوانب القصور هذه يمكن معالجتها في معظم الحالات في إطار النظام الداخلي الراهن. وحذر الوفد أيضا من أن عددا من الاقتراحات الواردة في الوثيقة DP/2003/CRP.6 يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى على عمل سائر أجهزة الأمم المتحدة وآثار مالية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تتطلب هذه الاقتراحات الحصول على مشورة قانونية وإجراء مشاورات مع دوائر المؤتمرات في الأمم المتحدة.

١٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠٣ (انظر الوثيقة DP/2003/10) بشأن تحسين طرائق عمل المجلس، الذي اتفق فيه أعضاء المجلس، في جملة أمور، على إدراج بند يتعلق بتحسين طرائق عمل المجلس في جدول أعمال الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

#### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### ثانيا - خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

١١ - هنا المجلس التنفيذي مدير البرنامج والموظفين على ما أدوه من عمل ممتاز في تنفيذ خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وأحاط علما بورقة الاجتماع المحتوية على معلومات إضافية (DP/2003/CRP.8).

١٢ - وأعربت عدة وفود عن إعجابها بتحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منظمة أكثر فعالية وتركيزاً ولا مركزية وقائمة على المعرفة. وعلى الصعيد القطري، لاحظت هذه الوفود أن نظام المنسق المقيم بدأ يعطي نتائج مهمة، ومع ذلك فقد رأت أن خطة العمل كان يمكن أن تحدد المجالات التي اصطدم فيها التقدم بمعوقات، وطبيعة هذه المعوقات، والتدابير المتخذة لمعالجة الحالة. وأوصى بعض الوفود بوجود إجراء تقييم لكامل فترة خطة العمل لتقييم أثر جهود التحول على النتائج الإنمائية للمنظمة. وأشارت وفود أخرى إلى إمكانية عقد جلسة إحاطة غير رسمية في عام ٢٠٠٣ للمساعدة في إجراء تحليل نهائي لخطة العمل، ومناقشة مسألة العمل المتبقي، وتحديد طريقة إدراج خطط العمل في عملية إطار التمويل المتعدد السنوات وميزانية الدعم لفترة السنتين، التي ستقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٣ - وأكدت عدة وفود أن الزيادة في موارد البرنامج الإنمائي، ولا سيما عكس الاتجاه التزولي للموارد العادية (الأساسية)، تعد تأكيداً جديداً للتقدم المطرد للمنظمة في الاتجاه الصحيح. غير أن هذه الوفود أكدت أنه ما لم تتحقق زيادة كبيرة في الموارد الأساسية التي لا تزال تعتبر عماد المنظمة، فإن البرنامج الإنمائي قد يعجز عن الاضطلاع بمهمته. وشددت هذه الوفود مرة أخرى على وجوب أن تكون الموارد الأخرى (غير الأساسية) مكاملة للموارد العادية لا بديلاً لها.

١٤ - وجرى الإعراب عن التقدير لدور البرنامج الإنمائي في إدارة العمل وتسجيل النتائج في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. على أن الوفود لاحظت أن تنفيذ هذه الأهداف هو ترتيب يشمل عدة شركاء، وأنه ينبغي للبرنامج الإنمائي دمج أنشطته في منظومة الأمم المتحدة والعمل بشكل وثيق مع سائر المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما البنك الدولي. وأكدت هذه الوفود الدور الحيوي للبرنامج الإنمائي في أنشطة التنسيق والاتساق بين منظمات الأمم المتحدة لتجنب الازدواجية. وشددت الوفود على الدور الأساسي للحكومات وغيرها من الكيانات الوطنية، مثل منظمات المجتمع المدني، في تصميم وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها. وجرى أيضاً تشجيع دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ هذه الأهداف.

١٥ - وجرى تأكيد البعدين السياسي (السلام والأمن) والإنمائي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. ولذلك جرت توصية البرنامج الإنمائي بالعمل بشكل وثيق مع الإدارات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته بشكل فعال.

١٦ - وفيما يتعلق بـ "تقرير التنمية البشرية"، أوصى بعض الوفود بأن يرصد البرنامج الإنمائي إعداد التقارير عن كذب للتأكد من عدم وجود بيانات غير موثوق بها أو ناقصة تقلل من جودة هذه التقارير. وكان هناك اقتراح أيضا بوجوب الاستعانة في إعداد التقارير بالإحصائيات المستقاة من الإدارات الإحصائية الوطنية والمؤسسات الدولية ذات الصلة. وأوصى أيضا بتناول موضوع "تقرير التنمية البشرية" في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١٧ - وأشار مدير البرنامج في رده إلى الحرص الشديد على الاستمرار في تعبئة موارد أساسية، اتساقا مع التصويت بالثقة في الإصلاحات التنظيمية الذي جرى. وأعرب عن تقديره للزيادة الأخيرة في الوارد الأساسية، وإن كان قد أشار إلى أن الوضع ما زال هشاً ولن يساعد البرنامج الإنمائي على التصدي بشكل مناسب ومطرد للعديد من التحديات ومعالجة أولويات البلدان المستفيدة من البرنامج.

١٨ - ووافق مدير البرنامج على أن هناك حاجة إلى البرهنة على أن النتائج بدأت تتحقق بالفعل. وأوصى بأن تقوم هيئة خارجية بتقييم عمل البرنامج الإنمائي وتقديم تقرير عن أثر تنفيذ خطط العمل - وليس فقط فيما يتعلق بالتحويلات الداخلية - بعد تأثيرها على النتائج الإنمائية الميدانية في البلدان المستفيدة من البرامج.

١٩ - وذكر مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي يخطط لإدخال بعض التغييرات الطفيفة على إطار التمويل المتعدد السنوات لكي يعكس، بشكل أشمل، الأولويات الجديدة. بما في ذلك الحاجة إلى التوفيق بين مجالات الممارسة والأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن مكتب اتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش قد قام بعمل يستحق الثناء رغم قدراته المحدودة، وأن برامج هذا المكتب قد أدمجت في عمل البرنامج الإنمائي. وقال إنه لا مفر من تعزيز قدرات المكتب للتعامل مع التحديات المتزايدة بالشكل المناسب. وذكر أن البرنامج الإنمائي سيتقدم باقتراحات لتعزيز المكتب في عام ٢٠٠٣.

٢٠ - وقال مدير البرنامج إنه يشعر هو أيضا بالحاجة الملحة إلى متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ، مؤكدا ضرورة الاستمرار في المضي قدما، ولا سيما في مجال التشارك بين القطاعين العام والخاص. وأشار أيضا إلى أهمية تلقي اقتراحات ممكنة التنفيذ من البلدان المستفيدة من البرامج في المجالات ذات الأولوية، وهي المياه، والطاقة، والرعاية الصحية، والزراعة، والتنوع البيولوجي، بدعم من منظمات المجتمع المدني. وشدد على أن البرنامج الإنمائي سيقوم على نطاق واسع بدور تنسيقي وحفزي، مؤكدا الحاجة إلى العثور على سبل

مبتكرة للانتقال من الجدل إلى التنمية الحقيقية. وتحقيقا لذلك، شدد على الدور الحيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من مجالات البرنامج الإنمائي ذات الأولوية.

٢١ - وتحدث مدير البرنامج عن الروابط الحاسمة بين تكنولوجيا المعلومات وأنشطة الأعمال التجارية. وأكد أن الحصول من البرنامج الإنمائي على البرنامج الحاسوبي لـ "نظام تخطيط موارد المؤسسات" سيؤدي إلى تسهيل أنشطة الأعمال التجارية. وسيجري تناول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٣.

٢٢ - وأشار مدير البرنامج إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية تعتبر إطارا تنظيميا مركزيا يحدد الأولويات لجميع الأطراف صاحبة المصلحة. وقال إن إدارة عملية الأهداف الإنمائية للألفية والإشراف عليها هما مسؤولية السلطات الوطنية، مع قيام الأمم المتحدة بدور في التشجيع والدعم. وفي إطار الهدف الثامن من هذه الأهداف - وهو تكوين تشارك عالمي في التنمية - أشار إلى حدوث اتفاق في مؤتمر مونتريري بين البلدان النامية وشركائها من المانحين. فقد تعهدت هذه البلدان بإجراء الإصلاحات الضرورية، وتعهد المانحون بتوفير التمويل في المجالات التي يجري الإصلاح فيها.

٢٣ - وأيد مدير البرنامج فكرة إجراء مناقشات منتظمة للمسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واقترح إجراء المناقشات في إطار أوسع تتحدد فيه الأولويات والأدوار في مكافحة هذا الوباء. ودعا أيضا إلى تحسين التنسيق لتعبئة ما يكفي من الموارد.

٢٤ - واحتتم مدير البرنامج كلمته بالتشديد على أن المواءمة والتبسيط يشكلان جزءا حاسما من عمل البرنامج الإنمائي. وأكد أن من الحيوي أن تكون لدينا مجموعة أبسط من القواعد والإجراءات تشمل جميع الصناديق والبرامج، وتكون متصلة بدورها بعملية أبسط كثيرا للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين. وفي النهاية، ستؤدي القواعد والإجراءات المبسطة إلى الحد من تكاليف المعاملات التي تتحملها البلدان المستفيدة من البرامج.

٢٥ - وقد أدرج البيان الذي ألقاه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمام المجلس التنفيذي في موقع البرنامج الإنمائي على الإنترنت في العنوان التالي: [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

### ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٦ - أقر المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية للأردن، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، وبوتسوانا، وبوليفيا، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، والجمهورية



العربية الليبية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرأس الأخضر، وساموا، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفنزويلا، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، وماليزيا، وملديف، وموريتانيا، والنيجر، والهند، والبرنامج المتعدد البلدان لتوكيلاو وجزر كوك ونيوي؛ والبرنامج المتعدد البلدان لبلدان جزر المحيط الهادئ. وأقر المجلس أيضا تمديدات أطر التعاون القطري لتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/2003/8).

٢٧ - وعقب إقرار البرامج القطرية على أساس عدم الاعتراض، ذكر أحد الوفود، متكلمًا باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أن هذه الدول قد انضمت إلى توافق الآراء المعقد بشأن برنامج كوت ديفوار لضمان ألا يتأخر التمويل اللازم لهذا البرنامج. ومع ذلك فقد أعرب هذا الوفد عن أسفه لأن البرنامج القطري الذي اعتمد لتوه لم يعكس التطورات الأخيرة في كوت ديفوار. وأوصى الوفد بأن يستكشف المجلس التنفيذي سبل تحديث برنامج قطري ما بعد أن يوضع في شكله النهائي لتضمينه التطورات الطارئة.

٢٨ - وعلق المجلس التنفيذي أيضا على مذكرة مدير البرنامج عن مخطط البرنامج القطري لجيبوتي (DP/2003/4). واقترح أن تعمل الحكومة بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع الصيغة النهائية للبرنامج القطري وتنفيذه.

٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخطط البرنامج القطري لجيبوتي (DP/CPO/DJI/1) والتعليق عليه، وبالتصويب المدخل على إطار التعاون القطري الثاني لبنيما (DP/CCF/PAN/2/Corr.1).

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٣٠ - قدم مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة مدير البرنامج عن تقديم مساعدة البرنامج الإنمائي إلى ميانمار (DP/2003/3). وأكد من جديد أن عمل بعثة التقييم قد جرى في إطار ولاية المجلس التنفيذي.

٣١ - وعلق عدد من الوفود على المذكرة، وهنأت هذه الوفود المنسق المقيم وزملاءه على جهودهم في تنفيذ مبادرة التنمية البشرية على الصعيد الشعبي في ظروف صعبة غالبًا. وسلمت هذه الوفود بأن احتياجات السكان كبيرة، وشددت على الحاجة العاجلة إلى مساعدة واسعة النطاق من البرنامج الإنمائي على الصعيد الشعبي. وأعربت الوفود عن قلقها حيال الحالة المتدهورة في ميانمار اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا بما في ذلك وباء فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، مما قد يعرقل استمرار إنجازات مبادرة التنمية البشرية. ودعا بعض الوفود إلى زيادة التنسيق لتحسين فعالية البرنامج.

٣٢ - وفيما يتعلق بولاية البرنامج الإنمائي، ظهرت ثلاثة خيارات: (أ) فقد ذكر بعض الوفود استحالة الموافقة على المرونة في الولاية الحالية للمجلس التنفيذي، حيث إن الحالة السياسية لم تتحسن بالقدر الكافي؛ (ب) وأعربت وفود أخرى عن استعدادها لإبداء مزيد من المرونة فيما يتعلق بمناقشة البرنامج الإنمائي لقضايا السياسات العامة مع السلطات الوطنية إذا كانت متصلة بمجالات مبادرة التنمية البشرية؛ (ج) وردت وفود أخرى بوجوب إعطاء البرنامج الإنمائي مزيداً من المرونة للعمل مع السلطات الوطنية، مع إمكان العودة إلى البرمجة القطرية العادية في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - وقام المجلس التنفيذي باستعراض توصيات بعثة التقييم في إطار الولاية الراهنة المنظمة للمساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار. وقد اختلفت الآراء بشأن التوصيتين (د) المتعلقة بمشروع التمويل المتناهي الصغر و (ز) المتعلقة بنذب موظفين من الإدارات المعنية بالزراعة والحراجه للعمل بصفة شركاء تقنيين في القطاعات ذات الصلة من مبادرة التنمية البشرية. وقد عقدت مشاورات غير رسمية لتسوية الخلافات.

٣٤ - وردا على ذلك، شكر مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي الوفود على تعليقاتها، مشيراً إلى أن هناك تسليماً عاماً بأن لمبادرة التنمية البشرية أثراً ناجحاً على المجتمعات المحلية المستهدفة.

٣٥ - وذكر أن تقرير التقييم الإنساني سيوزع على المجتمع الدولي في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وقدم إلى المجلس التنفيذي أيضاً معلومات مستكملة عن التقديرات المقترحة للفقير والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي ستجرى في المرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية التي جرى الاضطلاع في عام ٢٠٠٢ بأعمال تحضيرية لها على نطاق واسع.

٣٦ - وأشار مدير المركز الإقليمي إلى أن المفهوم، في ضوء عدم وجود تعليقات على التوصيات (أ) و (ب) و (ج) و (و)، أن المجلس التنفيذي يؤيدها.

٣٧ - وبعد مزيد من المشاورات بشأن التوصيتين (د) و (ز)، اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٣ (انظر الوثيقة DP/2003/10) بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار، وكان مما ورد فيه أن المجلس التنفيذي يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القيام، في إطار ولايته، بتعزيز أثر المرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية، مع مراعاة التقرير الذي قدمته بعثة التقييم المستقلة.

## رابعاً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

### خامساً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٨ - قدم مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التنظيم التقرير ذا الصلة بالاحتياطي الخاص المتعلق بحالات انتهاء الخدمة المتصلة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والالتزامات التي تؤثر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2003/CRP.2). وأحاط المجلس التنفيذي علماً بهذا التقرير دون تعليق.

٣٩ - وقد أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ممثلاً لرئيس لجنة التنسيق الإداري، ببعض الملاحظات التمهيديّة. وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المدير التنفيذي للمكتب عن تنفيذ الميزانية المنقحة للمكتب لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/CRP.3) والاستعراض المستقل المتعلق بالنموذج التجاري والمسائل ذات الصلة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2003/CRP.4). وجرى كذلك تقديم وتعميم معلومات مستكملة عن تنفيذ الميزانية المنقحة للمكتب في عام ٢٠٠٢ في شكل ورقة معلومات.

٤٠ - واستعرض بعض الوفود التقارير المتعلقة بعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأعربت هذه الوفود عن اغتباطها بالتقدم المتحقق في تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٢، ولا سيما في تنفيذ المشاريع والنفقات الإدارية، على الرغم من الصعوبات المكثفة. وجرى في هذا السياق الثناء على الجهود غير العادية لموظفي المكتب. وأشارت هذه الوفود بتفاؤل حذر إلى الاتجاه الإيجابي لمتغيرات العمل في المكتب وما يتوقع من بقاء الاحتياطي التشغيلي أعلى من الحد البالغ مليوني دولار. وشددت الوفود، مع ذلك، على ما سبق لها الإعراب عنه من قلق إزاء انخفاض مستوى الاحتياطي التشغيلي، وحثت لجنة التنسيق الإداري وإدارة مكتب خدمات المشاريع على الاستمرار في رصد الحالة عن كثب. وأوصت الوفود بقوة بإجراء الاستعراض المستقل دون مزيد من التأخير، حتى تتسنى إتاحة التوصيات قبل تعيين المدير التنفيذي الجديد. وأعلنت عدة وفود عن تقديم مساهمات لتغطية تكاليف بعثة الاستعراض المستقل، وطلبت أن يجري اختيار فريق الاستعراض في أقرب وقت ممكن، من خلال عملية علنية وشفافة وتنافسية.

٤١ - وأكد عدد من الوفود من جديد أهمية وضرورة وجود مكتب خدمات المشاريع بصفته موفر الخدمات لمنظمات الأمم المتحدة، وشددت هذه الوفود على ما يتصف به من استقلالية وتمويل ذاتي.

٤٢ - وأشار نائب المدير التنفيذي للمكتب، في رده، إلى أن عام ٢٠٠٢ كان عاما عصيبا لأن المنظمة اضطرت إلى إدخال تغييرات تنظيمية واسعة، مع إبقاء مستوى تقديم الخدمات على ما هو عليه. ومع ذلك فإن النتائج، في نهاية العام، كانت واضحة في الدخل والإنفاق، مع تفاؤل حذر. بمزيد من التحسن عند إقفال حسابات عام ٢٠٠٢. وأشار إلى أن إدارة المكتب تتفهم قلق بعض الوفود إزاء انخفاض مستوى الاحتياطي التشغيلي، وأكد للمجلس التنفيذي أن المكتب سيبدل قصاره لإبقاء هذا المستوى أعلى من حد المليوني دولار الموضوع لخطه التأهب للطوارئ.

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة استرداد التكلفة الكاملة، ذكر نائب المدير التنفيذي أن فرقة عمل تابعة للمكتب بحثت المسائل المتعلقة بميكل رسوم المكتب التي تستعرضها الإدارة وقدمت اقتراحات بشأن هذه المسائل. وسيقدم المكتب نتائج وتوصيات التقرير إلى لجنة التنسيق الإداري ويتقاسم الناتج مع المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣. وشدد نائب المدير التنفيذي على أن استرداد التكلفة الكاملة يعتبر شرطا أساسيا في النموذج التجاري للمكتب.

٤٤ - وفيما يتصل بالاستعراض المستقل، قال إن المجلس التنفيذي قد وافق على الاختصاصات الشاملة في دورته العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأضاف أنه عند تعبئة موارد كافية لتغطية تكاليف الاستعراض، فإنه سيكون بمقدور الفريق الشروع فورا في عملية الاستعراض، حتى يكون التقرير معدا قبل أن يباشر المدير التنفيذي الجديد عمله. وشكر نائب المدير التنفيذي الوفود التي قدمت مساهمات لهذا الغرض، وأكد للمجلس أن مكتب خدمات المشاريع سيقوم، من جهته، بالمساعدة في ضمان الشفافية والتنافسية في عملية اختيار فريق الاستعراض.

٤٥ - وقال إن التقرير المتعلق بخطة الطوارئ فيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي (DP/2003/35/Add.2) قد استعرضه المجلس التنفيذي ووافق عليه في مقرره ٢٠٠٢/٢١. وأضاف أن مكتب خدمات المشاريع يقوم بالفعل بتنفيذ بعض عناصر الخطة المقصود بها التحكم في النفقات وتوليد موارد جديدة. وأشار إلى أنه لا يتوقع حدوث مشاكل في السيولة، وأكد للمجلس أن إدارة المكتب ولجنة التنسيق الإداري ستواصلان رصد الحالة عن كثب.

٤٦ - واختتم نائب المدير التنفيذي كلمته بالإشارة إلى أن المعلومات المالية المستكملة قد استقيت من أرقام فعلية مسجلة جرى تعديلها في اتجاه نزولي لأغراض احترازية.

٤٧ - وأثنى رئيس المجلس بالنيابة والوفود وممثل لجنة التنسيق الإداري ونائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع على السيد رينهارت هيلمكه، المدير التنفيذي المتقاعد

للمكتب، لسنوات خدمته الثلاثين في المكتب وفي غيره من منظمات الأمم المتحدة، سواء في الميدان أو في المقر. وامتدحوا رعايته لإنشاء المكتب ونموه بحيث أصبح له هذا الدور البارز الذي يؤديه في منظومة الأمم المتحدة. وألقى رئيس المجلس بالنيابة الضوء على خدمة السيد هيلمكه بصفته مدير شعبة أوروبا ورابطة الدول المستقلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عندما كان مسؤولاً عن فتح عدد من المكاتب القطرية، بالإضافة إلى مساهمته بصفته الممثل المقيم في هابتي في وقت حرج. وأعربوا له عن تمنياتهم بتقاعد طيب.

٤٨ - وأبلغ المجلس التنفيذي أن الأمين العام قد عين السيد جيرالد والزر مديراً تنفيذياً مؤقتاً لمكتب خدمات المشاريع.

٤٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٣ بشأن الحالة المالية للمكتب، بما في ذلك التغييرات في مستوى الاحتياطي التشغيلي، والمقرر ٤/٢٠٠٣ بشأن الاستعراض المستقل للمكتب (انظر الوثيقة DP/2003/10).

## سادسا - الزيارات الميدانية

٥٠ - فيما يتعلق بالزيارات الميدانية، أعرب عدد من الوفود عن تقديره لأمانة المجلس التنفيذي لورقة الاجتماع التي قدمتها عن الزيارات الميدانية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/CRP.5). وأيدت هذه الوفود اختيار موزامبيق للزيارة الميدانية المشتركة، وإكوادور للزيارة الميدانية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٣. وجرت التوصية، في ضوء أهمية التقرير المشترك عن الزيارات الميدانية، بأن توضع مبادئ توجيهية عن إعداداته وتصدر قبل سفر البعثة. واقترح أحد الوفود أن يجري في الزيارة الميدانية مناقشة دور البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥١ - وجرى التعليق أيضا على حجم البعثة وعدد الزيارات الميدانية المشتركة السنوية، وذلك لضمان مشاركة أوسع من جانب أعضاء المجلس التنفيذي وكفالة فعالية هذه الزيارات. وأقر المجلس اختصاصات الزيارات الميدانية المشتركة في مقره ٦/٢٠٠٣، ووافق على المدد المقترحة بواقع عشرة أيام عمل، وعلى التشكيل بواقع ٢٠ عضوا للزيارات الميدانية.

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### سابعاً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٢ - قدم مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التنظيم التقرير (DP/2003/6) والاستكمال (DP/2003/CRP.7) المتعلقين بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأثنى عدد من الوفود على مبادرة البرنامج الإنمائي بوضع استراتيجية لمنع الغش ستحاكيها سائر منظمات الأمم المتحدة. وجرى التشديد أيضاً على إنجازات المنظمة وفعاليتها المحسنة في إدارة العقود. ورحّب عدد من الوفود برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المعارض، وشكرت البرنامج الإنمائي على التقرير والاستكمال.

٥٣ - وأيدت عدة وفود مفهوم بناء القدرات في مجال مراجعة حسابات التنفيذ الوطني والاستفادة في ذلك من أموال البرامج القطرية. وشددت هذه الوفود على ضرورة توافر الشفافية في الإدارة المالية للحفاظ على التمويل وجذب المزيد منه ومن الشركاء الموثوق بهم.

٥٤ - وأبدى بعض الوفود أسفه على عدم تنفيذ بعض توصيات مجلس مراجعي الحسابات حتى الآن في المكاتب القطرية. فما زال بعض المكاتب معروفاً بالقصور في استرداد التكاليف وفي الوفاء بالمواعيد المحددة، مثل تقديم بيانات عن تسوية المخزونات في عام ٢٠٠١. وطالبت هذه الوفود أيضاً بتحسين رصد الأموال الاستثمارية الحاملة والأموال الاستثمارية التي تعاني عجزاً. وطلبت هذه الوفود إبقاءها على علم بتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات، وكيف يمكن لهذا النظام أن يسوي بعضاً من المسائل المتصلة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل. وطلبت هذه الوفود أيضاً أن يكتف البرنامج الإنمائي من تغطيته في مجال مراجعة حسابات التنفيذ الوطني، وأن يستكمل تسويته لأرصدة منظمات الأمم المتحدة والحكومات. كما طلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي أن يتخذ الخطوات اللازمة حتى تكون له السيطرة المناسبة على المخزونات. وطلب بعض الوفود أن يسوي البرنامج الإنمائي الأرصدة المعلقة من الأموال والبرامج الأخرى المتعلقة بالاحتياطي المخصص للإيواء الميداني.

٥٥ - وأوصت عدة وفود بقوة بتحقيق الموازنة والبساطة في عرض الحسابات.

٥٦ - ورد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التنظيم فأشار إلى أن البرنامج الإنمائي انتهى مؤخراً من وضع مبادئ توجيهية للمكاتب القطرية فيما يتصل باسترداد

التكاليف. وأضاف أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قامت، في إطار الترتيبات المتعلقة بالتبسيط والمواءمة، بتشكيل فريق عامل لتقديم تقرير عن المسائل المالية وغير المالية المتعلقة بالمناخين.

٥٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات وشركة PeopleSoft، قال مدير مكتب التنظيم إن البرنامج الإنمائي سيقدم إحاطة إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية أو دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣. وذكر أيضا أنه قد اتخذت الترتيبات اللازمة لتقديم إحاطة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات. وأبلغ المدير المجلس أن هذا النظام قد وضع لمساعدة مراجعي الحسابات بتوفير ملفات إلكترونية واضحة للمراجعة تكفل تحسين نوعية البيانات، والإنجاز في الموعد، وإدخال تحسينات على المجالات العملية، مثل المشتريات. وذكر أن نظام تخطيط موارد المؤسسات سيحل محل نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٥٨ - وفيما يتعلق بالشركاء الآخرين الذين اختاروا لأنفسهم نظاما لتخطيط موارد مؤسساتهم، ولا سيما شركة PeopleSoft، قال مدير مكتب التنظيم إن البرنامج الإنمائي يعمل مع منظمات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥٩ - ومن المستهدف أن يتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ طرح أول إصدار من نظام تخطيط موارد المؤسسات متضمنا ١٧ وحدة معيارية، منها التمويل، والمشتريات، والموارد البشرية، والإدارة بالنتائج. وسيساعد نظام تخطيط هذه الموارد على زيادة فعالية وكفاءة العمليات المكتبية. وسيجري تعيين موظفين لشؤون البرامج من ذوي الكفاءة العالية. وستؤدي هذه التغييرات إلى خفض حجم الموظفين في المكاتب القطرية. وسيجري التخلص من الأموال الاستثمارية الخاملة وغيرها من البيانات. وأضاف أن حسابات القبض لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني، ستقفل في القريب العاجل.

٦٠ - واختتم المدير كلمته بالإشارة إلى حدوث تحسن كبير في المكاتب القطرية بفضل إدخال نظم وقواعد مالية جديدة، وإعداد أدلة، وتدريب الموظفين. وسيساعد العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسات المكاتب القطرية على العمل بشكل أفضل.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٣ (انظر الوثيقة DP/2003/10) بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

#### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٢ - قدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متابعة للتقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2003/7). وأثارت عدة وفود أربع مسائل محددة: (أ) الحاجة إلى تبسيط العلاقات المالية بين البرنامج الإنمائي ومقدم الخدمات؛ (ب) أهمية استخدام عمليات مراجعة الحسابات كأدوات للتنظيم؛ (ج) الاستعانة بالموظفين الفنيين المبتدئين؛ (د) أهمية توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة إلى الحالة المالية لمكتب خدمات المشاريع.

٦٣ - وأشار نائب المدير التنفيذي في رده إلى تشابك العلاقات بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. فالبرنامج الإنمائي يعد من العملاء المهمين للمكتب، وهو في نفس الوقت المقدم الرئيسي للخدمات له في المقر وفي المكاتب القطرية. وتحدث عن التقدم الكبير الذي تحقق في سداد تكاليف الخدمات المقدمة، وهو ما يتم بطريقة واضحة وشفافة بقدر الإمكان. وقد ثبتت الفائدة الكبيرة للمبادئ التوجيهية الجديدة التي وضعها البرنامج الإنمائي بشأن سداد التكاليف للمكاتب القطرية على أساس المعاملات. وفيما يتصل بمراجعة الحسابات، أشار إلى أنه في سياق تقديم خدمات إشرافية وخدمات لإدارة القروض إلى المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يقوم مكتب خدمات المشاريع عادة بمساعدة الموظفين الوطنيين على الاستفادة من توصيات مراجعة الحسابات باعتبارها أدوات تنظيمية، لأن هذه المشاريع تنفذها كيانات وطنية في إطار طرائق التنفيذ الوطني.

٦٤ - وأوضح نائب المدير التنفيذي أن مكتب خدمات المشاريع لا يتفق مع توصية مجلس مراجعي الحسابات التي تربط نفقات الاستعانة بالموظفين الفنيين المبتدئين بالمشاكل المالية التي يعانها المكتب، مما يخلق انطبعا بأن هؤلاء الموظفين يقدمون "عمالة مجانية". على أنه أكد أن المكتب يسوده التوسع في الاستعانة هؤلاء الموظفين، وشدد على مسؤولية المكتب فيما يتصل بتدريبهم وإعدادهم لتولي وظائف طويلة الأجل مع المكتب أو غيره من منظمات الأمم المتحدة.

٦٥ - واختتم نائب المدير التنفيذي كلمته بالإعراب عن تقدير المكتب لعمليات الاستعراض وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات التي برهنت على فائدتها البالغة في وضع ورصد أهداف في مجال الأعمال التجارية، في إطار ما يقوم به المكتب من تخطيط للأعمال التجارية ومن عمليات للميزة.



٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٥/٢٠٠٣ (انظر الوثيقة DP/2003/10) بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٧ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون التنظيم) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون "متابعة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: حالة تنفيذ التوصيات" (DP/FPA/2003/1). وذكرت أن مجلس مراجعي الحسابات، في استعراضه لفترة السنتين التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، خرج برأي غير معارض في المراجعة. وأكدت أن الصندوق ملتزم تماما بتنفيذ توصيات المجلس، بما فيها ما يتصل بمراجعة حسابات البرامج المنفذة على الصعيد الوطني. وأضافت أن الصندوق أدخل تحسينات هيكلية على المسألة الشاملة والضوابط الداخلية. وقد أدرج تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات في تقييم أداء الموظفين الأقدمين تعزيزا للمساءلة والامتنال. وقد حذا الصندوق حذو البرنامج الإنمائي في وضع نظام لتخطيط موارد المؤسسات. وهذا النظام، مقترنا بالاتصالات الإلكترونية الحديثة وسبل التواصل المحسنة، سيسهل تبادل المعلومات/البيانات الحديثة بين المقر والمكاتب القطرية ويحسن إلى حد كبير من إدارة النفقات المنفذة على الصعيد الوطني.

٦٨ - وأنتت وفود عدة على الصندوق لما اتخذ من تدابير وحققه من نجاح في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وشجعت الصندوق على مواصلة تنفيذ هذه التوصيات بأكملها وفي الوقت المطلوب. وشدد أحد الوفود على ضرورة الانضباط المالي، مؤكدا مسؤولية المانحين عن تزويد الصندوق بالموارد الأساسية الكافية والمستقرة. ورحبت عدة وفود بقرب الانتهاء من وضع اتفاقات على صعيد الخدمات بشأن ما يقدمه البرنامج الإنمائي من خدمات إلى الصندوق. وأثنى عدد من الوفود على الصندوق والبرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع لجهودها في وضع خطة مشتركة لمنع الغش. وحث بعض الوفود الصندوق على سرعة الانتهاء من المسألة المعلقة مع البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتحقيق تقدم في مجال الإيواء الميداني. وشدد بعض الوفود على أن تقييد المكاتب القطرية بالإجراءات المالية والتنظيمية أمر حيوي لإدارة النتائج والإبلاغ. وأشار بعض الوفود إلى الشواغل بشأن ما تمثله البرامج المنفذة على الصعيد الوطني من تحديات للمساءلة والشفافية، وحثت هذه الوفود على بناء القدرات، بما في ذلك الاستفادة من موارد البرامج القطرية في تدريب مراجعي الحسابات الوطنيين.

٦٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التقارير المعدلة لمراجعة الحسابات التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وحث هذه المنظمات الثلاث على تكثيف إجراءاتها للمتابعة فيما يتصل بمساءلة شركاء التنفيذ وشمول النفقات المنفذة على الصعيد الوطني بالمراجعة الحسابية. وشجع عدد من الوفود الصندوق والبرنامج الإنمائي والمكتب على السعي إلى أفضل الممارسات وتقاسمها، ومواصلة العمل على تنسيق الإجراءات والأنظمة. وأثنى أحد الوفود على ما قام به البرنامج الإنمائي مؤخرا من تحديث تدابير المتابعة، وشجع الصندوق على إجراء تحديث مماثل. وشدد أحد الوفود على أنه لا ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتأخر في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع تأكيد هذا الوفد لأهمية "اللمسة الإنسانية"، فقد حث على التوسع في نشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى يتسنى لجميع البلدان الاستفادة من العولمة.

٧٠ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون التنظيم) الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها البناءة، وذكرت أن صندوق السكان يعرب عن تقديره لمشورة وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات. ووجهت الشكر إلى الوفد الذي حث جميع المانحين على كفالة توفير دخل مستقر وكاف للصندوق. وأكدت أنه تم بالفعل توقيع عدد من اتفاقات الخدمة، وسيجري الانتهاء من الاتفاقات الباقية قريبا. ووافقت على أهمية الإسراع بتسوية المسألة المتعلقة بتحقيق تقدم في مجال الإيواء الميداني. وأشارت إلى أن هذه المسألة لا تقع تحت سيطرة الصندوق وحده، لأنها تخص الصندوق والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفيما يتعلق بالبرامج المنفذة على الصعيد الوطني وإدارتها ماليا، وافقت على أن بناء القدرات في هذا الصدد أمر حيوي. وأشارت إلى أن الصندوق يقوم بذلك الآن فعلا، كما يقوم بتعزيز المكاتب القطرية بعدة طرق، منها الاستعانة بمديري العمليات. وأضافت أن نظام تخطيط موارد المؤسسات سيسهم أيضا في تحسين الإدارة المالية. وقالت إن الصندوق يعمل على تنسيق الإجراءات والأنظمة مع الشركاء الآخرين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ووافقت على أن من مصلحة هذه المجموعة تقاسم أفضل الممارسات.

٧١ - وشكرت مديرة شعبة خدمات الرقابة الوفود على ملاحظاتها وآرائها المشجعة. وأكدت للمجلس التنفيذي أن صندوق السكان يبذل قصاراها في سبيل متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المطلوب. وأشارت إلى أن ما يعوق الصندوق أحيانا عن المتابعة التامة والسريعة هو أن الموارد البشرية في المنظمة محدودة، وأيضا لأن لبعض التوصيات آثارا على صعيد المنظومة. وقدمت إلى المجلس معلومات مستكملة عن شمول المشاريع بالمراجعة الحسابية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مشيرة إلى أن البيانات النهائية تشير إلى أن

الشمول الراهن بلغ ٨٦ في المائة، مما يشكل زيادة كبيرة بالمقارنة بفترة السنتين السابقة. وأكدت أن الصندوق يواصل العمل مع المكاتب القطرية من أجل تحسين ممارساتها في الإدارة والتأكد من حصولها على التوجيه المناسب.

٧٢ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٣ (انظر الوثيقة DP/2003/10) بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

## ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٣ - قدم مدير مكتب الموارد والتشاركات الاستراتيجية التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2003/5). وهنأت الوفود البرنامج الإنمائي على الجودة العالية للتقرير، مع تشديدها على ضرورة اتباع نهج يتسم بتزعة تحليلية أكبر.

٧٤ - ودعت عدة وفود إلى اتباع نهج أكثر اتساقاً وتوحداً وتنسيقاً إزاء عمل منظمات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لزيادة الفعالية والكفاءة، والحد من تكاليف المعاملات التي تتحملها السلطات الوطنية. وأكدت هذه الوفود أهمية الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، والرصد والتقييم المشتركين، والبعثات الميدانية المشتركة، وشددت على ضرورة إظهار النتائج على أرض الواقع، بما في ذلك أثر البرنامج الإنمائي في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

٧٥ - وأعرب عن التقدير لتطور العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي. ودعت الوفود إلى دعم العلاقات مع هذه المؤسسات، وطلبت إلى البرنامج الإنمائي العمل بشكل وثيق مع المصارف الإنمائية الإقليمية.

٧٦ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتحسن في التوازن بين الجنسين - ولا سيما على صعيد المنسق المقيم - وإن كانت قد شددت على ضرورة تكييف هذه الجهود. وجرى التشديد أيضاً على أهمية رصد وتقييم عمل البرنامج الإنمائي عن كثب. ودعت الوفود منظمات الأمم المتحدة إلى تقاسم المنهجيات المستخدمة في الرصد والتقييم والمفاضلة بينها. وأثيرت أيضاً أسئلة تتعلق بالعلاقات بين البرنامج الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأثر تحديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية على حالة موارد البرنامج الإنمائي.

٧٧ - وقد رد مدير مكتب الموارد والتشاركات الاستراتيجية على التعليقات والمسائل المثارة، فأشار إلى رغبة المجلس التنفيذي في رؤية تقارير تتصف بتزعة تحليلية أكبر ونتائج

تظهر على أرض الواقع، وإلى ضرورة التركيز على المجالات التي تواجه فيها عقبات، بما في ذلك الاستراتيجيات اللازمة للتصدي لهذه العقبات. وأكد أن كل جهد سيُبدل لتحقيق التحسين المطلوب.

٧٨ - وقد نُفذ عمل كثير لدعم العلاقات التشاركية مع المصارف الإنمائية الإقليمية، وخصوصا مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي. وجرت كذلك مناقشات بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي لتعزيز التشارك بين هاتين المنظمتين. وأشار المدير أيضا إلى ما سبق إعلانه في جلسات سابقة من أنه لم يحن الوقت بعد لتقييم أثر تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية على البرنامج الإنمائي.

٧٩ - وفيما يتعلق بدور وأثر البرنامج الإنمائي في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، أشار المدير إلى أن مكتب التقييم يقوم الآن بتقدير إسهام البرنامج الإنمائي. ولذلك فستقدم إحاطة إلى المجلس التنفيذي بعد تلقي تقرير التقييم. وأكد المدير من جديد التزام البرنامج الإنمائي بتحسين التوازن بين الجنسين وإدراج قضايا الجنسين في عمل المنظمة، مشيرا إلى أن الجهود تبذل لتعيين مرشحات من الخارج للتغلب على العجز الهيكلي في المنظمة.

٨٠ - وقال المدير إن البرنامج الإنمائي يشترك في أعمال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة مراقب، في سياق الإطار التشريعي الذي حدده المجلس التنفيذي، وهو ما يفعله في اجتماعات مجموعات أخرى. وأوضح المدير أيضا أن الإشارات في التقرير إلى العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز روح التشارك بين الاثنين. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيواصل تعزيز هذا التشارك.

٨١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2003/5)، ووافق على إحالته إلى المجلس، مشفوعا بالتعليقات عليه.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ - قدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) تقرير صندوق السكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2003/2). وأشار إلى أن التقرير يتناول عددا من القضايا الأساسية التي حُددت بالتشاور فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وركز على أربعة أقسام في التقرير لها أهمية خاصة بالنسبة إلى صندوق السكان: تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ بناء القدرات؛ المساعدة الإنسانية؛ متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتوقف أيضا على تحقيق

أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية في موعد أقصاه عام ٢٠١٥. وشدد على أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تتحقق دون معالجة القضايا السكانية.

٨٣ - وفي أثناء المناقشة، أشارت عدة وفود إلى التقدم الذي حققه صندوق السكان في ضوء الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات (E/1998/48) والأهداف الإنمائية للألفية، وأعربت عن تأييدها لإدراج أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما ما يتصل منها بالصحة والحقوق الإنجابية، في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بمعرفة كيف يساعد صندوق السكان على ضمان إدراج الصحة والحقوق الإنجابية في النهج القطاعية الشاملة والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. وسأل هذا الوفد أيضا هل تجد هذه المجالات المعالجة الصحيحة في سياق التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لعمل الصندوق في مجال بناء القدرات، وشددت هذه الوفود على أن من الأمور الحاسمة بناء قدرات البلدان المستفيدة في مجالات السكان والتنمية. وفيما يتصل بالترتيبات المتعلقة بالموظفين في إطار الدراسة الجديدة لهياكل المكاتب القطرية، قال أحد الوفود إنه بدلا من وضع معايير موحدة، يجب أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة بكل بلد في الاعتبار. وأنتت وفود عديدة على جهود الصندوق من أجل تعزيز التشاركات مع المؤسسات ومع القطاع الخاص. ورحب أحد الوفود بالتعاون مع البنك الدولي، وسأل عن تأثير التجديد الأخير لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية على الصندوق. وأشار أحد الوفود إلى عدم ثبات التمويل فشجع الصندوق على توسيع قاعدة مانحيه بقدر أكبر، حتى يتفادى الاتكال الشديد على عدد محدود من المانحين.

٨٤ - وأكد عدد من الوفود أهمية التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومنظمتها. وأوضح أحد الوفود المقصود، فأشار إلى أن تقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يوضح أن تنسيق أنشطة الفيروس/الإيدز على الصعيد القطري كان أقل مما كان مطلوباً لمكافحة هذا الوباء. وأضاف هذا الوفد أن الاكتفاء بإرسال مزيد من المال أو الموظفين إلى الميدان لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة الفعالية والكفاءة - فالمطلوب هو مجموعة من المهارات المناسبة. وقال أحد الوفود إنه يود أن يرى نتائج ملموسة للطريقة التي يعزز بها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمليات المشتركة للبرمجة والتقييم والتقدير وغيرها. وشدد هذا الوفد على ضرورة تخفيف العبء عن البلدان المستفيدة من البرامج الناجم عن العدد المفرط لتقارير واجتماعات التحليل والتقييم. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن بناء القدرات المؤسسية في مجال الرصد والتقييم. وحث أحد الوفود على مزيد من الانضباط في العمل التقييمي الذي تؤديه صناديق الأمم المتحدة

وبرامجها، مشيراً إلى وجوب تجميع مصادر التقييم في منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي سيعمل بها صندوق السكان والبرنامج الإنمائي على تعجيل جهود التنسيق فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة تشجيعها.

٨٥ - وشددت عدة وفود على أن التقرير كان ينبغي أن يكون تحليلياً وواقعياً ومعنياً بمحل المشاكل. وأشارت هذه الوفود إلى ذكر مجموعة هائلة من الأنشطة، ومع ذلك لم يشر التقرير إلى نتائج محددة أو آثار محققة على الصعيد القطري. وقالت الوفود إن التقرير يجب أن يركز على النتائج والمحصلة والآثار، فضلاً عن التحديات التي ستجابه. وأضاف أحد الوفود أن التقارير القادمة التي سترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستستفيد من التحليل الأكثر تعمقاً لما أدى إليه إصلاح الأمم المتحدة من تحسين للربحية. وسأل أحد الوفود عن سبب خلو التقرير من أي إشارة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٨٦ - ورحب أحد الوفود بتعهد الصندوق بالإدارة على أساس النتائج، وسأل عن كيفية استخدام الأدوات والنظم الجديدة وهل أنت مجدّد في رصد الأداء بشكل منتظم. وفيما يتعلق بمراعاة قضايا الجنسين، أعرب أحد الوفود عن اغتباطه بمعرفة أن النساء يشغلن ٤٧ في المائة من جميع وظائف الفئة الفنية في صندوق السكان. وأعرب بعض الوفود عن الرغبة في الاطلاع على تقارير أكثر تتحدث عن النتائج أو الآثار أو مؤشرات التقدم فيما يتعلق بقضايا الجنسين. وطلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن كيفية إدماج الرجل في الأنشطة البرنامجية للصندوق. وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، رحب أحد الوفود بجهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التطرق إلى موضوع انعدام التوازن بين الجنسين، وطلب معرفة أسباب استمرار عدم التوازن هذا. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لعدم تعيين منسقين مقيمين في الوقت الراهن من الصندوق. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن "كفاءة التنسيق" لدى المنسق المقيم ولماذا كان ذلك مهماً لعمل الصندوق.

٨٧ - وطلب عدد من الوفود مزيداً من المعلومات فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن مشاورات الصندوق قبل الاحتفال بهذه الذكرى يجب أن تركز على ما تحقق حتى الآن من تقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وقال أحد الوفود إن الاحتفال بهذه الذكرى يجب أن يتسم بطابع احتفالي وتقني بحت، ومع ذلك شدد على أن التركيز يجب أن يظل على تعزيز الالتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر والتدابير الأساسية اللازمة لاستمرار هذا التنفيذ.

٨٨ - وشكر نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) الوفود على تعليقاتها البناءة، وقال إنه يوافق على أن التنسيق في غاية الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن قدراً كبيراً من

التقدم قد تحقق في مجال إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجال التنسيق. وأشار إلى أن هناك تطورات مشجعة تتصل بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتبسيط والمواءمة، وحلقة العمل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وعمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك فما زال هناك العديد من التحديات فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ على أساس النتائج، فضلا عن المشاركة في الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وحوار السياسات العامة. وأضاف أنه تجرى معالجة قضايا ضمان الجودة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة للتقييم القطري الموحد وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وذكر أن صندوق السكان، باعتباره عضوا نشطا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قد اشترك وساهم في عدد من الأفرقة العاملة وفرق العمل التي ركزت، في جملة أمور، على مسائل من قبيل التبسيط والمواءمة. وأعرب عن أمله أن تكون مساهمات الصندوق مستقبلا في النهج القطاعية الشاملة والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر أكثر اتساحا. وأشار إلى أنه مع انتهاء العملية الانتقالية للصندوق، سيكون التركيز على توجيه العمليات البرنامجية وتطوير النظم. بما يتفق مع أفكار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تبسيط العمليات، ووضع المؤشرات والخرائط الإحصائية، ورصد الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن الصندوق يشترك مع البرنامج الإنمائي في وضع نظام لتخطيط موارد المؤسسات.

٨٩ - وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، أشار إلى التقدم المتحقق قائلًا إن صندوق السكان سيشجع مزيدا من موظفيه على الحصول على وظيفة منسق مقيم. وقال إن التشارك مع البنك الدولي قد تعزز والتعاون قد اتسع نطاقه من خلال العديد من الأنشطة الجديدة، ومنها دورة تدريبية اشتركا في تنظيمها لتعزيز المهارات في عمليات أساسية في مجال السياسة العامة، مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وفيما يتعلق بالسؤال عن تحديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، قال إنه يأمل أن تضع منظومة الأمم المتحدة نماذج ناجحة تتكرر على نطاق أوسع وتصبح جزءا من البرامج الوطنية وترتقي من خلال قروض المؤسسة الإنمائية الدولية. وأشار إلى أن لدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الكثير الذي تسهم به في البلدان التي تنتقل من مرحلة الصراع إلى مرحلة إعادة البناء، حيث تكون خبرة البنك الدولي وعلاقاته بالسلطات الوطنية على الأرجح محدودة. وأشار في هذا الصدد إلى المزايا المقارنة للصناديق والبرامج، قائلًا إن التعاون مع البنك الدولي يمكن أن يتسع نطاقه أكثر.

٩٠ - وردا على التعليقات المتعلقة ببناء القدرات، قال إن الصندوق، في تنفيذه للدراسة الجديدة لتحديد هياكل المكاتب القطرية، سيكون مرنا ومستجيبا للاحتياجات الخاصة للبلدان. وقال إنه عند إجراء الإصلاح، فإن التحدي يتمثل في ربط أهداف ومؤشرات

الإدارة على أساس النتائج بالبرامج القطرية والتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز الرصد والتقييم. وفيما يتعلق بالسؤال عن بناء القدرات المؤسسية في مجال الرصد والتقييم، أشار إلى أن الصندوق قد أعد مجموعة أدوات للرصد والتقييم وأنشأ شبكة من خبراء التقييم. وأضاف أن هناك قدرا واسعا من التعاون الآن فيما بين خبراء التقييم التابعين للمنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩١ - وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بإدماج الرجل في أنشطة برامج الصحة الإنجابية، قال نائب المدير التنفيذي إن الصندوق ملتزم بدعم إدراج قضايا الجنسين في كل أنشطته. فعلى سبيل المثال، تعتبر مواقف الرجال والفتيان عوامل مهمة تؤخذ في الاعتبار عند وضع استراتيجيات وأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعن السؤال الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قال إن هناك تعاونا رائعا بين الصندوق وهذا المكتب، وكذلك بينه وبين سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أن الصندوق ساهم في ٢٠ عملية للنداءات الموحدة قادها المكتب. وأشار أيضا إلى أن الصندوق عمل في السنوات الأخيرة على أن يكون بمثابة وكالة فعالة ومهمة للاستجابة الإنسانية. وفيما يتصل بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قال إنه يتفق مع الآراء التي أعربت عنها الوفود، وأشار إلى أن الصندوق ينتظر نتيجة عمل الفريق العامل الذي كلفته الجمعية العامة بهذه المسألة. وذكر أن الصندوق يخطط لعملية استعراض وطني وعقد عدد من الاجتماعات الإقليمية والتقنية. ووافق تماما على ضرورة الحفاظ على الزخم المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٩٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2003/2)، ووافق على إحالته إلى المجلس، مشفوعا بالتعليقات عليه.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### بيان المديرية التنفيذية

٩٣ - هنأت المديرية التنفيذية أعضاء المكتب الجديد للمجلس التنفيذي على انتخابهم، وشكرت أعضاء المكتب السابق على اقتدارهم في التوجيه والقيادة. وقدمت المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن أهم التطورات، فذكرت أن عام ٢٠٠٢ كان، بالنسبة إلى الصندوق، عاما عصيبا يتسم بالتحدي. وكان في الوقت ذاته عام تأييد ودعم غامرين للصندوق ومهمته. وفي الفترة الأخيرة، تجدد تأكيد الالتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر



الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر السكان الخامس لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بانكوك بتايلند في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأشارت إلى تأكيد ودعم الاعتراف الواجب بأن السكان والصحة الإنجابية أساس مهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن تأكيد ودعم حقوق المرأة والصحة الإنجابية للمرأة وكذلك عمل الصندوق كانا واضحين أيضا في "حملة الـ ٣٤ مليون صديق"، وهي حملة شعبية بدأتها سيدتان أمريكيتان لتعبئة ٣٤ مليون دولار للصندوق.

٩٤ - وأشارت إلى أن عملية تحول الصندوق التي استغرقت ١٨ شهرا قد اكتملت في كانون الأول/ديسمبر في موعدها. وكان الدافع للتحويل هو تعزيز قدرة الصندوق وموظفيه على العمل استراتيجيا في إطار جدول أعمال الألفية والتخطيط والسعي لتحقيق نتائج. وقالت إن العمل المنجز في سياق عملية التحول سيدعم الأولويات التنظيمية للصندوق في عام ٢٠٠٣. وتطرق إلى المسألة الحاسمة المتعلقة بالموارد، فشددت على أهمية الموارد الأساسية وما يصحبها من حياد وشمولية. وأشارت إلى الأزمة المالية الخطيرة التي مرّ بها الصندوق في عام ٢٠٠٢، قائلة إن تعبئة الموارد ستظل تحديا كبيرا في عام ٢٠٠٣ وما بعده. وشكرت المانحين الرئيسيين للصندوق على دعمهم القوي، وأكدت أن عددا قياسيا من البلدان المستفيدة من البرامج قدم إسهامات إلى الصندوق، رغم الصعاب المالية التي تعانيها هذه البلدان. وأشارت إلى أن ١٣٤ بلدا قد تعهدت بتقديم مساهمات مالية إلى الصندوق في عام ٢٠٠٢، وهذا رقم قياسي دائم آخر.

٩٥ - وفي الحديث عن العلاقات التشاركية للصندوق في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل المهم الذي تؤديه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم المكاتب القطرية، قالت إن مما يدعو إلى الامتنان التزام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بالتنسيق والمواءمة والاستجابة، بروح من الالتزام المتجدد، للمرحلة الثانية من عملية الأمين العام للإصلاح. وقدمت إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن العلاقات المعززة للصندوق مع اثنين من الشركاء الرئيسيين، وهما البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وألقت الضوء أيضا على جهود الصندوق من أجل زيادة مشاركته في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. وأعربت عن أملها أن يتاح قدر من الموارد الخارجة عن الميزانية للعمل بشكل محدد على قدرة الصندوق على المساهمة في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، والنهج القطاعية الشاملة، وغير ذلك من الحوارات الإنمائية الوطنية.

٩٦ - وفيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قالت إن من المهم، ونحن نقترّب من منتصف فترة برنامج العمل البالغة ٢٠ عاما، توافر تحليل عملي وبناء لكل

بلد على حدة للمنجزات والعوائق. وذكرت أن الصندوق شرع في بحث ميداني في الخبرات الوطنية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. ويقوم الصندوق أيضا باستكشاف سبل أخرى لتحليل الخبرات الوطنية والدروس المستفادة. واحتتمت المديرية التنفيذية بياها بالإعراب عن تقديرها العميق للمجلس التنفيذي لما يقدمه إلى الصندوق من دعم غامر.

٩٧ - وتكلم ثلاثة وثلاثون وفدا للإعراب عن الدعم القوي للصندوق والالتزام الثابت نحوه. وشكرت هذه الوفود المديرية التنفيذية على قيادتها النشطة وبيائها الرائع المشجع. وشكرت وفود عديدة الصندوق على ما يقدمه من مساعدات إلى بلدانها، ولا سيما في مجال السكان والتنمية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وشددت وفود عديدة على أهمية دور الصندوق في مساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدة دعمها السياسي والمالي للصندوق. وأعربت عدة وفود عن اغتباطها بجهود الصندوق من أجل جعل الأهداف الإنمائية للألفية أكثر وضوحا في عمله. وأكدت وفود عديدة أن أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبخاصة ما يتصل منها بالصحة الإنجابية، لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنى أحد الوفود على الصندوق لمشاركته النشطة في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وفي مجال الدعم القطاعي.

٩٨ - وشكرت عدة وفود الصندوق على جهوده الصادقة في معالجة النقص في الموارد المالية. وشدد بعض الوفود على أن الصندوق بحاجة إلى موارد أساسية قابلة للتنبؤ وامتزادة حتى يتسنى له الاضطلاع بولاية ومساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت وفود عديدة المانحين والبلدان الأخرى إلى زيادة مساهماتهم للصندوق. وذكر أحد الوفود أن بلده سيبقي على مساهمته الأساسية في الصندوق، مع استعداده لاستكشاف سبل الحصول على المزيد من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

٩٩ - وأكدت عدة وفود أن الصندوق هو المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تركز على القضايا السكانية. وأثنت وفود عديدة على عمل الصندوق في مجالات مثل الصحة والحقوق الإنجابية، والجنسانية، وتمكين المرأة. وأشار أحد الوفود إلى أن العام الماضي كان عام تحدد للصندوق، وأن هذه الحالة حملت البلدان على التفكير بشكل أشمل في الأهمية المحورية للصحة الإنجابية بالنسبة إلى جدول أعمال التنمية. ورحبت عدة وفود بتقرير الصندوق لعام ٢٠٠٢ عن حالة سكان العالم، وأعربت عن اغتباطها بملاحظة ما أبرزه التقرير، في جملة أمور، من علاقة بين الصحة الإنجابية والحد من الفقر. وأشار أحد الوفود إلى أنه لا يمكن معالجة القضايا السكانية بمعزل عن سياقها وأنها يجب أن تعتبر جزءا من

استراتيجية إنمائية شاملة. وأعربت عدة وفود عن تشجيعها بما يبذله الصندوق من جهود لتعزيز الفعالية والمساءلة. وأثنت وفود عديدة على الصندوق لتعاونه مع شركاء التنمية الآخرين، ومنهم البنك الدولي.

١٠٠- وأعرب عدد من الوفود عن الإعجاب بما بدا من التزام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر السكان الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في بانكوك. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لقيادة الصندوق في العمل، في عام ٢٠٠٢، على تنظيم المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في أوتاوا بكندا في تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار هذا الوفد إلى أن "التزام أوتاوا" برهان على تحديد الالتزام بتعزيز الحقوق الإنجابية وغير ذلك من المبادئ الحاسمة في برنامج العمل، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة. وشجع أحد الوفود الصندوق على مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على جمع أفضل الممارسات ونشرها. وأشار أحد الوفود إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة ليعنى بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، قائلا إنه يتطلع إلى مساهمات هذا الفريق العامل، وحث الصندوق على مراعاة هذه المساهمات في متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر + ٥ سنوات، وكذلك في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لهذا المؤتمر.

١٠١- وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على دعمها الغامر، وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيجتهد في تحقيق نتائج. ووافقت على أن هناك صلات وثيقة بين أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وشددت على أن تحقيق أهداف الصحة الإنجابية أمر لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن الصندوق يتطلع إلى الحصول على مدخلات من الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في عدة مجالات، ومنها الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إن الصندوق سيشارك بالتأكيد في مشاورات الفريق العامل وأعماله. وأعربت عن امتنانها البالغ لجميع البلدان التي زادت مساهماتها في عام ٢٠٠٢ والتي تعتزم مثل ذلك في عام ٢٠٠٣. وتقدمت بشكر خاص إلى هولندا لنصرتها القوية للصندوق. وشكرت أيضا جميع البلدان التي زارتها في عام ٢٠٠٢، وأبدت امتنانها الحار لها لضيافتها وتعاونها والتبادل العام للآراء. واختتمت كلمتها بالإعراب مجددا عن امتنانها لجميع الوفود لما تبديه من دعم والتزام راسخين حيال الصندوق. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيظل على التزامه الوطيد بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذ برنامج عمل هذا المؤتمر.

## تاسعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٠٢ - أشار نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج)، في ملاحظات الاستهلاكية، إلى أن الـ ٢٣ برنامجا المعروضة على المجلس التنفيذي هي أول مجموعة من البرامج القطرية المطلوب اعتمادها في إطار الإجراءات المتسقة الجديدة للبرمجة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠١ المتعلق بعملية البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد أن البرامج القطرية تعكس إشرافا راسخا للحكومات، ومشاركة نشطة لمجتمع المانحين، وتعاوننا وثيقا بين المقر والميدان. وأضاف أن الصندوق سيواصل العمل بشكل وثيق مع الوكالات الشقيقة لتحقيق قدر أكبر من المواءمة والتبسيط والتوحيد في الإجراءات.

١٠٣ - وقدمت مديرة شعبة أفريقيا، بناء على طلب عدد من الوفود، معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي عن البرنامج القطري لكوت ديفوار. وأكدت، مشيرة إلى الأزمة الراهنة في هذا البلد، أن الحياة العادية وتوفير الخدمات الأساسية قد لحقهما الاضطراب بشكل خطير، وفي بعض المناطق توقف تقديم الخدمات الصحية بالفعل. وحذرت المديرية من أن الأزمة الراهنة يمكن أن تعرض للخطر تنفيذ البرنامج القطري الجديد، وشددت على أن التجارب السابقة تبين انه في حالات الصراع تتضاعف الحاجة إلى مساعدات الصندوق في مجال الصحة الإنجابية. وقد زادت الأزمة في كوت ديفوار من أهمية مساهمة الصندوق في خفض معدل وفيات الأمهات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، كما زادت من الحاجة الماسة إلى هذه المساهمة. وأبلغت المجلس أنه قد طلب إلى الصندوق بالفعل تقديم مساعدات طارئة في شكل مستلزمات الولادة للمشردين من النساء ولمن يضطرون إلى الولادة في المنزل بسبب الصراع. وشددت على شدة الحاجة إلى دعم الصندوق لهذا البلد وعلى ضرورة مواصلته. وذكرت أن الصندوق قام، بالتعاون مع الحكومات ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بإعداد خطة للتدخل العاجل في مجال الصحة الإنجابية تركز على تقديم مستلزمات الولادة للحوامل، والتعامل مع مضاعفات الولادة، ومنع العنف ضد النساء والفتيات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وأشارت إلى أن تنفيذ البرنامج الأولي سيركز على هذه المجالات، وسيُشرع في تنفيذ سائر عناصر البرنامج القطري بعد عودة الحالة الطبيعية. وأضافت أنه يمكن تقديم معلومات مستكملة عن البرنامج في الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، إذا رغب المجلس في ذلك.

١٠٤ - وقد وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية التالية: بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي، موريتانيا، نيجيريا في منطقة أفريقيا؛ الأردن وجيبوتي في منطقة الدول العربية؛ بابوا غينيا الجديدة، بنغلاديش، تيمور - ليشتي، الصين، ملديف، منطقة جنوب المحيط الهادئ الفرعية؛ الهند في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ بوليفيا السلفادور، فترويلا، كولومبيا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١٠٥ - وبعد الموافقة على الـ ٢٣ برنامجا، ذكر وفد الولايات المتحدة أنه لا يزال يساوره قلق بالغ إزاء أنشطة الصندوق في الصين. وقال إن الأهداف والحصص ألغيت في الـ ٣٢ مقاطعة التي يجري دعمها في إطار البرنامج القطري الرابع، ومع ذلك لم تلغ الممارسات "القسرية" الأخرى التي تستهدف تحديد حجم الأسرة، ومنها العقوبات المالية وفقد العمل. وحث الوفد الصندوق على أن يتناول بشكل كامل مسألة القسر، وطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقارير دورية عن المقاطعات التي يعمل فيها الصندوق وهل كُفّت عن الممارسات القسرية "للحد من النسل" أم لا. وأعلن هذا الوفد أنه لا يمكنه دعم البرنامج بشكله الراهن.

١٠٦ - وشكر وفد الصين المجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري للصين. وأكد الوفد أن البرنامج القطري الجديد أُعد وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى أن آراء أعضاء المجلس التنفيذي كانت تُلمس على نطاق واسع في غضون عملية تصميم البرنامج وصياغته، وذلك من خلال سفاراتهم في الصين، وأدرج العديد من الاقتراحات. وذكر الوفد أن الصين اشتركت في ثلاث جولات من المشاورات الرفيعة المستوى مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمحتوى البرنامج. وشدد الوفد على أنه لا يتفق مع الولايات المتحدة في أن برنامج التعاون بين الصين والصندوق يحتوي على عناصر "قسرية". وأضاف الوفد أن الصين تدعم عمل الصندوق وتود أن تتعاون مع جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، من أجل تعزيز عمل الصندوق ودعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لخير البشرية.

١٠٧ - وتكلم عدد من الوفود الأخرى التي وجهت الشكر إلى المجلس التنفيذي لموافقته على البرامج القطرية الـ ٢٣، وأعربت عن تقديرها لما يقدمه الصندوق من دعم لبلداتها. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لكوت ديفوار، تكلم أحد الوفود، باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فقال إنه أحاط علما بالمعلومات الإضافية التي قدمها الصندوق. وذكر هذا الوفد بنقطة كانت قد أثيرت من قبل في الجزء المتعلق بالبرنامج

الإئمائي، مشيراً إلى أنه يتطلع إلى الاهداء إلى سبل لتحديث برنامج قطري ما بحيث توضع في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تنشأ بعد وضع البرنامج في صورته النهائية.

١٠٨- وشكرت المديرية التنفيذية المجلس التنفيذي على موافقته على ال ٢٣ برنامجاً، وأكدت للمجلس أن الصندوق متمسك بشكل وثيق بنص وروح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تنفيذ البرامج.

## عاشرا - مسائل أخرى

١٠٩- ناقش المجلس التنفيذي موضوع عقد اجتماعات غير رسمية بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات، و "تقرير التنمية البشرية"، وإجراءات المواءمة والتبسيط، ووافق على عقد هذه الاجتماعات قبل الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١١٠- وقد أرجئت الدورة المشتركة بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، إلى الدورة السنوية التي ستعقد في عام ٢٠٠٣ حتى تتاح الفرصة للإعداد لها بالشكل المناسب.

## الجزء الثاني الدورة السنوية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

### أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه في نيويورك. وفي تلك الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/L.2 و Corr.1)، بالصيغة المعدلة شفويا، واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/9).

٢ - ووافق المجلس في مقرره ٢١/٢٠٠٣ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤:

|                                |                                    |
|--------------------------------|------------------------------------|
| ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣         | : الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ |
| ٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤  | : الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤  |
| ١٤-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف) | : الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤         |
| ٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤        | : الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ |

٣ - وترد المقررات التي تمت الموافقة عليها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ في الوثيقة (DP/2003/26) والتي يمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت على الموقع [www.undp.org/execbrd/index/htm](http://www.undp.org/execbrd/index/htm).

### الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### ثانيا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

٤ - قدمت التهنئة إلى مدير البرنامج لإعادة تعيينه لفترة ثانية اعترافا بأدائه المتميز خلال الفترة الأولى والتزامه بالأهداف الإنمائية للألفية. ووجه إليه الشناء أيضا لبيانه الإجمالي عن تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/11)، بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/2003/11/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2003/11/Add.2)، ورؤيته للفترة الثانية. وناقشت الوفود أيضا التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/2003/12) و (DP/2003/CRP.14).

٥ - ووجهت التهنتة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أدائه في الدورة الحالية لإطار التمويل المتعدد السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣). وأشادت الوفود بالمنظمة لما يلي: (أ) الدعم المقدم منها لإعداد تقرير التنمية البشرية وتقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية؛ (ب) تعزيز الشراكات مع الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات الإقليمية الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي؛ (ج) الأنشطة التنسيقية على المستوى القطري لتحسين التماسك والكفاءة والفعالية؛ (د) تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية والعمل على تقدمها ورصدها لدعم بلدان البرامج؛ (هـ) دعم الجهود لبناء السلام والبلدان التي تحتاز أوضاع إنمائية خاصة، وكذلك الحكم الديمقراطي، ولا سيما في الحكم اللامركزي والمحلي، والعمليات الانتخابية، وبناء المؤسسات، وتنمية القدرات البشرية.

٦ - وفيما يتعلق بتوفير الموظفين، ذكرت وفود أن التحسينات في تقييم المنسقين المقيمين قد أدت إلى الاستعانة بموظفين ذوي كفاءة عالية، وأشارت إلى تحسن ثقة الموظفين وحوافزهم كما أوضحت ذلك الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين.

٧ - وفيما يتعلق بالموارد، رحبت الوفود بالاتجاه التصاعدي في الموارد العادية. وأشارت مع ذلك إلى أن مستوى الموارد الأساسية قد بقى في مستوى أدنى من المستهدف. وحثت الدول الأعضاء التي توجد في وضع يمكنها من القيام بذلك أن تزيد من مساهماتها العادية.

٨ - وشددت بعض الوفود على أن الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في مساعدة بلدان البرامج وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية. وجرى أيضا التنويه ببناء القدرات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - والتمس بعض الوفود الحصول على إيضاح بشأن كيفية اعترام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بما يلي: (أ) تعزيز تعاون الأمم المتحدة وكفالة توائم مختلف أنشطة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لكي يكمل كل منهم الآخر؛ (ب) التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبيئة دعما لبلدان البرامج.

١٠ - وأوصت الوفود بما يلي: (أ) ينبغي أن يكون التقرير السنوي لمدير البرنامج أكثر تركيزا على النتائج وتحليلها - بأن يشير إلى مجالات النجاح، حيث جرى التعرض لمصاعب، والإجراءات المعتمدة لحلها؛ (ب) إعادة تقييم التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقارير السنوية لمدير البرنامج لتتلافى الازدواج؛ (ج) ينبغي أن تكون المنظمة أكثر تركيزا تمشيا مع ميزتها المقارنة؛ (د) زيادة تعزيز شراكة البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي، والكيانات الإقليمية،



والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني؛ (هـ) ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي جهوده لتعميم المنظور الجنساني بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ (و) ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمل على زيادة تبسيط وصقل مضمون وشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات الناجح للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، حتى يصبح الوثيقة الرئيسية لسياسة البرنامج الإنمائي وأداة تعبئة الموارد الاستراتيجية والإدارة.

١١ - وردا على التعليقات على تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢، سلم مدير البرنامج بأن هناك حاجة إلى تحسين نوعية وتوقيت تقديم تقارير عن المسائل المالية والبرنامجية. وذكر أنه جرى تعزيز مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية وجرى إدخال نظام تخطيط موارد المؤسسات لمعالجة تلك التحديات. وشدد أيضا على أن الهدف الإجمالي للمنظمة هو مساعدة السلطات الوطنية على تطوير القدرات في مختلف المستويات وفقا لما حددته الحكومات. وفيما يتعلق بقاعدة أصول الفقراء، ذكر مدير البرنامج أنه قد جرى تبسيط صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للتركيز على الحكم المحلي بهدف تمكين الفقراء وتحسين مستويات معيشتهم عن طريق تقديم تمويل صغير إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢ - وذكر مدير البرنامج أن بدء وضع تقرير التنمية البشرية عن الأهداف الإنمائية للألفية في دبلن ومابوتو في عام ٢٠٠٣ كان محاولة لتعزيز الشراكة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وأشار أيضا إلى أن هيكل الأهداف الإنمائية للألفية قد صُمم لإفادة من المزايا المقارنة لمختلف المنظمات وكفاءاتها بهدف تحقيق الهدف الإجمالي للقضاء على الفقر البشري.

١٣ - ودعا إلى تقديم المزيد من الدعم إلى قاعدة الموارد (الأساسية) العادية للمنظمات حتى يمكن أن يفي البرنامج الإنمائي الجديد بصورة كافية بمطالب بلدان البرامج.

١٤ - وفيما يتعلق بالتعليقات على الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لاحظ ممثلو البرنامج الإنمائي أن هناك حاجة إلى قياس وعرض النتائج بصورة أفضل، وأن تكون مركزة بدرجة أكبر في المجالات المواضيعية للبرامج، وتحسين منهجية وشكل الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتبسيط عرضه. وأشاروا أيضا إلى أنه يمكن لمضمون الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات أن يتضمن، في جملة أمور، الحكم، ومنع الأزمات والتعافي منها، وكذلك القضايا العامة التأثير مثل المنظور الجنساني. وأشاروا إلى التعليق القائل بأنه ينبغي أن تعتمد مجالات التركيز للبرنامج الإنمائي في برامج الطاقة والبيئة على الصعيد القطري على ميزتها النسبية تجاه أصحاب المصلحة الآخرين في إطار التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدوا مجددا أن الهدف النهائي سيستمر متمثلا في خفض حدة الفقر.

- ١٥ - وأحضر المجلس التنفيذي بأن المزيد من المشاورات ستجري قبل وضع تقرير الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2003/32) في صيغته النهائية للعرض على الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣، وسيجرى المزيد من المشاورات، بما في ذلك مع أعضاء المجلس، عن طريق الاتصالات الثنائية و/أو الاجتماعات الشخصية.
- ١٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررين ٨/٢٠٠٣ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات و ٧/٢٠٠٣ بشأن البرمجة المشتركة.

### الحدث الخاص المتعلق بخدمات المعرفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ١٧ - نظم البرنامج الإنمائي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ حدثًا خاصًا بعنوان خدمات المعرفة: حلول واقعية للعالم النامي، وأوضح الحدث كيف قدم البرنامج الإنمائي أحدث خدمات معلومات شاركت فيها شبكة عالمية من العاملين في مجال التنمية لتقديم مشورة وخبرة ومعرفة فنية ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب إلى البلدان التي تخدمها المنظمة.
- ١٨ - وشارك ميسرون من شبكات المعارف، وموظفون من مرافق الموارد دون الإقليمية، وأخصائيون مواضيعيون من المقرر في الحدث الخاص. وأوضح الميسرون، بواسطة مجموعة من الأسئلة المقدمة في وقت سابق من أعضاء المجلس التنفيذي، عملية المشاورات الشاملة وإنشاء الشبكات التي استخدمت في الحصول على إجابات في أقرب وقت ممكن. وشعرت الوفود بالرضا الشديد عن النتائج وهنأت البرنامج الإنمائي على الخدمة الممتازة التي قدمها لبلدان البرامج. وشجعها البرنامج الإنمائي على مواصلة وتوسيع نطاق الخدمة بنية دعم بلدان البرامج بطريقة أفضل.

### ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

- ١٩ - هنأت الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تقريره السنوي الممتاز الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/13)، وأثنت على شفافيته وصراحته وتوضيحه الفعال للإنجازات السابقة والتحديات المقبلة. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لوفد النيجر لعملية إرساء اللامركزية في بلده وعلى الصندوق لدوره في دعمها. وأعرب ممثلو أقل البلدان نموا وبلدان البرامج الأخرى عن تقديرها الشديد لدور الصندوق في مساعدة المجتمعات الفقيرة على تحسين مستويات معيشتها عن طريق اللامركزية، والحكم المحلي، وأنشطة التمويل الصغير. وأعربت وفود من البلدان المانحة وبلدان البرامج على السواء عن أسفها لأنه بالرغم من الأداء الجيد للصندوق على أرض الواقع، فقد منعت الموارد غير الكافية الصندوق من الوفاء بمطالب بلدان البرامج المتعلقة باستثماره على نطاق صغير

وخدمات بناء القدرات. ودعت إلى زيادة الموارد للوفاء بهدف الـ ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية (الأساسية) سنويا. وناشدت أيضا الأمين التنفيذي للصندوق لمواصلة جهوده لتعبئة المزيد من الموارد وتوسيع نطاق قاعدة المانحين. ورحبت بالتقييم الجاري للصندوق للآثار المستقلة وأكد أهميته بالنسبة لمستقبل الصندوق.

٢٠ - ودعت الوفود الصندوق إلى مواصلة تحسين منهجية التقرير السنوي الذي يركز على النتائج عن طريق إقامة، على سبيل المثال، صلة أفضل بين النتائج على مستوى المشاريع والنتائج المحققة ووضع مؤشرات أكثر اتساما بالدقة لقياس الأثر المترتب على السياسات. ودعت أيضا الصندوق إلى معالجة تحديات تعميم المنظور الجنساني والرصد والتقييم. وفي ضوء قيود الموارد، دُعي الأمين التنفيذي إلى تقديم المزيد من المعلومات عن الخيارات الاستراتيجية للصندوق باضطلاع بدور متعهد تقديم الخدمات المالية، وميسر البيئات المواتية المناسبة، والمنسق. وتمت التوصية أيضا بأن يستخدم الصندوق موارده المحدودة استخداما أمثل وأن يواصل التركيز على الأكثر احتياجا إليها. وفي مجال التمويل الصغير، وكنيجة لانتشار الأنشطة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وصلاتها الشاملة مع قضايا أخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمنظور الجنساني، طلب إلى الصندوق أن يوضح شراكته مع مؤسسات الأمم المتحدة في مجال التمويل الصغير. ورئي أيضا أنه ربما كان بإمكان الصندوق أن يعمل كوكالة تنسيق للتمويل الصغير.

٢١ - وأشار الأمين التنفيذي إلى أن الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لوضع برنامج عمل للسنة الدولية للائتمان الصغير في عام ٢٠٠٥. وسلم بأنه يمكن للصندوق، نظرا لأنه يتجه إلى نهج قطاعي في التمويل الصغير، وكما اقترح بعض أعضاء المجلس التنفيذي، أن يضطلع بدور في تنسيق مختلف أنشطة التمويل الصغير لمؤسسات الأمم المتحدة.

٢٢ - وذكّر الأمين التنفيذي المجلس التنفيذي بأن الجمعية العامة قد كلفت الصندوق بتوفير أموال الاستثمار الرأسمالي باعتباره أولويته الأولى؛ وبناء على ذلك كان تركيز المنظمة على الاستثمارات العامة المركزية عن طريق الحكم المحلي والتمويل الصغير. وأشار إلى أنه كان يوجد طلب قوي على الخدمات الاستشارية التقنية للصندوق من بلدان البرامج، ودعا إلى توفير المزيد من الموارد للوفاء بطلبها.

٢٣ - وأبلغ المجلس التنفيذي بأن الصندوق قد بدأ العمل في تقييم الأثر والذي سيقدمه إلى المجلس في عام ٢٠٠٤.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٣، والذي بحث فيه، في جملة أمور، المجتمع الدولي. متابعة المقرر ٢٦/٢٠٠٢ ودعا الصندوق إلى إبلاغ المجلس باستراتيجيته لتحقيق الأهداف الواردة في ذلك المقرر في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣.

## رابعاً - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٥ - شددت الوفود، عند مناقشتها للوثيقة DP/2003/14، على تأييدها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأشارت إلى ملاءمته وفعاليتها في الوقت الحالي كأداة للقضاء على الفقر. وأثنت على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتقدمها في مجال تعميم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بينما شجعت الوحدة الخاصة على مواصلة جهودها لتوسيع الشراكات وتعبئة الموارد للاستجابة للمطالب المتزايدة، والمشاركة في الأنشطة التي تساعد البلدان التي تعاني من أوضاع إنمائية خاصة.

٢٦ - وشجعت أيضا الوحدة الخاصة على مواصلة جهودها لتوسيع نطاق شبكة المعلومات من أجل التنمية ومجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات المتعلقة بالتنمية فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

٢٧ - وأشارت الوفود مع الارتياح إلى استخدام مثلث التعاون والجهود التي بُذلت للاتصال بأصحاب المصلحة الآخرين. ورحبت بعض الوفود بصفة خاصة بإدراج التحويلات من أجل التنمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب كخطوة هامة لتوسيع نطاق الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وشجعت الوفود أيضا الوحدة الخاصة على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

٢٨ - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن الوحدة الخاصة قد حققت أهدافها، ورأى وجود تناقض بين عملها وتعميم مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن الوحدة الخاصة، التي أنشأتها الجمعية العامة لتعزيز وتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى العالمي، عليها أن تضطلع بدور رئيسي في تعميم نهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع أنشطة التعاون الإنمائي.

٢٩ - وأشار مدير البرنامج المساعد ومدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى مختلف قرارات ومقررات الجمعية العامة المتعلقة بإنشاء الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وولايتها، والدور النشط الذي

يتعين أن يضطلع به مدير البرنامج لتعزيزها. وأشار إلى أن تعميم بعض الأنشطة لم يؤد إلى الإلغاء التدريجي للوحدات التي تضطلع بمسؤوليات رئيسية عن هذه الأنشطة.

٣٠ - وجاءت ضالة صرف الموارد الأساسية كنتيجة إلى حد كبير لتعيين المدير ونائب المدير الجديدين، ويحتاج كلاهما إلى وقت لاستعراض وضع البرامج. ومع استكمال توحيد عملية وضع البرامج، سيجري صرف الموارد الأساسية بصورة أسرع من قبل. وجرى صرف موارد أخرى (غير أساسية) كما هو مقرر.

٣١ - وستساعد البلدان التي تضطلع بدور أساسي في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبلدان الجنوب الأخرى عن طريق التدريب وتبادل المعلومات والخبرات. وستدعم الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هذه التفاعلات. وتضطلع الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية بتنظيم مؤتمر لبلدان الجنوب معني بالوصول إلى الإنترنت في أفريقيا بطريقة فعالة من حيث التكلفة، والمقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في الكاميرون.

٣٢ - واحتوى التقرير على ثغرات في الإبلاغ عن أنشطة البلدان لأن الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم تتلق المعلومات المطلوبة من بعض بلدان البرامج.

٣٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠٠٣.

## خامسا - الالتزامات بالتمويل

٣٤ - أعرب مدير البرنامج، أثناء تقديمه الوثيقتين DP/2003/15 و DP/2003/CRP.13، عن حيبة أمله لأن الموارد (الأساسية) العادية ظلت دون الأهداف المتفق عليها، بالرغم من إصلاحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - ورحبت الوفود بالزيادة الطفيفة والمشجعة التي عرفتها الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي للعام الثاني على التوالي، مشيرة مع ذلك إلى أن المستويات الحالية كانت دون أفضل المستويات. وظلت في صميم تلك المشكلة ظاهرة التقلب الشديد التي ما زالت تؤثر في جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في بيئة قوامها التمويل الطوعي.

٣٦ - وأعرب أحد الوفود عن دعمه الشديد للهدف الأساسي المتمثل في جمع مبلغ بليون دولار من شأنه أن يمنح البرنامج الإنمائي الكتلة الحيوية التي يحتاجها، وأطلع المجلس التنفيذي على مبادرة، رحبت بها وفود أخرى، أثناء النقاش مع الشركاء بشأن كيفية تمويل البرنامج

الإثمائي. وشجعت بعض الوفود البرنامج الإثمائي على مواصلة جهوده من أجل توسيع قاعدة الدعم الذي يقدمه المانحون.

٣٧ - كما أكدت الوفود أن الموارد الأساسية تشكل حجر الزاوية في أموال البرنامج الإثمائي، ولذا فهي تكتسي أهمية جوهرية للحفاظ على الطابع المتعدد والمحايد والعالمي لعمل هذه المنظمة.

٣٨ - وأعلن عدد من الوفود عن تعهده بالمساهمة في الموارد الأساسية، من بينها وفود تعهدت بدفع مساهمات خلال سنوات متعددة في المستقبل، وتعتمزم مواصلة زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية.

٣٩ - وشكر ممثلو البرنامج الإثمائي الوفود على إعلانها مواصلة تقديم الدعم المالي مع أن مستوياته ظلت دون الهدف المنشود. وأوضحوا أن الموارد الأساسية لم تكن إعانات للأنشطة الممولة غير الأساسية. وقالوا أيضا إن الزيادة في الموارد الأساسية أتت نتيجة لتزايد التبرعات بالعملات المحلية والمكاسب المحققة من تقلبات أسعار الصرف.

٤٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠٠٣.

## سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٤١ - استعرض المجلس التنفيذي تمديد إطار التعاون العالمي (DP/GCF/2/EXTENSIONS I)؛ وتمديد أطر التعاون القطري لكل من أنغولا وأوروغواي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزمبابوي وطاجيكستان وموريشيوس؛ وجورجيا (DP/2003/16)؛ وأولى مخططات التعاون القطري لكل من الاتحاد الروسي وباكستان وبنن وتايلند وكرواتيا وكينيا والنيجر.

٤٢ - وأثنت الوفود على البرنامج الإثمائي لإعداده مخططات برامج قطرية جيدة. غير أنه قُدمت مقترحات لتحسين عملية إعداد مخططات البرامج القطرية المقبلة.

٤٣ - واقترحت وفود عديدة ضرورة أن تكون مخططات البرامج القطرية قائمة بصورة أوضح على التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإثمائية بهدف تيسير موازنة أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها وانسجامها على الصعيد القطري. وقُدم اقتراح مفاده أنه في حال عدم إتمام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإثمائية في موعده المحدد بحيث يتسنى أن يُسترشد به في عملية إعداد البرامج القطرية اللاحقة، ينبغي تمديد العمل بالبرنامج القطري القائم بدلا من تقديم برنامج قطري جديد إلى المجلس التنفيذي لا يكون منسجما تماما مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإثمائية.

٤٤ - ودعت عدة وفود كذلك إلى تحسين عملية التشاور على مختلف الأصعدة أثناء تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وينبغي أن تشمل المشاورات التي تُجرى داخل الأقطار عقد اجتماعات خاصة مع شركاء البلد الإنمائيين الدوليين الرئيسيين إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٤٥ - وأبرزت توصيات أخرى ضرورة أن تشير البرامج القطرية بوضوح إلى الشركاء الرئيسيين فيها بالنسبة لكل إنجاز متوقع، وإيضاح التوزيع المقترح للعمل في ما بين أصحاب المصلحة كافة، إن كان ذلك ممكناً.

٤٦ - وستقدم المكاتب الإقليمية تعليقات وتوصيات محددة بشأن كل مخطط لبرنامج قطري إلى المكاتب القطرية المعنية لكي تناقشها مع أصحاب المصلحة المحليين. وستُرسل البرامج القطرية النهائية إلى كل موقع من مواقع هذه المكاتب على الإنترنت بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتكون لها وصلة مباشرة من موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت. وستتم الموافقة عليها دون مناقشتها خلال دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في حالة عدم ورود إخطار من خمسة بلدان أو أكثر.

٤٧ - وقد أخذ المكتب التنفيذي علماً بأولى مخططات البرامج القطرية والتعليقات الواردة بشأنها لكل من الاتحاد الروسي وباكستان وبنن وتايلند وكرواتيا وكينيا والنيجر، وعمليات التمديد الأولى لسنة واحدة بالنسبة لأطر التعاون القطري الثانية لكل من أنغولا وأوروغواي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزمبابوي وطاجيكستان وموريشيوس (DP/2003/16).

٤٨ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد إطار التعاون القطري الثاني لجورجيا لمدة سنتين (DP/2003/16)، وتمديد إطار التعاون العالمي الثاني لمدة سنة (DP/GCF/2/EXTENSION I).

## سابعاً - تقرير التنمية البشرية

٤٩ - رحبت الوفود، أثناء مناقشتها الوثيقة DP/2003/17، بفرصة مناقشة المسائل المرتبطة بتقرير التنمية البشرية على صعيد المجلس التنفيذي. كما أعربت عن تقديرها عقد اجتماعات غير رسمية قبل الدورة، حيث تساعد على إيضاح عدد من القضايا.

٥٠ - وشددت الوفود على أهمية إجراء مشاورات شاملة مع السلطات الوطنية والمنظمات الدولية المعنية أثناء جمع البيانات والإحصاءات وغيرها من المعلومات لإعداد التقارير. كما أبرزت أهمية إجراء مشاورات لاختيار موضوع تقرير التنمية البشرية.

٥١ - وحثت الوفود مكتب تقرير التنمية البشرية على ضمان أن تظل التقارير ذات مضمون جيد وأن تكون موثوقة ومحايدة. كما شددت على ضرورة عدم المساس باستقلالية هيئة تحرير هذه التقارير.

٥٢ - وأكدت مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية مجددا تعهد مكتبها بزيادة تعزيز إجراءات وعمليات التشاور مع جميع أصحاب المصلحة. كما تُبذل الجهود لزيادة الخزم في عملية جمع البيانات وتحليلها، ولتقديم مزيد من الإيضاحات المفصلة عن نوعية البيانات وحدودها بغرض تيسير استخدامها وتفسيرها بالشكل اللائم. وأبرزت أهمية إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس التنفيذي.

## ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٣ - لاحظت الوفود مع التقدير، أثناء مناقشتها الوثائق DP/2003/18 و DP/2003/19 و DP/2003/20، أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دخل منعطفا جديدا في عام ٢٠٠٢ حيث حقق إيرادات فاقت نفقاته الإدارية. غير أنها حذرت من أن الوضعية ما زالت متقلبة ولذا ينبغي بذل قصارى الجهود من أجل استيعاب النفقات ورصد بنية الرسوم عن كئيب.

٥٤ - وحثت إدارة المكتب وموظفيه بالثناء على عملهم المضني في ظروف صعبة. ورحبت الوفود بتعيين نايجل فيشر المدير التنفيذي المقبل للمكتب. كما أثنوا على ذكر السيد جيرالد والتر، المدير التنفيذي المؤقت، على حسن إدارته للمكتب التي تستحق الثناء خلال الفترة الانتقالية.

٥٥ - ودعا بعض الوفود المنظمة إلى تنويع قاعدة عملائها وإعادة توجيه استراتيجيتها التنويعية في سوق تشهد قدرا متزايدا من المنافسة والتطور. وأثنت على أطر الاتفاقات التي وُقعت بالفعل مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة.

٥٦ - وأفاد المدير التنفيذي المؤقت ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتفاؤل حذر عن الإدارة المرضية لموارد المنظمة حتى الآن. وأشار إلى أنه اتخذت خطوات لتوسيع مجال الأعمال بهدف تحسين وضعية موارد المكتب؛ لكنهما قالوا إن جهودهما غدت مقيدة بسبب الاتجاهات غير المؤاتية السائدة حاليا في مجالي الأعمال التجارية والمساعدة الإنمائية الدولية.



٥٧ - وشددا على أن الاستعراض المستقل الجاري لنمط أعمال المكتب يشكل فرصة حقيقية لبناء منظمة قوية تعتمد على ذاتها.

٥٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠٠٣. وقالت الوفود إنها تتطلع لتلقي تقرير الاستعراض المستقل لمناقشته خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣.

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### تاسعا - تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي

٥٩ - أئنت الوفود، خلال مناقشتها ورقة المعلومات، على المكتب لما تُفد من أنشطة ملموسة تحققت لتحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي.

٦٠ - وساعدت المقترحات التي تقدم بها المكتب ونفذها أثناء الدورة السنوية على تحسين كيفية صياغة المقررات من خلال مزيد من التشاور والشفافية. وأعربت الوفود عن تقديرها للبيانات الإخبارية اليومية الصادرة عن المكتب والتي بدأ إصدارها للمرة الأولى.

٦١ - وتشمل مجالات تحسين هذه الأساليب: (أ) إعداد خطة بديلة لترتيب المقاعد من أجل تيسير التفاعل بصورة أفضل؛ (ب) الإسراع في تقديم التقارير إلى الوفود، وهو ما سيمنعها متسعا من الوقت للاطلاع عليها؛ (ج) تقليص عدد الدورات إلى دورتين كل سنة وزيادة اجتماعات المجالس المشتركة؛ (د) عقد دورات سنوية في نيويورك لتقليل النفقات؛ (هـ) ضمان مزيد من التركيز في اجتماعات المجلس، مع تشجيع إصدار بيانات غير رسمية ومشتركة؛ (و) إلغاء دورة المجلس العادية الثانية لأنها تُعقد مباشرة بعد الإجازات الصيفية وتتصادف مع افتتاح الجمعية العامة؛ (ز) تقديم قائمة بالمختصرات بجميع اللغات.

٦٢ - ودعا المجلس التنفيذي مكتب المجلس إلى متابعة تلك المقترحات وتقديم تقرير عنها إلى المجلس.

### عاشرا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٣ - أشادت الوفود، عند مناقشة الوثيقتين DP/2003/21 و DP/2003/22 ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمعلومات المستفيضة الواردة في

التقريرين ولما اتسما به من شفافية وصراحة. وأكدت الدور المهم المتوقع أن يؤديه نظام تخطيط الموارد في علاج المشاكل المحددة في التقريرين.

٦٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة المشاكل المذكورة في تقريره، وبخاصة إنشاء قسم خاص بالتحقيقات. كما أشيد بمشاركة مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في تنسيق ممارسات مراجعة الحسابات داخل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي عن طريق فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق.

٦٥ - وأبدت الوفود رغبتها في معرفة المجالات المثيرة للقلق حالياً (في السنة الماضية، ذكر الشراء على أنه أحد هذه المجالات). وجرى أيضاً حث البرنامج الإنمائي على أن يرصد عن كتب الشواغل المثارة فيما يتعلق بعمل مكتب منع الأزمات والإنعاش. كما أبدت الوفود رغبتها في معرفة الوقت الذي سيجري فيه التطبيق الكامل للفصل بين المهام في نظام الرقابة الداخلية الذي بدأ الأخذ به في عام ٢٠٠٠.

٦٦ - وذكرت الوفود أن الزيادة في الموارد الأخرى (غير الأساسية) تعرض حياد البرنامج الإنمائي وطابعه العالمي للخطر، وتلقي بعبء إداري ثقيل على كاهل المنظمة بما يحدثه ذلك من أثر سلبي على الموارد العادية (الأساسية) وما يسببه من تداعيات طويلة الأجل على الصعيد القطري.

٦٧ - وجرى حث البرنامج الإنمائي على وضع سياسة ومعدل لاسترداد التكاليف فيما يتعلق بالموارد غير الأساسية.

٦٨ - وذكر مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن الشراء وإدارة الموارد البشرية، وبخاصة في العمليات الميدانية، هما المجالان اللذان ينطويان على أخطار بسبب أهميتهما من الناحية المالية. وأضاف أن هناك مجالاً جديداً من المجالات المنطوية على أخطار يبرز الآن إلى حيز الوجود وستظل له أهميته على مدى الأشهر الـ ١٨ التالية، وذلك نتيجة لتخصيص موارد لتنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد. إلا أنه ذكر أن من غير الواضح ما إذا كانت النظم المستحدثة محلياً ستوفر دعماً كافياً للعمليات الميدانية. وقد صمم نظام تخطيط الموارد لمعالجة مسألة الفصل بين المهام أيضاً. ونبه إلى أن من السابق لأوانه تقديم بيانات محددة بشأن الموعد الذي سيكون فيه الفصل بين المهام قد اكتمل.

٦٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٣ الذي حث فيه البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع على معالجة المسائل الواردة في تقريريهما وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٠ - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (للشؤون الإدارية) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين في عام ٢٠٠٢ (DP/FPA/2003/3) وسلطت الضوء على مجموعة رئيسية من المسائل والنتائج وإجراءات المتابعة. وأكدت أن إدارة الصندوق ملتزمة التزاما كاملا بضمان المساءلة على جميع مستويات اتخاذ القرار ومعالجة المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وذكرت أن الصندوق أصبح لديه الآن، كجزء من عملية الانتقال، لجنة للرقابة ترأسها المديرية التنفيذية، وتختص بكفالة فعالية نظم وعمليات المساءلة في الصندوق. وقالت إن البيانات المالية للصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد حظيت برأي غير متحفظ لمراجعي الحسابات نتيجة للجهود التي بُذلت لتوسيع نطاق تغطية مراجعة حسابات المشاريع.

٧١ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للصراحة التي توخاها التقرير وعن سرورها لإيلاء الصندوق اهتماما جديا لنتائج وتوصيات مراجعة الحسابات، ولكون الإدارة العليا تتابع المسائل التي سلط عليها الضوء في التقرير وتقوم بمعالجتها. وأشاد أحد الوفود، متكلما أيضا باسم وفود عديدة أخرى، بشفافية التقرير وشموله. وحثت الوفود الصندوق، مؤكدة أهمية الإدارة المالية والبرنامجية الجيدة، على إخضاع الإجراءات الداخلية لتفحص دقيق واستعراض مستمر. وكان من دواعي سرور الوفود أن تعلم أن الصندوق يأخذ في اعتباره المسائل المتصلة بمراجعة الحسابات في تقييم أداء ممثليه. وأكدت الوفود أنه ورغم أن نظام تخطيط الموارد يبشر بكونه أداة مفيدة، فلا ينبغي أن يُتوقع منه أن يصنع المعجزات. وفيما يتصل بالدور التنسيقي للصندوق، شددت الوفود على أن هذا الدور له أهمية محورية لعمل الصندوق على الصعيد القطري وينبغي أن يضطلع به بصورة فعالة.

٧٢ - وذكرت الوفود أن مراجعة الحسابات تشكل أداة قيّمة لتعلم الصندوق من التجارب ونوهت بأن مبادئ الإدارة المالية الجيدة ينبغي أن تتغلغل في الثقافة التنظيمية للصندوق. وتساءلت الوفود عما إذا كان نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل يعمل بصورة مرضية. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة بذل جهوده لتبسيط العمل وللتنسيق مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تبسيط العمليات التي من شأنها أن تخفف العبء عن كاهل الشركاء البرنامجيين. ورحبت الوفود باقتراح تقديم تقارير عن التقدم المحرز في معالجة المسائل التي تم تحديدها من خلال مراجعة الحسابات.

٧٣ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (للشؤون الإدارية) عن شكرها للوفود للتعليقات البناءة التي أبدتها وذكرت أن الصندوق ممتن بشدة للتعليقات التي أبدتها الوفود بشأن شفافية

تقرير الصندوق وشموله. وشددت على أن الصندوق لا يتوقع من نظام تخطيط الموارد أن يصنع المعجزات. إلا أنه يعتقد أن النظام سيساعد في تحسين إجراءات عمل الصندوق وعملياته. وأشارت إلى أن الصندوق يبذل حالياً عدة جهود رئيسية لتحسين الإدارة المالية، بما في ذلك وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية تقوم على الكفاءة؛ وإعادة تنظيم المكاتب القطرية؛ وإنشاء وظيفة مدير عمليات في ٤٤ مكتبا قطريا؛ وتعزيز فرع خدمات مراجعة الحسابات ومشاركته في رصد عمليات وتوصيات مراجعة حسابات المشاريع، وتزويد الوحدات بالمقر والمكاتب القطرية بمعلومات تبين الرأي في عملياتها؛ وإنشاء لجنة للرقابة. وذكرت أن الصندوق يقوم بدور كبير جدا في جهود التبسيط والتنسيق بين منظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهو عضو في فرقة العمل المعنية بالإدارة المالية والمساءلة. وأكدت أن هذه التدابير ستؤدي مجتمعة إلى إحداث وثبة نوعية إلى الأمام فيما يتعلق بالإدارة المالية والبرنامجية الفعالة.

٧٤ - وذكرت مديرة شعبة خدمات الرقابة، في ردها على استفسار عن نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل، أن النظام قد مر في البداية ببعض المشاكل المتعلقة بالتوصيل. إلا أن تلك المشاكل ستتلاشى مع الاستثمارات الضخمة التي يوظفها الصندوق في تحسين القدرة على التوصيل وإنشاء نظام تخطيط الموارد. وذكرت أن الشعب الجغرافية تقوم اعتبارا من عام ٢٠٠٣ برصد واستعراض متابعة توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بمناطقها. وستقدم الشعب الجغرافية تقارير دورية إلى لجنة الرقابة عن الجديد في حالة التنفيذ. وفي الوقت نفسه، سيواصل فرع خدمات مراجعة الحسابات رصد إجراءات المتابعة التي تتخذها الوحدات المعنية في المقر. وفيما يتعلق بالتنسيق، أوضحت أن الصندوق يهتدي بعمله بمبدأ قوامه تحمّل الحكومات مسؤولية التنسيق لتعزيز انتماء البرامج إليها. إلا أن الصندوق يدرك التحديات العديدة التي تواجهها الحكومات، وبخاصة بسبب تعدد واجبات تقديم التقرير، وهو يسعى جاهدا إلى تيسير التنسيق في مجال الصحة الإنجابية. وأضافت أن جهود التبسيط والتنسيق التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمقرنة بتعاون المانحين ستساعد في تخفيف عبء تقديم التقارير من على كاهل البلدان التي تنفذ بها برامج.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٣ المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع.

## حادي عشر - الزيارات الميدانية

### الزيارة الميدانية إلى موزامبيق

٧٦ - عرض المقرر الوثيقتين DP/2003/CRP.10 و DP/FPA/2003/CRP.1. وأعربت الوفود عن شكرها لحكومة موزامبيق لاستضافة الزيارة الميدانية المشتركة. كما أعربت عن شكرها لفريق الأمم المتحدة القطري وأمانة المجلس التنفيذي لما اتخذاه من ترتيبات ممتازة.

٧٧ - وذكرت الوفود أن الزيارة أتاحت لها فرصة لتحسين فهمها للإسهام الذي يقدمه الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في دعم الاستراتيجية الوطنية عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضافت أن التنسيق في موزامبيق يُعتبر نموذجاً ينبغي أن تتخذي به بلدان البرامج الأخرى. وذكرت أن هناك مجالاً لتحسين تنسيق جهود الأمم المتحدة مع الجهات المانحة العديدة في موزامبيق.

٧٨ - وفيما يتعلق بالعنصر المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الزيارة، أشادت الوفود بالمكتب القطري للإصلاحات التي أدخلها تماشياً مع البرنامج الإنمائي في ثوبه الجديد. إلا أنها ذكرت أن تلك العملية كانت صعبة وانطوت على خيارات صعبة، مثل خفض عدد الموظفين. وذكرت الوفود أيضاً أن البرنامج الإنمائي يشارك في أنشطة عديدة على صعيد السياسة العامة والعمليات، الأمر الذي يجد من فعاليته. وأوصت بأن يتوخى البرنامج المزيد من التركيز.

٧٩ - وأشادت الوفود ببرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تقدم دعماً للأولويات الحكومية يتم فيه التركيز على بناء القدرات والشراكات.

### الزيارة الميدانية إلى إكوادور

٨٠ - عرض المقرر الوثيقة DP/2003/CRP.11. وأعربت الوفود عن شكرها لحكومة إكوادور لاستضافة الزيارة. كما أعربت عن شكرها للفريق القطري للأمم المتحدة ولأمانة المجلس التنفيذي للترتيبات الممتازة. وأكدت أن الزيارة مكنت الوفود من التفاعل مع أشخاص ينتمون إلى قطاعات عديدة من المجتمع ومن تحسين فهمها للطريقة التي يجري بها تنسيق المساعدة بين الحكومات والأمم المتحدة والمناخين على أساس ثنائي. كما أفادت الوفود أن المساعدة تدعم الأولويات الوطنية، بما في ذلك تمكين المرأة والصحة الإنجابية.

٨١ - وذكرت الوفود أن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة قد استعمل، عن طريق نظام المنسق المقيم، التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما أدى إلى تحسن الكفاءة والفعالية. إلا أنها دعت إلى زيادة التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة

والمؤسسات المالية الدولية والمانحين على أساس ثنائي في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٨٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٣ بشأن الزيارات القطرية المشتركة، وطلب إلى مكاتب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها إعداد خيارات للزيارات الميدانية المشتركة في عام ٢٠٠٤ لكي تنظر فيها المجالس التنفيذية لتلك المنظمات في دورتي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### ثاني عشر - تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٢

٨٣ - ركزت المديرية التنفيذية، في بيانها الاستهلاكي، على الأركان الخمسة للأولويات التنظيمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي: ضمان الاستقرار المالي للصندوق وبلوغ الأهداف المحددة للموارد؛ والنهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وربطه بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالفترة الانتقالية للصندوق؛ والتواصل؛ وتبادل المعرفة. وأطلعت المجلس التنفيذي على آخر ما استجد على حملة الـ ٣٤ مليون صديق التي تحرز نجاحا كبيرا والتي جمعت حتى الآن ١,٣ مليون دولار. وذكرت أنه سيجري استخدام نصف مليون دولار للوقاية من ناسور الولادة وعلاجه في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما أطلعت المجلس على آخر ما استجد على النتائج العملية لتنفيذ عملية الانتقال، بما في ذلك تعزيز المكاتب القطرية. وقالت إن التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق قد جعله أقدر على وضع السكان والصحة الإنجابية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وعلى المشاركة في العمليات المتعلقة بورقات استراتيجية الحد من الفقر. وكررت تأكيد أهمية الموارد الأساسية والدور الذي تؤديه في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحيد والعالمي للمساعدة التي يقدمها الصندوق. وذكرت أن صورة إيرادات الصندوق المتعلقة بالموارد الأساسية في عام ٢٠٠٣ تبدو باعثة على التفاؤل. وأعربت عن شكرها العميق لجميع الوفود التي قدمت دعما معنويا وماليا قويا إلى الصندوق في وقت كان أحوج ما يكون إليه. وقالت إن الصندوق ممتن كثيرا للبلدان التي ساعدته في تعويض حصة كبيرة من الخسائر الناجمة عن توقف أحد المانحين الرئيسيين عن التبرع له، والتي مكنته من أن يصبح لديه عدد من المانحين لم يسبق له مثيل وهو ١٣٦ مانحا.

٨٤ - وأشادت وفود عديدة أثناء المناقشة بالبيان الذي أدلت به المديرية التنفيذية وبالعامل الذي يضطلع به الصندوق في النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي يتسم بأهمية محورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشادت الوفود بالجهود المبذولة في مجال ضمان توافر مستلزمات الصحة الإنجابية؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك صلة هذا الداء بالصحة الإنجابية؛ والمساعدة الإنسانية؛ والدعوة، بما فيها حشد البرلمانيين والقادة الدينيين ووجهاء المجتمع؛ والإدارة التي تركز على النتائج؛ وورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية، وبخاصة الجهود المبذولة لدمج قضايا السكان والصحة الإنجابية ونوع الجنس في تلك العمليات؛ والمبادرة المتعلقة بناسور الولادة؛ وحملة الـ ٣٤ مليون صديق؛ وتوسيع نطاق الشراكات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وشجعت الوفود على تبسيط وتنسيق العمل المضطلع به مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأشادت بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز المكاتب القطرية. وأثنت عدة وفود على التعاون بين بلدها والصندوق وأعربت عن تقديرها لتخصيص ثلثي موارد الصندوق لأقل البلدان نمواً. وكررت وفود عديدة تأكيد قول الأمين العام إن الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة القضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن تحقيقها إذا لم يتم التصدي على نحو مباشر للمسائل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية.

٨٥ - وأشادت وفود عديدة بما أبدته الجهات المانحة من كرم، وتمشيا مع روح توافق آراء مونتريري، دعت إلى زيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت الوفود إلى أن ثلاثاً من الجهات المانحة قدمت حوالي نصف إيرادات الصندوق، وحثت على وجوب اعتبار تقاسم العبء مبدأ رئيسياً من المبادئ المعتمدة في تمويل المنظمة. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق شراكاته مع مؤسسات بریتون وودز لا سيما مع البنك الدولي. وإذ لاحظ أحد الوفود تباين الاحتياجات في ما بين البلدان، شدد على الحاجة إلى أخذ التنوع الثقافي بعين الاعتبار. وقد طلب الوفد نفسه الحصول على معلومات حول عمل الصندوق مع القطاع الخاص. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى البرمجة المشتركة. وطلبت بعض الوفود إيلاء المزيد من الاهتمام إلى أقل البلدان نمواً. وفي حين أشار أحد الوفود إلى أن النهج القطاعية الشاملة مفيدة في بعض الحالات، نصح بتوخي الحذر وشدد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق على الصعيد الميداني برعاية الحكومات الوطنية ودعمها للأولويات الوطنية. ورأى عدد من الوفود أنه لا يجب استخدام الموارد العادية لدعم الموارد الأخرى (غير الأساسية). وشجع أحد الوفود الصندوق على استخدام ميزته النسبية لمضاعفة أثر برامج الصحة الإنجابية إلى أقصى حد ممكن، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي في حالي الصراع وما بعد الصراع. وطلب الوفد متابعة المنظمات غير الحكومية في بلدان المحيط

المبادئ التدريب المخصص لهذه المنظمات على بناء القدرات لمنع وقوع الصراعات. ورحبت الوفود بالجهود الرامية إلى التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٨٦ - ولاحظت الوفود أن الاحتفال بالذكرى العاشرة لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يجب أن يشكل فرصة لحشد الدعم باتجاه مواصلة تنفيذ برنامج العمل. وأشارت الوفود إلى التحديات الحالية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وشددت على مد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدعم والموارد الضرورية لمعالجة تلك القضايا الحساسة. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى مشاركة المستفيد في أي من البرامج مشاركة واعية وطوعية. وركزت الوفود على الحاجة إلى إيلاء الصحة الإنجابية الاهتمام الملائم في إطار العمليات الوطنية، بما فيها التقييم القطري الموحد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واقترح عدد من الوفود دمج التقرير السنوي وتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٨٧ - وتوجهت المديرية التنفيذية بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على ملاحظاتهم الإيجابية ودعمهم ومشورتهم. وشكرت كلا من كندا وهولندا والمملكة المتحدة على ما قدمته من دعم إضافي لسلع الصحة الإنجابية. وأضافت أن عدد البلدان التي تدخل على الميزانية بنودا تتعلق بوسائل منع الحمل وتتعهد بتقاسم التكاليف يزداد شيئا فشيئا. وشددت على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يستمر في وضع أمن سلع الصحة الإنجابية في مقدمة أولوياته ووافقت على وجوب ربطها ربطا واضحا بالإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشكرت فنلندا على مساهماتها الإضافية في مجال الصحة الإنجابية لدى المراهقين وفي مبادرة ناسور الولادة؛ كما شكرت كندا وهولندا على دعمهما عمل الصندوق في إطار النهج القطاعية الشاملة. ووافقت على ضرورة تكامل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الإنجابية. وقد اتضح شيئا فشيئا أن معدلات الإصابة بين النساء أكبر بكثير مما كانت عليه في السابق. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز تصديده لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا سيما من خلال دعم فرقه المعنية بالخدمات التقنية القطرية والشراكات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وغيرها. وأشارت إلى إحراز تقدم كبير في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في إطار التعاون الثنائي مع البنك الدولي. وشكرت الاتحاد الأوروبي على ما يقدمه من دعم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيره من المجالات.



٨٨ - وأشارت إلى التعاون المتزايد مع إدارة عمليات حفظ السلام في مجال المساعدة الإنسانية وإلى الدور الكبير الذي يؤديه الصندوق في مجال الدعوة حرصاً على إيلاء اهتمام بقضايا الجنس من خلال النداءات الموحدة والتخطيط للاستجابة ومبادرات التأهب لحالات الطوارئ. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وسع بشكل كبير نطاق عمله مع الرجال في حالات الصراع وما بعد الصراع، لا سيما القوات النظامية. وأيدت القول بوجوب أن يشارك المستفيد مشاركة واعية وفعالة تمشياً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مشيرة إلى أن أهداف الصندوق وأنشطة الرصد التي يقوم بها تصب في هذه الخانة. أما في ما يتعلق بعلامات الاستفهام حول القطاع الخاص، فقد أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ماض قدماً باتجاه إقامة شراكات مع القطاع الخاص وأن المبادئ التوجيهية قد وزعت على المكاتب القطرية. وفي عدد من البلدان يجري العمل على إقامة علاقات مع مؤسسات شريكة لما فيه مصلحة الطرفين. وبغية تفادي تضارب المصالح والتأكد من عدم تورط الشركات المعنية بانتهاكات لحقوق الإنسان، كان لا بد في الوقت نفسه من توخي الحذر. وقد سلمت بأهمية التنوع الثقافي، وشكرت سويسرا على دعمها عمل الصندوق في مجال الثقافة. وأشارت إلى العمل الجاري على إنجاز عدد من دراسات الحالات القطرية التي سبق أن أجريت. ووافقت على الرأي القائل بأهمية إيلاء أولوية عليا للبلدان الأقل نمواً وأشارت إلى أن الغالبية الكبرى من وظائف مدراء العمليات التي استحدثت سوف تكون في البلدان الأقل نمواً دعماً للمكاتب القطرية. وأشارت إلى أن تنفيذ المرحلة الانتقالية تتقدم باتجاه الهدف. وأكدت أن التحضيرات جارية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من توجيه بشأن دمج التقرير السنوي وتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

#### الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٨٩ - أثناء المناقشات التي تناولت التقرير التجميعي للإطار التمويلي المتعدد السنوات، أثنت وفود عديدة على التقدم المحرز في تحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وفعالية الصندوق في توفير خدمات الصحة الإنجابية ودعم بناء القدرات الوطنية ووضع/تعزيز نظم البيانات وآليات الرصد والتقييم على المستوى القطري. ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها الصندوق لإقامة علاقة بين التقرير المقبل للإطار التمويلي المتعدد السنوات ودعم تطوير السياسات الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وأيدت الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بالدورة المقبلة للإطار التمويلي المتعدد السنوات الواردة في التقرير وشددت على اعتبار

الإطار التمويلي المتعدد السنوات أداة جيدة لتعزيز قدرة الصندوق على المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأضافت الوفود أنه يجب الاستمرار في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ كإطار توجيهي يستند إليه الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل. وشددت على الحاجة إلى مزيد من الموارد من الجهات المانحة تحقيقاً لتلك الأهداف.

٩٠ - وشددت وفود عديدة على أهمية اعتماد نهج قائم على الحقوق في البرمجة ودعت إلى مزيد من التركيز على القضايا المتعلقة بالصحة والحقوق في مجالي الجنس والإنجاب، على أن تلتخص الأولويات فيما يلي: دور الرجال والصبية في تحقيق المساواة بين الجنسين، والأمومة المأمونة وخفض وفيات الأمهات، بما فيها الإجهاد غير المأمون، وحصول الشباب تحت غطاء من السرية على المعلومات والخدمات في مجالات الصحة الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وأمن سلع الصحة الإنجابية، والمساعدة الإنسانية. وأشادت الوفود بالتقدم الذي يحققه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وشجعت الصندوق على وضع سبل مبتكرة لمعالجة الوباء. وإذ أشار أحد الوفود إلى ما ينتابه من شكوك حول استخدام النهج المعروف بنهج "ألف، باء، جيم" في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، أعرب عن اهتمامه بتطوير البرمجة المشتركة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واقترح أحد الوفود التركيز على الشباب بوصفهم جهات فاعلة وشركاء. وشجع أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في قضية الهجرة. وسألت الوفود عن التحسن السريع على مستوى توافر خدمات الصحة الإنجابية ونوعيتها، متسائلة عما إذا كانت مضاعفة المراكز تنطبق على الخدمات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان وحسب. وأعربت عن اهتمامها بالاطلاع على ما يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين مستوى النظم والخدمات. وبالإشارة إلى الدور الحيوي الذي يؤديه الصندوق على مستوى أمن سلع الصحة الإنجابية، أشاد أحد الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي عمل على توطيد شراكات استراتيجية ودعا إلى إقامة شراكات جديدة لتمويل السلع.

٩١ - وأعرب أحد الوفود عن سروره إذ لاحظ أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل سيتضمن تحديد النتائج والإبلاغ عنها، علماً بأنها تحتل في سلسلة النتائج موقعا أعلى من النواتج، وتساءل عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان ينوي التعريف بمؤشرات الصحة الإنجابية و/أو توسيع نطاقها في الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء غياب التزام بين دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ودورات

البرامج القطرية. وحث أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على إيلاء اهتمام صريح بالمساواة فيما يتعلق بشواغل الصحة والتنمية في الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل. وشجع الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على تأدية دور العامل الحفاز تحقيقاً لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باستخدام موارده الخاصة وتكملة الموارد الأخرى وزيادة فعالية استخدامها كتلك الموجهة عبر عمليات وقرات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وسأل أحد الوفود عن الميزة النسبية التي يملكها الصندوق مقارنة بمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشار أحد الوفود إلى أن المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاته الفرعية تستطيع الاستفادة من نظام المدخل إلى التنمية، مضيفاً أن المنظمة تبحث في سبل الدعوة إلى عقد مؤتمر مشترك بين الحكومات.

٩٢ - وحث أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة العمل على تعزيز الصلة بين الأهداف والأولويات الخاصة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات، وميزانية الدعم لفترة السنتين وكيفية ترجمة أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى برامج وإجراءات قطرية على مستوى البلدان. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تبسيط الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل بجعله أكثر تركيزاً وتوجهاً نحو إحداث الآثار بحيث يشكل الوثيقة الرئيسية من وثائق السياسة التي يعتمد عليها الصندوق وأداة لإدارة موارده الاستراتيجية وحشدتها. وحثت وفود كثيرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الربط بين تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقرير السنوي واقترحت أن يرفع الصندوق تقريراً عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات كل سنتين.

٩٣ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على ملاحظاتهم البناءة وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينظم مشاورات غير رسمية سعياً للحصول على مشورة المجلس. وأيدت الاقتراح القاضي بأن يرفع الصندوق تقريراً عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات كل سنتين بدلاً من رفعه تقريراً سنوياً. ورحبت باقتراح البرمجة المشتركة. وأما في ما يتعلق بالنهج "ألف، باء، جيم"، فأشارت إلى أن اعتماد مجموعة من النهج يبدو السبيل إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أما بخصوص الهجرة، فقد أشارت إلى أن الصندوق يركز على بعض المجالات المحددة نظراً لموارده المحدودة. ومع ذلك، كانت بعض البرامج القطرية الجديدة قد صبت تركيزها الأساسي على الهجرة. وقد وافقت على فكرة رفع مستوى الجهود على المستوى الوطني، مشيرة إلى أن الصندوق يعمل في ذلك الاتجاه. وقد أعربت عن تقديرها للملاحظات المتعلقة بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الصندوق على مستوى أمن سلع الصحة الإنجابية. ورحبت بالملاحظات المتعلقة بمنظمة المؤتمر

الإسلامي. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل بصورة وثيقة مع الوكالات الشقيقة. ولكل منها ميزته النسبية: فمُنظمة الصحة العالمية تضع المعايير والقواعد، واليونيسيف تركز أساساً على الأطفال وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يركز على تمكين المرأة على المستويين السياسي والاقتصادي.

٩٤ - وصرحت رئيسة مكتب التخطيط الاستراتيجي بأن التوجيه المقدم من الوفود سيكون مفيداً في صياغة إطار التمويل المتعدد السنوات الجديد. وذكرت أن مما أثار تشجيعها تشديد الوفود على ذات الأولويات التي حددها الصندوق. وأكدت أن النهج المستند إلى الحقوق هو جزء لا يتجزأ من الاتجاه الاستراتيجي الذي يسير فيه الصندوق. وأشارت إلى أن الزيادة التي شهدتها منافذ تقديم خدمات الصحة الإنجابية قد حدثت أساساً في المنافذ التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بيد أن الصندوق يرصد أيضاً تلك المؤشرات على الصعيد الوطني. ولاحظت أن نظام التخطيط لموارد المشاريع التجارية سيكون من شأنه إتاحة صلات أوثق بين أهداف الصندوق وميزانية الدعم لفترة السنتين. وفيما يتعلق بإحداث التزامن بين دورة الصندوق ودورات البرامج القطرية، أشارت إلى أنه سيكون من الصعب بدء ٩٠ أو أكثر من البرامج القطرية في ذات العام. وأضافت أن هناك جهوداً تُبذل للتبسيط والمواءمة ترمي إلى إحداث المواءمة بين الدورات البرنامجية المتعلقة بشركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت أهمية وجود رصد دقيق وثقافة للتقييم وشدت على الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في نُظم البيانات الموثوق بها وجمع البيانات وتحليلها. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأنه سيكون من العملي بقدر أكبر تقديم تقرير كل سنتين عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدلاً من التقرير السنوي.

٩٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٣ بشأن التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمقرر ١٧/٢٠٠٣ بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

### ثالث عشر - تفويض سلطة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن شؤون الموظفين

٩٦ - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (الشؤون الإدارية) تقريراً عن تفويض السلطة الرسمية إلى المديرية التنفيذية في مسائل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2003/5). وقدمت معلومات أساسية في هذا الشأن وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أيد طلب الصندوق. وصرحت بأن الصندوق قد تشاور أيضاً مع المكتب التنفيذي للأمم المتحدة، الذي أوصى، حسبما أفاد به مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، بأنه ينبغي

للسندوق أن يتبع عملية تقديم البيانات إلى الجمعية العامة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والمجلس التنفيذي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت في تقريرها (DP/FPA/2003/10) بالموافقة على التوصية الواردة في الفقرة ١١ من تقرير الصندوق (DP/FPA/2003/5).

٩٧ - وأدلى العديد من الوفود بكلمات دعما وتأييدا للتوصية التي قدمها المجلس التنفيذي إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي مفادها أن يقوم الأمين العام بتفويض السلطة الرسمية في مسائل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المديرية التنفيذية. وأعربت الوفود عن ترحيبها بذلك بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح وأشارت إلى أن ذلك سيكون من شأنه المساعدة على تحسين خدمات شؤون موظفي الصندوق ومدى فعاليتها والمساءلة عنها.

٩٨ - وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من تأييد وعلى ثقتهم فيها. كما أعربت عن تقديرها للتأييد الذي قدمه مدير البرنامج الإنمائي.

٩٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٣ بشأن تفويض سلطة موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## رابع عشر - الالتزامات بالتمويل المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٠ - أكدت المديرية التنفيذية، في معرض تقديم التقرير عن الالتزامات بالتمويل المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2003/6)، الأهمية الحاسمة للموارد (الأساسية) العادية - التي تشكل الأساس الوطيد لبرامج الصندوق. كما أعربت عن شكرها للوفود لما قدمته من دعم، مشيرة إلى أنه رغم وجود بعض الزيادة في الموارد العادية، فإن الاتجاه العام ما زال آخذاً في الهبوط. وقدم رئيس فرع تعبئة الموارد، ما استجد من معلومات إلى المجلس التنفيذي بشأن الصورة الراهنة للواردات، مشيراً إلى أن إيرادات الصندوق المتوقعة من الموارد العادية بلغت، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نحو ٢٨٧,٥ مليون دولار و ٨٠ مليون دولار من الموارد الأخرى. وأعرب عن شكره لجميع الجهات المانحة (١٣٥ بلداً وصندوق مارس الاستئماني) كما أعرب عن تقدير خاص لما حدث من زيادة جوهرية في المساهمات المقدمة من بعض البلدان.

١٠١ - وأعربت عدة وفود عن ترحيبها بالاتجاه الإيجابي في إجمالي الموارد واعتباطها بتمكّن الصندوق من جذب جهات مانحة جديدة. وأكدت الوفود الحاجة إلى زيادة الموارد العادية ودعت الدول الأعضاء إلى الوفاء بما قدمته من التزامات بروح توافق آراء مونتيري ووفقاً

لإطار التمويل المتعدد السنوات. وذكرت الوفود أن الموارد العادية هي أساس برامج الصندوق وأنه لا غنى عنها في الحفاظ على الطبيعة المتعددة الأطراف والحيادية والعالمية للمساعدة المقدمة للصندوق. وشددت الوفود على أن الموارد الأخرى (غير الأساسية) ينبغي أن تكون متسقة مع أولويات الصندوق البرنامجية. ورحبت الوفود بحملة الأربع والثلاثين مليون صديق على مستوى القواعد الشعبية وأعربت عن أملها في أن تنجح أيضا في أوروبا. وذكر أن الأموال الآتية من الحملة ينبغي اعتبارها عنصرا تكميليا وأن موارد الصندوق الأساسية ينبغي أن تقدم عن طريق الدول الأعضاء. وأعلنت عدة وفود عن مساهمتها لعام ٢٠٠٣. وأعرب عدد من الوفود عن تشجيعهم لأن يقوم الصندوق بتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة له.

١٠٢- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها لجميع الجهات المانحة لما قدمته من دعم ومساهمات، بما في ذلك الزيادات المقدمة من عدد من البلدان. وصرحت بأن الصندوق سيواصل العمل على توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة له. وأشارت إلى أن حملة الأربع والثلاثين مليون صديق هي مصدر جديد للتمويل وأن الصندوق سيلجأ سنويا إلى "الأصدقاء" طلبا لمساهماتهم. وأضافت أنه، بالنظر إلى الاهتمام الواسع النطاق داخل أوروبا، فإن الحملة سوف تعمل مع المنظمات غير الحكومية الأوروبية بغرض توسيع نطاق الشبكة. ولاحظت أيضا وجود رغبة شديدة لشن حملة مماثلة في اليابان.

١٠٣- وأعرب رئيس فرع تعبئة الموارد عن تقديره لجميع الجهات المانحة وأشار إلى أن المدفوعات المبكرة الواردة لعام ٢٠٠٣ والترعات المعلنة مقدما عن مساهمات للعام القادم تُنبئ بآمال عريضة بالنسبة إلى الصندوق. وشجع الجهات المانحة على أن تعلن تبرعات لعدة سنوات، إذا كان في استطاعتها ذلك. وفيما يتعلق بطلب تقديم تفسير بشأن المرفق ٧ من التقرير، أشار إلى أنه قد بُذلت محاولة لتبيان المبالغ المقدمة من البلدان، بما في ذلك أعلى مستوى من مساهماتها في السنوات السابقة، فضلا عن تقديم صورة عن القيمة التي ستؤول إليها المساهمة النظرية بدولار واحد لكل فرد و ٠,٠٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وذكر أيضا أن هذه خيارات مطروحة أمام الجهات المانحة للنظر في إعادة تجديد التمويل بأعلى مستوى. وأضاف أن الصندوق يواصل بذل الجهود بغرض توسيع نطاق الجهات المانحة له.

١٠٤- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠٠٣ بشأن التزامات التمويل المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٥- أشار نائب المدير التنفيذية (لشؤون البرامج)، في معرض ملاحظاته الاستهلاكية، إلى أن ثمة حاجة إلى زيادة إرساء الروابط بين أهداف البرامج المقترحة ونتائجها ونواتجها ونتائج وأهداف التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضاف أن الصندوق سيسعى جاهدا إلى تعزيز إدماج البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر أينما وجدت. كما أشار إلى أن الصندوق سيسعى إلى تعزيز قدرته على الإسهام في السياسات والبرامج القطاعية من خلال برامج القطرية. وقدم مدير شعبة أفريقيا، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ، وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مخططات البرامج القطرية عن مناطقهم. كما قدمت أيضا مذكرة بشأن ميانمار.

١٠٦- وفيما يتعلق بمخططات البرامج القطرية عن منطقة أفريقيا - بنن وكينيا والنيجر - ذكرت الوفود أن الروابط بين البرامج والعمليات الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج على نطاق القطاعات، ينبغي تعزيزها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون البرامج ذات بؤرة استراتيجية محددة، بالنظر إلى قلة التمويل.

١٠٧- وفي معرض مناقشة مخططات البرامج القطرية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ - أفغانستان وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - علقت الوفود على الحاجة إلى زيادة ربط مخطط البرنامج القطري المتعلق بباكستان بعمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وأعربت عن تأييدها لمخطط البرنامج القطري المتعلق بأفغانستان. وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، طلب أحد الوفود تحديدا واضحا للدروس المستفادة من البرامج الماضية، وتساءل عن مدى كفاية الأفراد، وسعى إلى الحصول على إيضاح بشأن تحديد هوية الوكالات المنفذة. كما طلب أحد الوفود تقارير مفصلة عن رصد المشاريع الجارية، وخططا ملموسة لتنفيذ ورصد المشاريع المقبلة وتقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي بصفة منتظمة. وأشادت الوفود بالعمل الذي قام به الصندوق في ميانمار، لا سيما التركيز على الصحة الإنجابية بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

١٠٨- وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري المتعلق بكوبا، أعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج، لا سيما التركيز على الصحة الإنجابية وحقوق الجنسين والتكافؤ والمساواة فيما بينهما.

١٠٩- وأعرب مديرو الشعب الجغرافية عن شكرهم للوفود لما قدموه من تعليقات بناءة وذكروا أنها ستحال إلى البلدان المختصة كي تراعى عند إتمام البرامج.

١١٠- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمخططات البرامج القطرية المتعلقة ببنن وكينيا والنيجر وأفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وباكستان وكوبا، فضلاً عن المذكرة بشأن ميانمار، وبما أُلدي من ملاحظات بشأنها.

## سادس عشر - برنامج المشورة التقنية

١١١- عرضت مديرة شعبة الدعم التقني التقرير المتعلق بنظام الرصد والتقييم لبرنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (DP/FPA/2003/7). وأشارت إلى أن الأهداف المحددة لنظام الرصد والتقييم المقترح، تتمثل في هدفين هما: (أ) تقييم التحول في تركيز برنامج المشورة التقنية إلى زيادة التدخلات الاستراتيجية والاضطلاع بأعمال تصحيحية في الوقت المناسب؛ (ب) تقييم ما إذا كان النهج الاستراتيجي الجديد يحقق النتائج المتوقعة منه، ويسهم في تحقيق أهداف ونتائج صندوق السكان، كما هي مبيّنة في إطار التمويل المتعدد السنوات.

١١٢- وقد أدلت عدة وفود ببيانات أشارت فيها إلى أن برنامج المشورة التقنية قام بدور هام في بناء القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي، وساعد في زيادة التبادل التقني والكفاءة التقنية. ورحبت بنظام الرصد والتقييم المقترح، واعتبرته أداة جديدة بالاهتمام. وطالب أحد الوفود بضرورة توضيح بيانات النتائج الواردة في أداة الرصد والتقييم، وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل مزيد من العمل للحصول على بيانات تشكل خط أساس لتعقب النتائج. وأشار أحد الوفود إلى أن معدل نمو السكان في بلده لم يتأثر بتاتا، وسأل عما إذا كان نظام الرصد والتقييم قد تضمن تقييماً لتلك النقطة. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يعزز فيها برنامج المشورة التقنية البرامج القطرية والرصد والتقييم على صعيد القواعد الشعبية. وذكر أحد الوفود أنه يتطلع إلى تقرير العام المقبل، وبخاصة فيما يتعلق بالكيفية التي أسهم فيها برنامج المشورة التقنية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٣- ولاحظ أحد الوفود أن أهمية وفاعلية برنامج المشورة التقنية لا يمكن النظر فيهما معزلاً عن تقييم مجموعة عناصر الأداء والمهارات من الأجزاء المكونة للبرنامج. وعلاوة على ذلك، من الصعب معرفة الأداء الفعلي لبرنامج المشورة التقنية دون مقارنته بالنهج البديلة لتقديم المساعدة التقنية. وعرض الوفد الاقتراحات التالية: ينبغي إجراء استطلاعات مستمرة لآراء المستفيدين الرئيسيين، بغية إدخال تعديلات سريعة، استجابة لذلك، في برنامج المشورة التقنية؛ وينبغي أن تتاح بانتظام للمستفيدين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، أي الزبائن، فرصة المشاركة في تقييم المساعدة التقنية التي يحصلون عليها والمساعدة في رسم صورتها. وتساءل الوفد نفسه عن كيفية استخدام نظام الرصد والتقييم التابع لبرنامج المشورة التقنية



والمعلومات التي تتمخض عنه في توجيه القرارات وتصميم الترتيبات التي تتخذ في المستقبل لتقديم المساعدة التقنية.

١١٤- وأفاد المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد عمل، من خلال نظام برنامج المشورة التقنية، على زيادة الحوار على الصعيد الوطني، بما في ذلك تعزيز قدرة المكاتب القطرية على المشاركة في هذا الحوار؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية في مجال توفير المساعدة التقنية.

١١٥- وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن تقديرها للدعم الذي حظي به برنامج المشورة التقنية ونظام الرصد والتقييم المقترح. وذكرت أن صندوق السكان قد أحاط علما بالمسائل التي طرحتها الوفود، وسوف يعالجها في إطار تحسين النظام. وذكرت أنه من المنتظر الحصول على بعض التقييمات من الزبائن، بمن فيهم المكاتب القطرية وغيرهم من المستخدمين، وأن تلك المعلومات سوف تعرض للبحث. وأشارت إلى أن الاستعراضات السنوية واستعراضات منتصف المدة تتيحان فرصة لإجراء مثل تلك التقييمات. وأضافت أن الصندوق سوف ينظر أيضا في بدائل المقارنة مع النهج الأخرى لتقديم المساعدة التقنية، وفق ما اقترح. وأعربت عن موافقتها على الحاجة لوضع بيانات تشكل خط أساس، وأشارت إلى أن صندوق السكان سيعمل على زيادة توضيح بيانات النتائج والمؤشرات. ولاحظت أن صندوق السكان يُشمن عاليا التوجيهات التي توفرها له الوفود. وفيما يتعلق بالسؤال المطروح من أحد الوفود حول أثر برنامج المشورة التقنية في معدل نمو السكان في بلده، أشارت أنه من السابق لأوانه بكثير تقييم هذا الأثر ولعل بالإمكان معالجة الموضوع على نحو أفضل في إطار التمويل المتعدد السنوات. وأفادت أن الغرض من برنامج المشورة التقنية هو إسداء مشورة ومساعدة تقنية عالية النوعية للبلدان من أجل تصميم البرامج القطرية على نحو أكثر فاعلية. وأعربت عن امتنانها لرضا البلدان المستفيدة من برنامج المشورة التقنية عنه، باعتبار أنه يزودها بمساعدة تقنية قيّمة.

١١٦- وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/FPA/2003/7).

## سابع عشر - مسائل أخرى

### مرفق البيئة العالمية

١١٧- تمخضت المشاورات المكثفة التي جرت بين الوفود بشأن الوثيقة DP/2003/23 عن صياغة واعتماد المقرر ٢٠/٢٠٠٣ المتعلق بمرفق البيئة العالمية، من قبل المجلس التنفيذي، وذلك دون إجراء مناقشة بشأنه في الجلسة العامة.

١١٨- وبذلك اعتمد المجلس التنفيذي التعديلات التي أُدخلت على الصك المتعلق بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته، والتي تشمل تدهور التربة - وأساسا التصحر وإزالة الغابات - والملوثات العضوية الثابتة بوصفهما مجالين رئيسيين جديدين لمرفق البيئة العالمية.

١١٩- وطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحيل المقرر ٢٠/٢٠٠٣ إلى كبير الموظفين التنفيذيين/رئيس مرفق البيئة العالمية.

١٢٠- وعلاوة على ذلك، طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القيام بدور فعال في أنشطة تدهور التربة، ولا سيما في منطقة أفريقيا، واضعا في الاعتبار أن تدهور التربة يعيق الجهود المبذولة للحد من الفقر.

### ورقات استراتيجية الحد من الفقر

١٢١- في معرض مناقشة الوثيقة DP/2003/24، رحبت الوفود باشتراك ممثلين عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في الدورة. وأعربت عن تقديرها للتعاون الجيد القائم بين المنظمات الثلاث وبمذكرة التفاهم المشتركة التي صدرت مؤخرا عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي، بشأن العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

١٢٢- وفي ضوء زيادة أعباء العمل على الصعيد القطري الناجمة عن تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، أعربت الوفود عن رغبتها في معرفة ما إذا كان البرنامج الإنمائي قد كَيّف هيكله مع الاحتياجات الناشئة عن عمل البرنامج الإنمائي الرامي إلى دعم عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، ورفع الميزانية المخصصة لبناء قدرات كافية على الصعيد القطري. وأعربت وفود أخرى عن رغبتها في معرفة الآثار المترتبة على تلك الأنشطة الإضافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنظمة وكمنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٢٣- وشجعت تلك الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقييم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في ضوء زيادة اشتراك البرنامج الإنمائي في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وجدت. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع مبادئ توجيهية جديدة وأقوى، بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، تشمل طرائق لتبسيط التقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٢٤- وأبدى بعض الوفود اهتمامات بالمشاركة المحدودة في وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وملكية تلك الورقات. وحثت على اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق الاشتراك وتوضيح ملكية العملية على الصعيد القطري.

١٢٥- وأبدت وفود أخرى رغبتها في معرفة الخطوات التي اتخذت لبناء قدرات مستقلة على الصعيد الوطني لتقييم ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ولوضع مؤشرات لقياس الأداء. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم معلومات للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣، بشأن الكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي من خلالها متابعة التوصيات والنتائج الواردة في تقرير تقييم ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

١٢٦- وأفاد ممثلو مكاتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنه ليس في مقدورهم الرد على بعض الأسئلة لأنها، بحسب اعتقادهم، تقع ضمن ولاية الإدارة العليا للمؤسسات التابعين لها. واكتفوا بالرد على المسائل المتصلة بولايتهم.

١٢٧- وأفاد مدير مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن فكرة إجراء تقييم بشأن الصلة بين عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سينظر فيها في المستقبل، بالتعاون مع الصناديق والبرامج. وأشار أنه بإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، في ضوء نتائج التقييم، باستعراض مسألة وضع مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفيما يتعلق بتطوير القدرة الوطنية على إجراء تقييم مستقل لورقات استراتيجية الحد من الفقر، أوصى بأن تستخدم البلدان الرابطة الدولية لتقييمات التنمية التي ينشئها البنك الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يخص العلاقة بين استراتيجية ميزانية البرنامج الإنمائي، والنتائج المتوقعة من ورائها، شدد المدير على أهمية الخبرة التقنية الرفيعة النوعية لكفالة مشاركة البرنامج على نحو فعال في عملياته.

١٢٨- وأفاد ممثل البنك الدولي أن النتائج التي توصل إليها مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي تحاكي النتائج التي توصل إليها البنك الدولي. وأشار إلى ضرورة بذل مزيد من العمل

لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجية المساعدة القطرية التي يضعها البنك الدولي. وشدد أيضا على ضرورة زيادة التنسيق بين الجهات المانحة لتخفيض تكاليف العمليات.

١٢٩- وأبدى ممثل صندوق النقد الدولي ملاحظة مفادها أنه اتضح نتيجة لعملية التقييم التي أجراها البرنامج الإنمائي لعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وجود مجالين بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من عمل صندوق النقد الدولي، هما: (أ) إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في أطر عمل الاقتصادات الكلية ومعرفة الآثار المترتبة عليها؛ (ب) دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء، بمن فيهم الشركاء المقيمون في واشنطن العاصمة في إدارة البرامج المدعومة من المانحين والمملوكة والمدارة من قبل البلدان المستفيدة.

١٣٠- وشدد مدير البرنامج المعاون على وجود حاجة لتعزيز قدرات المكاتب القطرية على معالجة المسؤوليات الإضافية الملقاة على عاتقها نتيجة أنشطة الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومع ذلك، أبدى أسفه لعدم وجود أي مخصصات في الميزانية لذلك الغرض. وأوصى بأن تتيح المكاتب القطرية ما يتوفر لديها من خبرات تقنية في بعض المكاتب.

#### صندوق التضامن العالمي

١٣١- لاحظت الوفود أنه بإمكان صندوق التضامن العالمي القيام بدور حاسم في تعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأهداف المبينة في إعلان الألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالفقر والجوع وغيرهما من الأهداف. ونصحت بأن يكون للصندوق اختصاصات واضحة واستراتيجية ملموسة تولى اهتماما خاصا للصناديق الأخرى التي يديرها البرنامج الإنمائي.

١٣٢- وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم مزيدا من المعلومات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماع الذي سيعقده في تموز/يوليه ٢٠٠٣ حول التدابير اللازم اتخاذها لتشغيل الصندوق فعليا.

#### الاجتماع المشترك للرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي

١٣٣- سبق انعقاد الدورة السنوية اجتماع مشترك لمدة يومين هو الأول من نوعه للرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، باشتراك برنامج الأغذية العالمي. وشاركت في جوانب محددة من المناقشة العامة أفرقة من بعض البلدان: إذ شاركت بنن في موضوع التبسيط والمواءمة،

وشاركت ملاوي في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشاركت نيبال في الأهداف الإنمائية للألفية.

#### التبسيط والمواءمة

١٣٤- قدمت المديرية التنفيذية لليونيسيف، لحة عامة عن عملية التبسيط والمواءمة التي اضطلعت بها اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على مدى ١٨ شهرا تنفيذا لأحكام استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). واشتملت هذه على خطة العمل الجديدة للبرامج القطرية التي وفرت لكل وكالة من الوكالات نموذجا موحدًا للتخطيط مع الشركاء طيلة الدورة البرنامجية. وشددت على أن المحك النهائي لجميع الجهود المبذولة في مجال التبسيط والمواءمة يتمثل في زيادة الفعالية وتخفيض تكاليف العمليات.

١٣٥- وأوضحت رئيسة فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأهداف والمبادئ والنهج التوجيهية لعملية التبسيط والمواءمة؛ وقدم تقريرا عن حالة التقدم المحرز لغاية الآن؛ وعرض إحدى أدوات التبسيط والمواءمة - وهي مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكانت خمسة بلدان - هي إكوادور وباكستان وبنن وكينيا والنيجر، بصدد تقديم برامجها القطرية إلى المجالس التنفيذية واختبار أدوات التبسيط والمواءمة.

١٣٦- وأوضحت رئيسة فريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبدأ الذي تستند إليه طرائق نقل الموارد المشتركة فيما بين الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، والذي من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق الحكومات الشريكة. وفيما يتعلق بالبرمجة المشتركة، تتمثل الأهداف في تحسين الفاعلية، وتحقيق نتائج أفضل، وتحسين الكفاءة، وعلى وجه التحديد، تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات والمناحين على حد سواء. وتركز الهدف على إصدار توجيه منقح بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وشرحت الطرائق الثلاث لإدارة الموارد وهي: التمويل الموازي؛ وتعميم عبء التكاليف، وتجميع الأموال. ووصفت النهج القطاعية، وهي أحد طرائق الموارد، بأنها شكل من أشكال تجميع الموارد.

١٣٧- وقدم كل من ممثل حكومة بنن والمنسق المقيم للأمم المتحدة في بنن تقريرا عن التجربة المكتسبة حتى الآن في ذلك البلد.

١٣٨- ووافق المتكلمون على أن العمل المتعلق بالتبسيط والمواءمة الذي يعتبر ركنا أساسيا لزيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة، قد حقق تقدما ملحوظا ويمضي قدما على مساره. ويعتبر العمل في هذا المجال جوهريا لتنفيذ البرامج وسيساعد على تخفيض تكاليف

المعاملات في الوقت الذي يضع فيه البلدان النامية بالفعل "في مقعد القيادة" فيما يتعلق بأهدافها وأولوياتها الوطنية. واعتُبرت العلاقة بين التبسيط والمواءمة من جهة واستراتيجيات الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من جهة أخرى من الجوانب الهامة. وشدد المتكلمون على أهمية الصلات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية.

١٣٩- وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن تقديرهم لأوجه التقدم التي حققتها الصناديق والبرامج في مجال البرمجة المشتركة ولئن أشار بعضهم إلى ضرورة مواصلة البرمجة المشتركة كلما أمكن وبالتشاور الوثيق مع الحكومة. وفي معرض الإشارة إلى قرار اتخذه المجلس التنفيذي لليونيسيف مؤخرا بشأن البرمجة المشتركة، اقترح المتكلمون ضرورة متابعة هذه المسألة من قبل الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤٠- وتطرق العديد من المتكلمين إلى مسألة تعبئة الموارد وشجع عدد منهم تجميع الموارد والميزنة المتكاملة. وأثيرت مسائل أخرى من بينها: الحاجة إلى زيادة التنسيق؛ والحاجة إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية؛ وأهمية الدروس المستفادة؛ والحاجة إلى تحسين الرصد والتقييم من أجل إثبات قدرة تلك المبادرات على العمل على الصعيد القطري.

١٤١- وأبدت تعليقات كثيرة بشأن دور الاجتماعات المشتركة التي تعقدها المجالس التنفيذية في المستقبل. واعتبرها عدد من الوفود بمثابة منتدى مناسب للحوار بشأن السياسات، وأشار بعض هذه الوفود إلى ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي عليها وضرورة قيام الأمانات ذات الصلة بإعداد التقارير ومواد المعلومات الأساسية الأخرى بصورة مشتركة وفي الوقت المناسب، وبضرورة تفويضها باتخاذ قرارات رسمية. وأعرب عدد من الوفود الأخرى عن رأي مخالف لتلك المقترحات. وفي جملة المقترحات الأخرى المقدمة بصدد بنود جدول الأعمال في المستقبل إجراء تقييمات للتقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة، والزيارات الميدانية المشتركة.

#### إحاطة بشأن العراق

١٤٢- قدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي إحاطة إلى المجالس التنفيذية بشأن أنشطتها الجارية والمعتمز القيام بها في العراق. وأفادوا جميعهم أن المنظمات تحرز تقدما كل في مجال اختصاصها، ويتضمن ذلك الصحة الإنجابية، والتعليم، وتحصين الأطفال، وتوزيع الأغذية، وإمدادات المياه والمرافق الصحية، وإمدادات الطاقة، وإيجاد فرص عمل، والقدرة على التنمية، لا سيما منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٨٣. وأفاد أيضا الممثلون أن عدد الموظفين

الوطنيين والدوليين في العراق ازداد، وقدموا خدمات في عدد أكبر من المناطق على الرغم من مشاكل الأمن المتبقية.

١٤٣- وأفاد الممثلون أن أنشطتهم يجري تنسيقها ومواءمتها داخل كل منظمة من ناحية، ومع منظمات أخرى ذات المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية، للحرص على تأمين التماسك والفعالية والفاعلية. فاليونيسيف مثلاً تتعاون مع منظمة الصحة العالمية في تقييم القطاع الصحي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان يدخل في شراكة مع وكالات أخرى لتوفير المرافق الصحية للمرأة؛ ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج الأغذية العالمي لدعم عملية جرف الأعماق. وأوجد أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص عمل لدعم القطاعات التي تعمل مع الوكالات الأخرى، مثل القطاع الصحي. وتعمل الصناديق والبرامج مع الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال الانتعاش الاقتصادي والتعمير وتنسق المجموعة الإنمائية الجهود المبذولة لتقييم الاحتياجات.

١٤٤- وتم أيضاً إحاطة المجالس التنفيذية بالاجتماعات المخطط لها يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن النداء الذي وجهته الأمم المتحدة، فضلاً عن الاجتماعات غير الرسمية التقنية لتقاسم المعلومات بشأن التخطيط التطلعي في مجال إعادة تعمير العراق.

#### الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

١٤٥- قدمت المديرية التنفيذية لليونيسيف تقريراً مرحلياً بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالفترة الانتقالية التابع للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تم إنشاء الفريق العامل لتعزيز القيادة الوطنية في عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ولتوضيح دور كل من الأمم المتحدة والمناخين دعماً لهذه العملية. ومن بين أولويات هذه المرحلة الانتقالية دعم التماسك والاستقرار، واستعادة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء القدرات المحلية، ودعم اللاجئين والمشردين داخلياً. وركز الفريق العامل على ثمانية بلدان و/أو مناطق دون إقليمية تعكس مختلف الظروف، بما في ذلك البلدان التي منح مجلس الأمن ولايات بشأنها، والبلدان التي لها مكاتب لحفظ السلام، وممثلون خاصون للأمين العام، كما ركز الفريق العامل على تكييف الأدوات القائمة مثل عملية النداءات الموحدة. وسوف يقدم الفريق العامل تقريراً مرحلياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، ويقدم تقريره إلى الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

١٤٦- وقالت نائبة وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق إن لبلدها تاريخاً طويلاً في مجال التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، وركزت على كل من الاحتياجات الفورية والتنمية الطويلة الأجل. وكما اتضح من الزيارة الميدانية الأخيرة التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية،

تعتبر الملكية الحكومية مركزية في هذه العملية، كما أن التنسيق بين جميع الشركاء عامل رئيسي لتحقيق النجاح.

١٤٧- ومن بين المسائل التي أثارها الوفود الأخرى: الحاجة إلى زيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، ولا يقتصر ذلك على الصناديق والبرامج بل يشمل أيضا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام؛ والحاجة إلى النظر في الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع إنسان أثناء هذه العملية؛ وضرورة تركيز الصناديق والبرامج على تعزيز قدرة المتضررين بالكوارث، والحاجة إلى وضع المسائل المتعلقة بالمرأة في الاعتبار أثناء المرحلة الانتقالية.

١٤٨- وتم توجيه سؤال إلى المديرية التنفيذية بشأن مفهوم "الإعادات الأربع" (الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة التعمير)، وهو المفهوم الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبشأن عملية بروكينغز فيما يتعلق بالفارق الكبير بين تمويل حالات الطوارئ والاحتياجات الطويلة الأجل لإعادة التعمير، فقالت المديرية التنفيذية إن الفريق العامل يحاول استيعاب الدروس المستخلصة من هذه المبادرات. وسوف يتم تقييم البعثات الأخيرة إلى سيراليون وسري لانكا في التقارير المقبلة.

١٤٩- وأثار عدد كبير من المتكلمين مسألة التمويل الكافي. وقال أحد الممثلين إن حكومته خصصت ميزانية مستقلة للأنشطة الانتقالية، تم توجيه ٧٠ في المائة من هذه الأموال إلى الأمم المتحدة. ومن بين التحديات الأخرى في مجال التمويل عدم وجود تنسيق عندما يتم الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وعدم وجود أدوات كافية لتحقيق ذلك بما في ذلك عملية النداءات الموحدة. وأشار آخر المتكلمين إلى الخبرة المستفيضة الأخيرة التي اكتسبتها حكومته في أفغانستان، حيث تعين إعادة بناء جزء كبير من الهياكل الأساسية، في الوقت الذي كان يتعين فيه إطعام الناس وكانت فيه مشكلة الأمن لا تزال قائمة. ولكن بفضل التنسيق الجيد بين الوكالات، تم تحقيق نتائج جيدة، وتم تطبيق هذه الدروس على المساعدة التي تقدم إلى العراق عن طريق المنظمات الدولية.

الاستفادة من مونثري

١٥٠- قالت الوفود إن توافق آراء مونثري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أكد على أنه ينبغي أن تظل الجهات الفاعلة مشاركة في أنشطة المتابعة، من خلال المنظمات الحكومية ذات الصلة ومجالس إدارة أصحاب المصلحة، وعليهم تقاسم الخبرات في تنفيذ توافق الآراء ودمجه في المسار الرئيسي في مجال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على الصعيد الوطني.



١٥١- وشددت الوفود أيضا على الضرورة الملحة لتعبئة أنشطة المتابعة، لا سيما الحد من الفقر والتهميش والعوز. وأكدوا على أهمية وجود عقد جديد فيما بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية.

١٥٢- ودعمت الوفود بشدة إنشاء أدوات لقياس تنفيذ هدف التنمية الثامن للألفية المتعلق بتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. وناشدت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تطوير هذه الأدوات بالتشاور الكامل مع البلدان النامية. وأكدت أيضا على مغزى المساءلة المتبادلة بين البلدان المانحة والمتلقية.

١٥٣- وجددت الوفود تصميمها على دعم أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وشددت على الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة ثابتة ويمكن التنبؤ بها. وأكدت أيضا على أهمية ترابط الإجراءات والبرامج وتنسيقها وتبسيطها، والشراكة الفعالة من جانب جميع الجهات العاملة لزيادة الفعالية والفاعلية في استخدام الموارد. ولاحظت أيضا أن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون عنصران أساسيان في إيجاد بيئة تمكينية لتعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات المحلية لإعطاء البلدان القدرة على تحمل مسؤولية تنميتها. وأعلنت بعض الوفود زيادة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية مبرهنة بذلك على دعمها لأنشطة متابعة مؤتمر مونتيري.

١٥٤- وقدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي تقارير عن أنشطة منظماتهم كل في مجالها - الحكم الديمقراطي، والتحصين، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والدعم الإنساني المقدم في بلدان البرامج - في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإدماجه في المسار الرئيسي. وقالت هذه المنظمات إنه على الرغم من أن مواردها لا تزال دون مستوى الحاجة، فإن مؤتمر مونتيري أدى إلى إعلان مساهمات للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولولاها لكانت الحالة أسوأ نتيجة للضغوط الانكماشية في البلدان المانحة الرئيسية. وأكدت على ضرورة وجود تنسيق أفضل فيما بينها ومع المانحين الثنائيين الآخرين، والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي، لاستخدام الموارد النادرة استخداما فعالا وفعالاً. ودعمت أيضا ضرورة تطوير أدوات لقياس الأداء ورصد الأثر على الصعيد الوطني.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): بحث توصيات التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٥٥ - قدم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، متحدثاً باسم الوكالات الأربع - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي - لمحة عن التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأبرز النتائج، والآثار بالنسبة للوكالات، وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيف تستطيع الوكالات الشروع في تنفيذها. وأبرز رئيس فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مستخدماً ملاوي بوصفها دراسة لحالة إفرادية. وقدم منسق اللجنة الوطنية للإيدز في البرتغال، ممثلاً رئيس مجلس تنسيق البرنامج، عرضاً ركز فيه على المسائل المتصلة بالحكم والتي تمم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوصيات التي تمت بصله إلى المجالس التنفيذية للوكالات المشاركة في رعاية البرنامج.

١٥٦ - وأكدت الوفود على أهمية الاعتراف بالطبيعة الدينامية للوباء وبضرورة الخروج من الصمت ومن وصمة العار المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددت الوفود على ضرورة فصل العلاقة بين الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار المتكلمون إلى أنه إذا أريد التصدي لما يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من تحد، فمن الأساسي حشد موارد إضافية، على الصعيد المالي والبشري معاً، والتأكد من أن التصدي يقوم على أساس النتائج ويراعي وضع المرأة، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات النساء والفتيات. وأكدت كثير من الوفود على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، لا سيما على الصعيد القطري ودخل المجموعات المواضيعية. وذكرت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهل الجهود الوطنية المبذولة من خلال التنسيق المتزايد والمناخين الذين ينبغي أن يكونوا على استعداد لدعم آليات تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك تمويل جميع عناصر ميزانية البرنامج الموحدة وخطه عمله. وشجعت الوفود المشاركين على رعاية البرنامج، على أن يكون ردهم على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتسم باتساق أكبر.

١٥٧- وأوصت عدة وفود أنه ينبغي أن يكون هناك بند دائم في جدول أعمال المجالس التنفيذية حول توصيات وقرارات مجلس تنسيق البرنامج. وشجع عدد من الوفود الوكالات على البرمجة المشتركة وأوصت هذه الوفود أيضا بأنه ينبغي تنظيم زيارات ميدانية مشتركة لأعضاء المجالس التنفيذية التي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددت الوفود على أهمية قيام المنظومة باستخلاص الدروس من برنامج الأمم المتحدة المشترك فيما يتعلق بتحسين منهجية عمل مجلس تنسيق البرنامج وشجعت على وجود تعاون كامل واتصالات كاملة فيما بين المجالس التنفيذية ومجلس تنسيق البرنامج. وإذ أكدت على العلاقة بين انعدام الأمن في مجال الأغذية، وسوء التغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكدت الوفود على ضرورة تنسيق المعونة الغذائية مع أنواع أخرى من المعونة في التصدي للوباء. وأشارت الوفود أيضا إلى قرارات المساهمة في المناقشة والحوار الجاري بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل المتعلقة بالحكم في بلدانها الخاصة.

١٥٨- وأشارت الوكالات علاوة على أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي شاركت أيضا في المناقشات، إلى المشورة والتوصيات التي قدمتها الوفود، وقدمت أمثلة على العمل المتناسق والتعاون للتصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وفي أماكن أخرى. ورحبت بضرورة التأكيد على المرأة وعلى العلاقة بين الصحة الإنجابية ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووافقت على أنه ينبغي أن تكون الأغذية والتغذية من عناصر استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبرزت عدم توافر الموارد البشرية ونفادها كنتيجة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره على القدرة الاستيعابية للبلدان. ووافقت الوكالات على ضرورة وجود مداخل مبتكرة للتصدي للوباء وعلى أن النهج القائم على تحقيق النتائج أمر أساسي.

#### الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال

١٥٩- تركزت المناقشة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال، مع عرض قدمه ممثلون الحكومة، والفريق القطري للأمم المتحدة، ومنظمة غير حكومية.

١٦٠- وأكدت الوفود على أن المسؤولية الرئيسية عن إدماج الأهداف في المسلك الرئيسي للأنشطة التنفيذية وتقديم تقارير عنها تقع على عاتق البلد. وناشدوا الأمم المتحدة تقديم الدعم الكافي في هذا الصدد.

١٦١- وقدمت الوفود تعليقاتها وطرحت أسئلة، أو طلبت توضيحات تضمنت: (أ) العملية الاستشارية؛ (ب) إدماج الأهداف في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطوة

تنمية لمدة عشر سنوات وورقة استراتيجية للحد من الفقر؛ (ج) العلاقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في سياسة التنمية وفي رصد الأهداف؛ (د) مواءمة وتنسيق الأنشطة بين مختلف المانحين في قطاعات مثل بناء القدرات لجمع البيانات؛ (هـ) تكييف المؤشرات والأهداف لتعكس الحالات الوطنية المحددة؛ (و) دور منظومة الأمم المتحدة في حل التزاوتات؛ (ز) العلاقة بين الأمم المتحدة والجهات العاملة من غير الحكومات؛ (ح) تحديد تكلفة تنفيذ الأهداف على المستوى الوطني.

١٦٢- وقال الذين أحابوا عن الأسئلة إن المشاورات الشاملة أجريت بين البرلمانين، والعاملين في الخدمة المدنية، وجماعات النفوذ، والنساء، ومختلف كيانات المجتمع والمناطق ومجتمع المانحين. وتحدثوا عن الالتقاء بين تصميم الاستراتيجيات لصالح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين الأهداف. وتم بصورة واضحة شرح الأهداف والنتائج في مجالات مثل تعليم الفتيات، وتوفير مياه شرب آمنة، والحد من الوفيات بين الأطفال والأمهات. وتم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في عملية وضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وقد عمل فريق الأمم المتحدة في نيبال على نحو وثيق مع البنك الدولي وغيره من أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وكانت العلاقة العامة جيدة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على الصعيدين العالمي والوطني. وتم إرسال مذكرة مشتركة من رئيسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى جميع الموظفين حول علاقتهم أثناء العمل لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التي يقومون بها وتكمل بعضها البعض.

١٦٣- وتم تكييف المؤشرات والأهداف من خلال إجراء مشاورات مستفيضة دون إهمال الطابع العالمي للأهداف. وتم اعتبار عملية تحديد التكاليف أمر أساسي في تحديد المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف. وفي مجال التنسيق والمواءمة، عمل المانحون معاً مثلاً لبناء القدرات في جمع البيانات وتحليلها وتعزيز الترابط والفعالية والفاعلية. وفي مجال تحقيق اللامركزية، عزز برنامج الحكم الرشيد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ أهداف التعليم، بدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٦٤- وقال الفريق إنه فيما يتعلق بالصراعات، تعمل الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة معاً للتصدي لأسبابها الجوهرية. وقد اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية، وعززت قدرتها في هذا المجال. وتم إبلاغ أعضاء المجالس أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات العاملة غير الحكومية تعمل على نحو وثيق مع الحكومة والفريق القطري للتعريف بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال الرسائل الترويجية. واعتمد المؤتمر الوطني للمنظمات غير الحكومية قراراً بتعزيز التوعية بالأهداف على جميع المستويات في البلد.

## الجزء الثالث الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من  
٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

### أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ (DP.2003/L.3 و Corr.1)، بصيغتهما المنقحة شفويا، والتقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/25).
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي في المقرر ٢٩/٢٠٠٣ الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس في عام ٢٠٠٤.
  - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤: ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
  - الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤: ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف)
  - الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
- ٣ - وأدرجت المقررات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ في الوثيقة DP/2004/2، التي يمكن الوصول إليها على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت عند [www.undp.org/excebrd](http://www.undp.org/excebrd).
- ٤ - وأعرب رئيس المجلس ومدير البرنامج الإنمائي وأعضاء الوفود عن تعازيهم إزاء ما وقع من خسائر مفرجة بين موظفي الأمم المتحدة في بغداد، العراق. كما أعربوا عن تنياتهم بالشفاء العاجل والكامل لمن أصيبوا في الهجوم.
- ٥ - وتكلم مدير البرنامج عن الرحلة التي قام بها مؤخرا إلى الأردن بغرض القيام بالمهمة المحزنة المتمثلة في استلام رفات الموظفين الذين لقوا حتفهم، ولزيارة الموظفين المصابين الذين تم إجلاؤهم من العراق. وأشار المدير بالاسم إلى كل من الزملاء الذين لقوا حتفهم من مكتب خدمات المشاريع وكل من الموظفين المصابين من البرنامج الإنمائي. وبعد ذلك التزم أعضاء الوفود الصمت للحظات تكريما للموظفين الذين سقطوا.

٦ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعرب رئيس المجلس ومدير البرنامج الإنمائي والوفود عن تعازيهم إزاء الوفاة المأساوية غير المتوقعة للسيدة آن ليند، وزيرة خارجية السويد. والتزم أعضاء الوفود الصمت للحظات تكريماً لذكراها.

### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## ثانياً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٧ - أشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي للنوعية العالية للتقرير الذي قدمه بشأن تقديرات ميزانية فترة السنتين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/28)، والاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/27 و Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية فترة السنتين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/29)، والمعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/30 و Add.1)، والتدابير الأمنية الإضافية المطلوبة لموظفي ومباني البرنامج الإنمائي (DP/2003/CRP.20). وأعربت عن ترحيبها بصفة خاصة بالبيان الاستهلاكي الممتاز الذي أدلى به المدير المشارك للبرنامج بالنيابة عن مدير البرنامج. كما أشادت بالأمانة لما قامت به من تنظيم الاجتماعات غير الرسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة.

٨ - ولاحظت الوفود أن الوثيقة DP/2003/28 المتعلقة بتقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كانت موجزة وشاملة وعرضت استراتيجية واضحة. وأكدت على أن الميزانية كانت متسقة عموماً مع الأهداف الاستراتيجية والمجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2003/32)؛ وأن المبادئ التي استند إليها في إعداد الميزانية وأسباب زيادة الميزانية وحيثية، وأن زيادة معدلات استرداد التكاليف تعد خطوة في الاتجاه الصحيح وذلك لكفالة إسهام الموارد الأخرى (غير الأساسية) إسهاماً عادلاً في تكاليف البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

٩ - وأعربت الوفود عن دعمهم للميزانية بالصيغة المقترحة في الوثيقة DP/2003/28، ولاحظت أن أحد الشروط الأساسية للوجود القوي للبرنامج الإنمائي على الصعيد القطري هو استمرار استقرار قاعدة موارده العادية. وأعربت، وفقاً لذلك، عن تأييدها للاستثمار المقترح في الموارد البشرية وإدارة المعارف في المقر وعلى الصعيد القطري من أجل بناء شراكات، وتنسيق الجهود المؤسسية، وإرساء أساس لمنع وقوع الصراعات وعمليات ما بعد انتهاء الصراع. كما أعربت عن تأييدها للمفهوم المقترح المتمثل في وجود هيكل أساسي يمول من ميزانية الموارد العادية.

١٠ - وأعلن بعض الوفود عن زيادة مساهماتها في الموارد العادية في حين أكدت وفود أخرى أنها ستحتفظ بالمستويات الحالية. وإلى جانب ذلك، أعربت وفود عن رغبتها في: (أ) معرفة ما إذا كان ترفيع تصنيف الوظائف يستند إلى تغييرات موضوعية في مستوى المسؤوليات ونطاقها؛ (ب) الحصول على معلومات إضافية بشأن حساب استرداد التكاليف وبشأن مفهوم الهيكل الأساسي؛ (ج) معرفة ما هي التدابير التي ستتخذ لضمان ألا تكون هناك آثار سلبية على برجة الحد الأدنى المستهدف من تخصيص الأموال من الموارد الأساسية في حالة انخفاض الموارد الفعلية عن المبلغ المعتمد في الميزانية؛ (د) الحصول على معلومات إضافية بشأن التعاون بين البرنامج الإنمائي والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (هـ) فهم مدى التوافق بين الإبلاغ عن الميزانية وأنشطة الإبلاغ وفقاً للإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات، وبخاصة فيما يتعلق بأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١١ - وأوصت الوفود ببذل قصارى الجهود لضمان ما يلي: (أ) ألا تدعم الموارد العادية البرامج الممولة من الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ (ب) إجراء تقييم بشأن مدى التوافق الاستراتيجي بين الموارد غير الأساسية والبرامج التابعة للبرنامج الإنمائي الممولة من الموارد العادية، وتعزيز البرامج المشتركة، وإدارة البرامج، وتعبئة الموارد المشتركة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة؛ (ج) عند تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، رصد العلاقة بين مساهمات الموارد الأساسية وغير الأساسية؛ (د) تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على قياس كامل تكلفة الخدمات والإبلاغ عنها؛ (هـ) معالجة المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف في سياق إطار تبسيط وتنسيق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في الاتفاق على تعريف موحد للتكاليف البرنامجية والتكاليف الإدارية.

١٢ - وقد أفاد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الإدارة أنه قد تم توفير معلومات إضافية بشأن حساب استرداد التكاليف. وذكر أن المنهجية المطبقة في تلك الممارسة متسقة مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتشبه إلى حد كبير المنهجية المستخدمة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وذكر أن التقرير المتعلق بدعم البرامج والميزانية مقدم للعلم فقط.

١٣ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف، لاحظ المدير أن الممارسة لم تتبع منذ أكثر من عقد بالرغم من زيادة مسؤوليات المنسقين المقيمين والمديرين القطريين. وأفاد بأن هناك حالات أجريت فيها عملية إعادة تصنيف الوظائف بتخفيض الرتب.

١٤ - وذكر المدير أن مفهوم الهيكل الأساسي هو مفهوم جديد نسبياً، مشيراً إلى أنه ستجرى تعديلات عليه وفقاً للدروس المستفادة. وسيبقى المجلس التنفيذي على علم بما يستجد من تطورات.

١٥ - وفيما يتصل بالعلاقة بين البرنامج الإنمائي والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات، اعترف المدير بأن البرنامج الإنمائي استفاد من القطاع الخاص من خلال المعاملة التفضيلية في شراء المعدات، ولكن لم تحدث أية تدفقات مالية. وقد أسفرت عملية إعادة التشكيل على الصعيد القطري عن تحقيق وفورات استثمرت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي أغراض التعلم لموظفي البرنامج الإنمائي.

١٦ - واحتتم بيانه بأن طمأن الوفود على أن البرنامج الإنمائي سيبدل قسارى جهده لتحقيق المواءمة بين الأهداف الاستراتيجية للإطار التمويلي المتعدد السنوات وتخطيط الميزانية.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

### ثالثاً - الصناديق الاستثمارية المواضيعية

١٩ - وجهت الوفود الشكر إلى البرنامج الإنمائي للتقرير المتعلق بالصناديق الاستثمارية المواضيعية (DP/2003/31)، وأشادت بممثلي البرنامج الإنمائي لما قدموه من تقارير وعروض شاملة وغنية بالمعلومات.

٢٠ - وشددت الوفود على أن مفهوم الصناديق الاستثمارية المواضيعية يمثل ابتكاراً هاماً جرى استخدامه بصورة استراتيجية ومتسقة لتدعيم الأهداف الأساسية للبرنامج الإنمائي. وأوضحت تلك الوفود أن النتائج المالية ونتائج البرمجة الجاري استخدامها حالياً واعدة. وبالنظر إلى أهمية الصناديق الاستثمارية المواضيعية، اقترح بعض الوفود أن يجري رصدها عن كثب وإدراجها كبنء ثابت في جدول أعمال دورات المجلس التنفيذي.

٢١ - واقترحت الوفود أن يتم عرض النتائج القطرية المبلغ عنها والمتعلقة بالصناديق الاستثمارية المواضيعية كجزء من نظام الإبلاغ للإطار التمويلي المتعدد السنوات لكي يتسنى



توحيد النتائج التي يحققها خط الخدمات وتبسيط الإبلاغ والاتساق مع أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأوصت بأن ينحو التقرير السنوي للصناديق الاستثمارية المواضيعية بدرجة أكبر نحو الطابع التحليلي، مستعينا بالدروس المستفادة ومبينا كيفية تحقيق كل صندوق من الصناديق الاستثمارية المواضيعية لأهدافه المواضيعية.

٢٢ - وشددت الوفود على أن الصناديق الاستثمارية المواضيعية ينبغي أن تكمل الموارد الأساسية لا أن تتنافس معها أو تقوضها، حيث أن الموارد الأساسية ما زالت هي الأساس الذي تقوم عليه المنظمة. كما أعربت عن توقعاتها بأن يسهم عدد أكبر من المانحين في الصناديق الاستثمارية المواضيعية، وأعربت عن أسفها لأنه لم يحصل سوى صندوقين استثماريين مواضيعيين من بين الصناديق الاستثمارية المواضيعية الثمانية الموافق عليها على مساهمات كافية.

٢٣ - واقترحت الوفود أن يكون عدد الصناديق الاستثمارية المواضيعية متسقا مع عدد الأهداف في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في حين ينبغي إلغاء الصناديق التي لم تجذب أموالا كافية.

٢٤ - وأعربت الوفود بقوة عن قلقها إزاء قيام المانحين بتخصيص الأموال بشروط، الأمر الذي يعيق قدرة البرنامج الإنمائي على توشي المرونة والنظرة الاستراتيجية عند تخصيص الأموال. كما أعربت عن أسفها من أن القدر الأكبر من الموارد المتوافرة في الصناديق الاستثمارية المواضيعية - نحو ثلاثة أرباعها - مخصصة لبلدان أو مشاريع معينة، ولكنها أعربت عن تفهما للطابع الخاص لهذه التخصيصات، ولا سيما فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المواضيعية لمنع الأزمات وتحقيق الانتعاش.

٢٥ - وفي حين لاحظت الوفود أن عملية التخصيص قد تحسنت واتسمت بقدر أكبر من الشفافية، فإنها شددت على أنه لتحسين فعاليتها ينبغي بذل جهود لزيادة التنسيق والتساوق بين الصناديق الاستثمارية المواضيعية.

٢٦ - كما اقترحت الوفود بذل جهود لتجنب التنافس على الأموال مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تعالج مواضيع مماثلة.

٢٧ - وبصفة عامة، أيدت الوفود بقوة الصناديق الاستثمارية المواضيعية وستواصل تقديم مساهماتها في حدود قدراتها.

٢٨ - وفي معرض الرد، أوضح مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل من أجل تحسين أداء وإدارة الصناديق الاستثمارية المواضيعية. كما أعرب عن اتفاقه مع الوفود بشأن التوصية التي تدعو إلى أن تكون تقارير الصناديق الاستثمارية المواضيعية في المستقبل مبسطة ومتكاملة مع تقارير الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٩ - وأوضح أن تكاليف المعاملات مرتفعة بالنسبة إلى حجم الصناديق الاستثمارية المواضيعية - فكلما قل حجم الصناديق الاستثمارية المواضيعية ارتفعت تكاليف إدارتها. كما أوضح أن تكاليف المعاملات الداخلية التي يتحملها البرنامج الإنمائي مرتبطة بعملية الاختيار والتخصيص، وهي العملية المصممة لكفالة استخدام الموارد الموكولة إلى البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ المبادرات التي تنسم بأقصى قدر من الطابع الاستراتيجي والحفاظ. ومن شأن تزايد الخبرات أن يتيح إمكانية تنسيق العملية، مما سيؤدي بالتالي إلى تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين كفاءة وفعالية مرفق الصناديق الاستثمارية المواضيعية. وذكر أنه سيتم اعتباراً من عام ٢٠٠٤ الموازنة بين عدد من الصناديق الاستثمارية المواضيعية وعدد من الأهداف في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٣٠ - وذكرت مساعدة مدير برنامج ومديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش أن تكاليف المعاملات فيما يتعلق بالصندوق الاستثماري المواضيعي لمنع الأزمات والإنعاش مرتفعة لأن موارد الصناديق الاستثمارية المواضيعية لا يجري تخصيصها من خلال عمليات اختيار وتخصيص، وأنها مبرمجة بصورة مشتركة مع مبادرات المكاتب القطرية القائمة. وتتيح الترتيبات المتبعة إجراء عملية البرمجة مع التقدم في سير العملية. كما ذكرت أنه نتيجة للمبادرات الخاصة الجارية في أفغانستان، حُصص القدر الأكبر من الموارد لذلك البلد. والدروس المستفادة من أفغانستان يجري تطبيقها على بلدان أخرى، مثل غينيا - بيساو، حيث عمل مكتب منع الأزمات والإنعاش بالتعاون مع بعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وساعد ذلك البلد في تصميم خيارات تعبئة الموارد. كما قام البرنامج الإنمائي بتصميم آلية للمساعدة في دفع مرتبات الموظفين المدنيين في غينيا - بيساو، ولكن المانحين لم يمولوا تلك الآلية. وهناك نموذج مماثل يجري استخدامه لإنشاء مرفق مماثل في ليبيريا، يتوقع أن يتلقى دعماً من الجهات المانحة.

٣١ - وذكرت مساعدة مدير البرنامج أن مكتبها يملك أيضاً موارد الأساسية الخاصة به، التي يمكن عند الحاجة تخصيصها على وجه السرعة للإغاثة العاجلة في حالات الكوارث الطبيعية على سبيل المثال. ويمكن للمساعدة في مجال المتابعة بعد ذلك أن تلجأ إلى هدف

آخر لتخصيص الأموال من الموارد الأساسية (TRAC-3) والصناديق الاستثمارية المواضيعية للبدء في تنفيذ البرامج وتعبئة موارد إضافية في وقت لاحق.

٣٢ - وفيما يتعلق بالإبلاغ، ذكرت أن المكتب يصدر تقريراً شاملاً واحداً في السنة، يستجيب لكل من متطلبات الإبلاغ المالي والتحليلي للمانحين.

٣٣ - ولاحظت مديرة شعبة تعبئة الموارد أن الصناديق الاستثمارية المواضيعية تعتبر جزءاً من ترتيب ثلاثي الطبقات: الموارد الأساسية؛ والشراكات على الصعيد القطري؛ والصناديق الاستثمارية المواضيعية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي عمل باتساق على ضمان حماية الموارد الأساسية. وأوضحت أن الأسلوب الذي تتواءم فيه الصناديق الاستثمارية المواضيعية مع أنواع التمويل الأخرى يثير قضية أساسية تتمثل في كيفية تكامل جهود البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري مع غيره من الأطراف الفاعلة. وفيما يتعلق بمشاركة الجهات المانحة، زاد عدد الجهات المانحة التي انضمت إلى البرنامج الإنمائي من خلال الصناديق الاستثمارية المواضيعية، وإن كان بصورة بطيئة. وطلب إلى الجهات المانحة تجنب التخصيص عند تقديم الموارد لكي يتسنى للبرنامج الإنمائي أن تتوفر له المرونة الكافية لتخصيصها وفقاً لأولويات المنظمة دعماً للبلدان التي توجد بها برامج.

٣٤ - وقد جرى الإبلاغ عن أنشطة الصناديق الاستثمارية المواضيعية من خلال نظام الإدارة القائمة على النتائج. ويعد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، مبرراً منطقياً جيداً لتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي في المستقبل.

٣٥ - واحتتمت المديرة بياها بأن لاحظت أن المكاتب القطرية في معظم الحالات تعمل مع الحكومات لوضع برامج شاملة دون التمييز بين مصادر التمويل. ويسعى الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى ضم جميع الأنشطة سوياً في مجموعة واحدة من البرامج الممولة من مصادر مختلفة. ومن ثم، فإن موارد الصناديق الاستثمارية المواضيعية لا يجري تخصيصها بمعزل عن مصادر التمويل الأخرى.

## رابعاً - الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٣٦ - بحث الوفود الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2003/32. وهنأت البرنامج الإنمائي على التقرير الرائع وعلى البيانات المميزة الغنية بالمعلومات التي أدلى بها كل من المدير ومدير البرنامج المعاون.

٣٧ - وأنتت الوفود على الأمانة لتنظيمها اجتماعات ومشاورات غير رسمية على مختلف المستويات مما يسر إجراء مناقشات مثمرة قبيل الدورة. وأكدت على أن الإطار أصبح مبسطاً أكثر وأكثر تركيزاً وسهولة من سابقه. ورحبت بالتوازن في التقليل من الأهداف وخطوط الخدمات.

٣٨ - وأكدت الوفود على: (أ) ضرورة أن يبقى التخفيف من حدة الفقر والأهداف الإنمائية للألفية من الأهداف الرئيسية للبرنامج الإنمائي؛ (ب) ضرورة أن يأخذ تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في الاعتبار أولويات واستراتيجيات تنمية البرنامج القطري؛ (ج) ضرورة أن يولي البرنامج الإنمائي اهتماماً خاصاً لكفالة أن تتلاءم ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) إن للقدرة على التنمية دور خاص في دعم البرنامج الإنمائي في الأهداف الإنمائية للألفية وذلك، في جملة أمور، بتعزيز الملكية الوطنية، التي يمكنها بدورها أن تحسّن من كفاءة نتائج التنمية؛ (هـ) ينبغي أن يقترن العمل النظري بالجهود العملية بحيث يمكن الاستفادة من المشورة المتعلقة بالسياسات العامة بانتظام بالممارسة وبالعكس؛ (و) ضرورة أن يستجيب الإطار التمويلي المتعدد السنوات لطلبات الهيئات الحكومية الدولية على النحو المبين في الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مؤتمر تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلاً عن الجهود الإقليمية المبذولة مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من قبل الاتحاد الأفريقي؛ (ز) ضرورة أن تكون المصطلحات الواردة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات متسقة مع المصطلحات الواردة في الوثائق الحكومية الدولية؛ (ح) أن تعكس الزيادة في الموارد العادية في السنوات القليلة الأخيرة صورة البرنامج الإنمائي المحسّنة وفعالية وكفاءة أدائه، بفضل برنامجه الإصلاحية؛ و (ط) الحاجة إلى موارد عادية متوقعة ومستدامة وكافية لكي يتمكن البرنامج الإنمائي من تقديم مساعدة تتناسب مع طلبات البرنامج القطري وتحسّن من قدرة البرنامج على تقديم خدماته على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

٣٩ - وطلبت الوفود توضيحاً بشأن خطة البرنامج الإنمائي المزمعة بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالأداء وما هي المؤشرات التي ستستخدم لقياس تأثير البرنامج والدروس المستفادة. ورحبت بالفرصة المتاحة لمناقشة هذه المسائل في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وطلبت الوفود كذلك مزيداً من التوضيح بشأن العلاقة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (E/1998/48)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان

نمو، فضلا عن الصلات بين أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتعبئة الموارد واستراتيجيات الإدارة.

٤٠ - ولاحظ بعض الوفود أنه يمكن زيادة التركيز على الأهداف وخطوط الخدمات. ولاحظت وفود أخرى ضرورة أن تتوافق اعتبارات التركيز مع المرونة اللازمة للاستجابة لطلب البرنامج القطري الناشئ. واعتبرت وفود أخرى أن توازن الأهداف وخطوط الخدمات الحالية يعكس تركيزا وطلبا ملائمين. وقالت إنه ينبغي أن يظل المنظور الجنساني يحظى بأولوية الاهتمام في التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وضرورة أن يستمر التشجيع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتمويله على نحو كاف. وينبغي أن تُدرك آلية التنسيق على الصعيد القطري أهمية دور الحكومة. وينبغي أن يسير وضع البرامج والتمويل جنبا إلى جنب على نحو ملائم. وقالت الوفود إنه يجب تعزيز نظام المنسق المقيم لمعالجة المسؤوليات المتزايدة بشكل أفضل، من قبيل دعم ورقات استراتيجية الحد من الفقر والبرمجة المشتركة. وينبغي تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وتعزيزها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤١ - وشكر مدير البرنامج المعاون الوفود على تعليقاتها الإيجابية المتعلقة بالتنوع والتركيز والتوازن بين الأهداف المنخفضة وخطوط الخدمات في الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ووافق على أن الإطار هو وثيقة حية وسيتم تعديله وضبطه لمعالجة طلبات البرامج القطرية والكيانات الإقليمية، ومرعاة التطورات الأخرى في مجالات من قبيل الطاقة والبيئة. وقال إن البرنامج سيواصل وضع الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في قمة سلم أولوياته. وسيتم إجراء مشاورات نشطة مع أصحاب المصالح لكفالة أن تقوم السلطات الوطنية بتصميم وامتلاك البرامج. وقال إن النهج الابتكارية بشأن مؤشرات قياس النتائج وأثرها وتقديم تقارير بشأنها قيد النظر في البرنامج الإنمائي. وسيقدم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤.

٤٢ - وشكر مدير البرنامج المعاون الوفود التي أعلنت عن زيادة مساهماتها في الموارد العادية وناشد الوفود الأخرى أن تفعل ذات الشيء لكفالة قاعدة كافية من الموارد التي من شأنها أن تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوفاء بمتطلبات البرامج القطرية.

٤٣ - وذكر الوفود بأن البرنامج الإنمائي يشارك منذ عهد بعيد في برامج مكافحة الفقر، وقد استفيد من خبرته في التقييمات المتعلقة بالفقر وفي صياغة برامج لمكافحة الفقر. وقد أتاحت هذه الخبرة إلى البلدان المشاركة في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأضاف أن البرنامج الإنمائي اكتسب مصداقية في بناء الشراكات والعمليات التشاركية الواسعة

النطاق والتي أصبحت على درجة بالغة من الأهمية في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقال إن دور البرنامج الإنمائي كمنسق للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري هو دور أساسي في توطيد الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٤٤ - وكرر مدير البرنامج المعاون أن الغرض من العمل النظري يكمن في إقامة صلة بين السياسات العامة والمشاريع التي لم تكن موجودة من قبل. وأكد على أن المشاريع وحدها، في غياب إطار للسياسات، لن تحل تحديات الفقر. لذلك فإن اعتماد نهج نظري لا يعني التخلي عن الأنشطة العملية، بل ربط الاثنين بطريقة تعزز الواحدة الأخرى.

٤٥ - وأفاد مدير البرنامج المعاون أعضاء المجلس التنفيذي بأن مسألة معالجة نظام المنسق المقيم على نحو ملائم لا تزال قيد المناقشة؛ وأنه سيتم إعلام المجلس بآخر التطورات. وشدد أيضا على أن نظام المنسق المقيم سيظل حجر الزاوية في جدول أعمال إصلاح البرنامج.

٤٦ - ولاحظ مدير البرنامج المعاون أنه رغم أن الجنسانية ليست هدفا منفصلا من أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني سيظل يحتل سُلّم الأولويات في جميع جوانب أعمال البرنامج في المقر وعلى المستوى القطري. وسيواصل البرنامج الإنمائي، من خلال الوحدة الجنسانية التابعة له، عمله بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لكفالة أن تحظى المسائل الجنسانية بالاهتمام التي تستحقه.

٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٣ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

## خامسا - التقييم

٤٨ - أُننت الوفود بالغ الثناء على البرنامج الإنمائي لإصداره تقارير متماسكة جيدة الأسلوب وفي حينها، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2003/33)، والموجز التنفيذي للتقرير المتعلق بتقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية ومذكرة مدير البرنامج عن تقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية (DP/2003/41) ورد الإدارة على تقييم دور البرنامج الإنمائي في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر (DP/2003/35). ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في وضع طرائق منهجية وتحليلية. ووافقت على الأسلوب المنهجي في تقسيم الرصد والتقييم إلى برامج وفئات قطرية وتنظيمية، ورحبت بإدخال تقييمات استراتيجية على المستوى القطري مثل تقييم نتائج التنمية.

٤٩ - وأيدت الوفود كذلك الاهتمام الشديد الموجه إلى توافق ورقة استراتيجية الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بنظامي الرصد والإبلاغ على الصعيد القطري والشراكة المتطورة بين مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات فضلا عن الجهات المانحة والبرامج القطرية. وقد أثني كذلك على الشراكة مع القطاع الخاص.

٥٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للصلات القائمة بين السياسات العامة والأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري وللجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بشأن المعرفة والتعلم في الأمم المتحدة وبينها وبين الجهات المانحة الثنائية.

٥١ - وشددت الوفود على أهمية استخدام نتائج التقييم في عملية اتخاذ القرار. وأكدت كذلك على أهمية المشاركة الواسعة النطاق في عملية الأهداف الإنمائية للألفية، بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المهتمشة. ولاحظت الوفود أن مكتب التقييم قد يكون آخذاً في التوسع أكثر مما ينبغي مما قد يؤدي إلى ضعف فعاليته وكفاءته. وأشارت الوفود إلى ضرورة الحرص على الحصول على إحصاءات دقيقة وآنية بالتعاون مع السلطات الوطنية. وقد يكون بناء القدرات على الصعيد الوطني بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة مثل البنك الدولي مفيداً في هذا المجال. كما دعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى إجراء مزيد من التقييمات من النمط المؤسسي. وطلبت مزيداً من المعلومات بشأن ما يمكن عمله لتضييق الفجوة في قدرة التقييم على الصعيد الوطني؛ وكيفية تنفيذ مبادرة تقييم نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعدم التركيز على تقييم الأعمال المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والانتعاش والجنسانية والأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنتطوعي الأمم المتحدة؛ وما تم إنجازه على صعيد المقرر لتعزيز القدرة بشأن إدخال نتائج التقييم في عمليات صنع القرار وصياغة برامج جديدة.

٥٢ - وأعربت الوفود عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الأهداف المميزة لتقارير ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وتقرير التنمية البشرية وأعربت عن رغبتها كذلك في معرفة إمكانية إتاحة موجز يتألف من صفحة واحدة إلى أعضاء المجلس التنفيذي عن أهداف هذه التقارير.

٥٣ - واعتبرت الوفود أن التقرير عن ورقات استراتيجية الحد من الفقر محفز على التفكير. ولاحظت تطور الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المانحة. وأوصت بأن يقوم البنك الدولي برصد إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتعزيز الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر على نحو أكبر.

٥٤ - وردا على ذلك، ذكر مدير مكتب التقييم بالنيابة أن المكتب يقوم بتوزيع الدروس المستفادة على البرنامج الإنمائي برمته، بما في ذلك الفريق التنفيذي، حيث يتم مناقشة نتائج التقييم الرئيسية وما هو متوقع من البرنامج. وتم تجميع المعلومات من عمليات التقييم وصدرت في منشور بعنوان "Essentials" يصدره البرنامج الإنمائي يتناول الدروس المستفادة القائمة على أساس الأدلة التقييمية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالتقييم على نحو منتظم من خلال شبكة EvalNet وشبكات أخرى تابعة للبرنامج. وفي معظم الأحيان، تم إصدار منشورات عن المعارف التقييمية على هيئة أسئلة وأجوبة لتحقيق الغاية المرجوة منها للأغراض التنفيذية.

٥٥ - وأضاف أن مكتب التقييم وضع نظاما للتعقب بهدف الحصول على معلومات من المكاتب القطرية عن إجراءات متابعة التوصيات المتعلقة بالتقييم، لا سيما تقييم النتائج. وقد تعزز التبادل العام للمعلومات من خلال موقع مكتب التقييم على الشبكة الذي يتضمن تقارير التقييم والاختصاص وخطط التقييم، إلى جانب وثائق أخرى ذات صلة.

٥٦ - وقُدمت أيضا عروض دورية لمكاتب البرنامج الإنمائي وفي المرافق دون الإقليمية للموارد. وأفاد أيضا أن مكتب التقييم، سعيا منه إلى تحسين قدراته على التقييم، نظم حلقات عمل للرصد والتقييم في بوليفيا وتونس وفيجي وكوبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما عُقدت اجتماعات من بعد واجتماعات باستخدام الفيديو. ووضع مكتب التقييم نموذجا تدريبيا متكاملا للإدارة على أساس النتائج، استخدمه مركز موارد التعلم التابع للبرنامج. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، سيقم المكتب نوعية نتائج التقييم ويضع توصيات حول كيفية تحسين منهجيات الرصد والتقييم. ورغم تحويل المسؤولية عن تطبيق منهجية الإدارة على أساس النتائج إلى فريق دعم العمليات، واصل مكتب التقييم تقديم الدعم التقني.

٥٧ - وشدد على أن بناء القدرات ما زال يشكل العنصر الأساسي في أنشطة مكتب التقييم. بيد أن طلبات البرامج القطرية للتدريب على هذه المنهجية فاقت قدرة المكتب. لذا بات مكتب التقييم يتطلب اتباع نهج ينحو بدرجة أكبر نحو الطابع الاستراتيجي في تقديم خدماته، يتضمن تنظيم دورات للتدريب على الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي وبلاقتان مع دورات أخرى تنظمها المنظمات أو البلدان.

٥٨ - وأفاد المدير بالنيابة عن إجراء تقييم لحالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراع في عام ٢٠٠٢. وشاطر أعضاء الوفود الرأي بأن استخدام بيانات دقيقة وحديثة أمر أساسي. وتضمنت خطة العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ سلسلة من الدراسات والنواتج المتعلقة بالتعلم من الدروس بشأن حالات ما بعد انتهاء الصراع. ولاحظ أن مكتب التقييم



أصدر في عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب السياسات الإنمائية طبعة خاصة بعنوان Essentials تعنى بالشؤون الجنسانية في حالات الصراع. وحظي تعميم المنظور الجنساني بقدر أكبر من التركيز داخل البرنامج الإنمائي في جميع جوانب ما ينفذه من برامج.

٥٩ - واختتم المدير بالنيابة كلمته بأن لاحظ أنه قد أُدرج في خطة العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تقييم داخلي للسياسات الاستراتيجية وإدارة المعارف في البرنامج الإنمائي. وسيجري التقييمان من منظور التعلم.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠٠٣ بشأن تقييم البرنامج الإنمائي.

## سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦١ - استعرضت الوفود مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/1) وجمهورية الكونغو (DP/DCP/PRC/1) وسيراليون (DP/DCP/SIL/1) ولبنان (DP/DCP/LIT/1) وبولندا (DP/DCP/POL/1). وكانت التعليقات خاصة بكل بلد وستحيلها المكاتب المعنية إلى البلدان المعنية على الفور. وفي حال موافقة الحكومات المعنية، ستعرض البرامج القطرية المنقحة على مواقع المكاتب الإقليمية على شبكة الإنترنت مع وصلة إحالة مباشرة بموقع أمانة المجلس التنفيذي على الشبكة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٦٢ - وأحاطت الوفود علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة التي سيقدمها البرنامج الإنمائي إلى أفغانستان (DP/2003/36) حسب كل حالة على حدة للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال المناقشات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى أفغانستان، أدلى وزير إعادة تأهيل الريف وتنميته ببيان أمام المجلس التنفيذي، أعقبته جلسة إحاطة غير رسمية قدمها الوزير جذبت عددا كبيرا من الحضور.

٦٣ - وأقرت الوفود تمديد إطار التعاون القطري الثاني لبيرو لمدة سنتين (DP/2003/37/Rev.1). وأحاطت علما بالتمديد لمدة سنة واحدة لإطار التعاون القطري الثانيين للبويسنة والمهرسك وشيلي (DP/2003/37/Rev.1).

٦٤ - وأحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي المقدم من الممثل المقيم المعني بالمساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار.

## سابعاً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٦٥ - هنا رئيس المجلس التنفيذي ومدير البرنامج الإنمائي والوفود السيد نايجل فيشر على تعيينه مديراً تنفيذياً جديداً لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما أثنوا عليه للتقرير الشامل الذي قدمه عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2003/38)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2003/39)، والتقرير النهائي عن الاستعراض المستقل (DP/2003/40)، وعملية تغيير الإدارة.

٦٦ - ولاحظوا بتفاؤل حذر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد يكون قادراً على توليد فائض وتحويله إلى الاحتياطي التشغيلي بنهاية عام ٢٠٠٣.

٦٧ - وبصرف النظر عن ذلك، أعربت الوفود عن القلق حيال التوقعات المثيرة للمخاوف لعام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالإنجاز. وأيدوا بقوة التزام المدير التنفيذي بإيلاء الحيازات الجديدة أولوية فورية وقصوى بهدف عكس هذا الوضع.

٦٨ - وبالإشارة إلى التقرير المتعلق بالاستعراض المستقل (DP/2003/40)، شددت الوفود على أهمية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه جهة لتقديم الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة تتسم بالاستقلالية والفعالية والكفاءة، وأثنت على المدير التنفيذي لإسراعه في وضع إطار لإدخال تغييرات هيكلية وإدارية ونظمية على وجه السرعة، ولإرساء أساس قابل للاستمرار يسمح بدجمه ونموه ككيان ذاتي التمويل. وطُلب إدخال طائفة واسعة من الإصلاحات التنظيمية بغية خفض التكاليف وتحسين الفعالية. وناشدت الوفود أيضاً منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من خدمات المكتب.

٦٩ - واتفقت الوفود أيضاً على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يلزم أن يركز على مجاراة احتياجات عملائه الآخذة في التطور فضلاً عن توسيع قاعدة عملائه في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسيستلزم هذا الأمر حملة أمور منها إعادة النظر في معاييره لتحديد الرسوم، وطرائق وهيكلي تقديم الخدمات، بما يعكس على أفضل وجه اتباع نهج يضع العملاء نصب عينيه. وشددت الوفود أيضاً على ضرورة إجراء استعراض شامل لمجمل مهام المنظمة وولايتها. وينبغي لهذه المسألة أن تخضع لإجراء مشاورات بين الدورات ولنظر المجلس فيها في دورته العادية الأولى والدورة السنوية لعام ٢٠٠٤.

٧٠ - وأيدت الوفود فكرة توسيع نطاق الفرص التجارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع البنك الدولي. كما أثّرت مسألة دراسة فرص تقديم الخدمات لمصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وأُعرب عن وجهات نظر متباينة بشأن مسألة قيام المكتب بتقديم الخدمات مباشرة إلى الحكومات في مجالات اختصاصه.

٧١ - واقترحت الوفود مواصلة مناقشة قضية المهام والولاية ولفت انتباه المجلس التنفيذي إليها في مطلع عام ٢٠٠٤.

٧٢ - وأعربت الوفود أيضا عن رغبتها في الاستماع إلى رئيسي البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع حول الطريقة التي يعتزمان بها تنشيط علاقتهما.

٧٣ - وأعربت الوفود عن الرغبة في إطلاعها على ما يستجد من تطورات عن طريق المشاورات غير الرسمية التي ستجرى من الآن وحتى انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وخلال تلك الدورة، سيجري استعراض رسمي للوضع المالي للمكتب، وللتقدم المحرز، وللخطط الإضافية الهادفة إلى تطبيق تدابير التغيير، كما ستُعرض مقترحات بشأن تمويل عملية التغيير.

٧٤ - وأكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في معرض رده، قلقه إزاء الاحتمالات فيما يتعلق بالحيازات التجارية في عام ٢٠٠٤. ولاحظ أن العقود المضمونة توازي حاليا نصف العقود التي تحتاج إليها المنظمة للبقاء دون مشاكل مالية. وأبلغ المجلس التنفيذي أنه شرع في الاضطلاع بجهود تهدف إلى المحافظة على الأعمال التجارية الموجودة واستطلاع فرص جديدة مع العملاء الحاليين والجدد. وأعرب عن اعتقاده أن المكتب قادر على الاستمرار كنموذج ذاتي التمويل إلا أنه يستلزم: (أ) سرعة زيادة الحيازات التجارية؛ (ب) زيادة التركيز على فهم احتياجات العملاء؛ (ج) هيكل لتحديد الرسوم يتسم بالشفافية والقدرة التنافسية؛ (د) تدابير داخلية للحد من التكاليف.

٧٥ - ولاحظ أن مكتب خدمات المشاريع وضع على رأس أولوياته ضرورة اتباع سياسة تقوم على مراعاة احتياجات واهتمامات العملاء من حيث التكاليف والنوعية وإجراءات التسعير التنافسية والشفافة، على نحو ما أوصى به تقرير الاستعراض المستقل (DP/2003/40). وشدد أيضا على ضرورة تكيف المكتب بشكل أفضل مع بيئة عملائه وولاياهم الآخذتين في التطور.

٧٦ - وأفاد المدير التنفيذي بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الدولي يتعاونان بالفعل ويعكفان على وضع اللمسات النهائية لعلاقة العمل التي تربطهما. كما

يجري استكشاف إمكانات التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف البلدان الأمريكية. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، بالفعل خدمات للأنشطة التي يمولها مصرف التنمية الأفريقي. وأفاد كذلك بأن مكتب خدمات المشاريع يستطلع، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، كيفية الانتفاع بالموارد والقروض التي تقدمها المصارف الإنمائية الإقليمية.

٧٧ - وأكد على ضرورة أن يتسم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالكفاءة والقدرة التنافسية والشفافية في ترتيبات التسعير التي يتبعها كمنظمة كيما يتمكن من خدمة منظمات الأمم المتحدة على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في الوثيقة DP/2003/40، وأيده في ذلك أعضاء المجلس.

٧٨ - وأشار المدير التنفيذي إلى الضرورة الملحة التي أعربت عنها الوفود لمعالجة مسألة ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركزه القانوني. وذكر أنه سيبدأ عما قريب في إجراء مباحثات مع عملاء مكتب خدمات المشاريع بشأن ولاية المكتب، وذلك من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في حو يتسم بالانفتاح والشفافية.

٧٩ - وأفاد أن هناك بالفعل خريطة للطريق من أجل التغيير-وما يلزم اتخاذه هو التنفيذ المبكر للعناصر التي تمكن مكتب خدمات المشاريع من مباشرة مهامه مع الشروع في الوقت نفسه في إجراء حوار بشأن المسائل التي تتسم بقدر أكبر من التعقيد. وقال إن التقرير الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سوف يتضمن العمل الذي تم إنجازه، والعمل الجاري حالياً، وخطة العمل المقترحة لعام ٢٠٠٤، والميزانية المطلوبة. وسيتمكن المجلس في دورته السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، من مناقشة المسائل المتصلة بولاية ومهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٠ - وأفاد رئيس لجنة التنسيق الإدارية أن هناك بالفعل علاقة عمل جيدة بين اللجنة والمدير التنفيذي، وذكر أن التقرير المتعلق بالاستعراض المستقل فيما يخص النموذج التجاري والمسائل ذات الصلة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - تعليقات المدير التنفيذي (DP/2003/CRP.19) - يعكس الآراء المشتركة للجنة التنسيق الإدارية والمدير التنفيذي. وأيد الرئيس الفكرة الداعية إلى توسيع مكتب خدمات المشاريع لقاعدة عملائه على أن لا يتم ذلك بطريقة سائبة تسمح للحكومات العمل بصفة عملاء مباشرين. وأوضح أن تطوراً من هذا النوع قد يقوض القاعدة العريضة للعلاقات التي تربط مكتب خدمات المشاريع بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد على الحاجة للتفكير ملياً في كيفية توسيع قاعدة عملاء مكتب

خدمات المشاريع دون التسبب في نتائج ضارة وغير مقصودة. وقال إنه سيجري بحث هذه المسألة في لجنة التنسيق الإدارية، وسوف يتم إطلاع المجلس على حصيلة المناقشة.

٨١ - وأشار الرئيس إلى ضرورة قيام الطرفين كليهما أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإصلاحات لتحسين العلاقة بينهما. وتحقيقاً لذلك الغرض، دعا مدير البرنامج الإنمائي المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع إلى حضور الاجتماع العالمي للممثلين المقيمين الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والتحدث أمام إحدى الدورات التي ستعقد على هامش ذلك الاجتماع وتولي رئاستها. وأفاد أيضاً أنه ناقش مع كبار زملائه في البرنامج الإنمائي نموذجاً تجارياً للعلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع، يعتبر مقبولاً لاجتماع المانحين الحريص على التكلفة. وهذا يستتبع بدوره، في جملة أمور، اعتماد ترتيب يكفل بأن تعكس حصة التكاليف الثابتة الموزعة بين المنظمتين حصة العمل الذي تسهم به كلتاها في إدارة المشاريع. وأوضح أن المنظمتين ملتزمتان بالتوصل إلى ترتيب متفق عليه بينهما.

٨٢ - وأفاد أن الأمين العام يتوقع من بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المكتب، لكن هذا يتطلب تخطي بعض عناصر المقاومة.

٨٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢٠٠٣ المتعلق بتقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠٠٣ المتعلق بالاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

### الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### ثامنا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٨٥ - عرضت المديرية التنفيذية تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/FPA/2003/11)، وتطرق إلى قضايا السياسة العامة، وأبرزت العناصر المالية الرئيسية للميزانية، وردت على الشواغل التي أثارها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها (DP/FPA/2003/12). كما عرضت الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٢ (DP/FPA/2003/13). وأكدت أن اقتراح الميزانية يجسد العملية الانتقالية التي يمر بها الصندوق ويستهدف تمهيد الطريق لتنفيذ النتائج المدرجة في الميزانية، بما فيها تعزيز قدرة صندوق الأمم

المتحدة للسكان على تقديم المساعدة إلى البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت أن الميزانية المقترحة توفر دعماً أكبر للمكاتب القطرية، ونموا حيثما يمكن الإنفاق عليه، واحتواء للتكاليف حيثما تقتضي الضرورة ذلك. وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على مواءمة الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع الميزانية، وأعربت عن أملها في أن تقدم الميزانية المقبلة مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات في نفس دورة المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن الحالة المالية للصندوق في عام ٢٠٠٣ تعتبر حالة جيدة، وذكرت أن إيرادات الصندوق قد زادت إلى حد أمكن فيه سد ثغرة التمويل بأكملها الناجمة عن خسارة إحدى المساهمات الكبيرة.

٨٦ - وقدم مدير شعبة الخدمات الإدارية عرضاً بالشرائح لمقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما استرعى الانتباه إلى مذكرة المعلومات الأساسية التي وزعت لتوفير معلومات إضافية عن عمليات إعادة تصنيف الوظائف والروابط بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨٧ - وخلال المناقشة، أعربت وفود عديدة عن تأييدها القوي للميزانية المقترحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورحبت بتركيز الصندوق على تعزيز المكاتب القطرية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ التصنيف الجديد للمكاتب القطرية؛ وتنمية الموارد البشرية، وتبادل المعارف. وأعربت الوفود عن الشكر للصندوق لما أصدره من وثائق ومواد تكميلية ممتازة وكذلك للإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي عقدت قبل الدورة. وأشارت الوفود إلى أن الميزانية تشكل عنصراً أساسياً في تحقيق نتائج العملية الانتقالية للصندوق. وشددت الوفود على أن الصندوق يضطلع بدور محوري في مساعدة البلدان على بلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات، والأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت الوفود بزيادة النفقات المخصصة للأنشطة البرنامجية. ورحبت كذلك بزيادة مشاركة الصندوق في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك في العمليات القطرية مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. وأشار عدد من الوفود إلى أن الصندوق يسهم بقدر كبير في تحسين المساواة بين الجنسين.

٨٨ - وأشارت عدة وفود إلى ضرورة التزام بين دورات الميزانية والإطار التمويلي المتعدد السنوات ورحبت بالأنباء التي تفيد بأن الصندوق يخطط في المستقبل لتقديم الميزانية والإطار التمويلي في الدورة نفسها. وأحاطت الوفود علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك التعليقات على عمليات إعادة تصنيف الوظائف والميزنة القائمة على النتائج. وأعلنت وفود عديدة أنها تقدر المعلومات الإضافية التي وفرها الصندوق بشأن

عمليات إعادة تصنيف الوظائف والروابط بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والميزانية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق قد نظر في الكيفية التي سيرصد أو يقيم بها نتائج/آثار استثماره الاستراتيجي في تنفيذ التصنيف الجديد للمكاتب القطرية. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كانت عمليات إعادة تصنيف الوظائف وإنشاء وظائف جديدة ستسفر عن تحسين قدرات الموظفين على مستوى المكاتب القطرية؛ مما سيؤدي إلى زيادة القدرة على تلبية التزامات البرمجة.

٨٩ - ورحب عدد من الوفود بإطار الرصد والتقييم واستفسر عن النقاط المرجعية لقياس فعالية تنفيذ البرامج. وشجع أحد الوفود الصندوق على اطلاع الدول الأعضاء على أفضل ممارساته. وطلب أحد الوفود أن يعتمد الصندوق مصطلحي "الرعاية الصحية الإنجابية" و "الخدمات الصحية الأولية، بما فيها الصحة الإنجابية" عوضا عن مصطلح "الخدمات الصحية الإنجابية". ودعا الوفد نفسه إلى اتباع نهج شامل إزاء الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك استخدام نموذج "العناصر ألف وباء وجيم" (ABC model).

٩٠ - وأهاب عدد من الوفود بالمناحين، بعد الإشارة إلى احتياج الصندوق إلى المزيد من الموارد الأساسية، أن يزيدوا مساهماتهم في الموارد الأساسية ومشاركتهم في تحمل الأعباء. وأعلن وفدا كندا والسويد أنهما سيزيدان مساهمتهما الأساسية في الصندوق في عام ٢٠٠٤.

٩١ - وأعرب وفد النرويج عن تأييده القوي لجهود الصندوق الرامية إلى ربط تخفيف حدة الفقر بالصحة الإنجابية والسكان والمسائل الجنسانية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أثنى على الدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبخاصة العمل الذي ينفذه الصندوق في ميدان الصحة الإنجابية. واغتنم الوفد الفرصة للإعراب عن رفضه الشديد للادعاءات الكاذبة التي تقدمت بها منظمة خارجية (في أعقاب الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣) والتي تفيد بأن النرويج قد تشككت في موثوقية الصندوق في المسائل المالية. وشدد الوفد على أن ذلك ليس صحيحا على الإطلاق وأكد أن النرويج على اقتناع بأن الصندوق ينفق مساهماتها بحكمة وكفاءة. وأضاف الوفد أن صورة إيرادات الصندوق أفضل مما كان متوقعا في السابق وأن عدد البلدان المساهمة قد نما بصورة كبيرة. وأعلن الوفد أن ذلك يمثل انعكاسا حقيقيا للثقة التي تكنها البلدان المانحة للصندوق وللدعم السياسي القوي الذي يتمتع به.

٩٢ - وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يواصل إجراء حوار نشط مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والصين فيما يتعلق بالمسائل التي حالت دون تمويل حكومته

للصندوق. وأعلن الوفد، بعد أن أشار إلى أن بلده غير قادر قانوناً على تمويل الصندوق في الوقت الحاضر، أنه ما فتئ يشجع الصين على اعتماد سياسات جديدة تزيل التدابير القسرية من برامجها لتنظيم الأسرة. وشجع الوفد الصندوق على مواصلة جهوده لبلوغ تلك الغاية وأكد أن بلده ما زال ملتزماً بتمويل الصندوق وأنه سيواصل حواراً مع الصين والصندوق.

٩٣ - وأعلن وفد الصين أن بلده يقيم منذ الثمانينات علاقة طيبة للغاية وتعاوناً بناءً مع الصندوق. وذكر أن برامج الصندوق تضطلع بدور هام في تعزيز تنمية المجتمع والاقتصاد في الصين. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى استخدام السياسة الداخلية الصينية ذريعة لحجب مساهمتها في الصندوق. وأشار الوفد إلى أنه في مطلع شهر آب/أغسطس قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي بزيارة الصين وأقر بأن البرامج التعاونية التي تجري بمساعدة صندوق السكان لها أهمية كبيرة بالنسبة للصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والخدمات الصحية. وأعرب الوفد عن الأمل في أن تساعد تلك الزيارة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على اكتساب المزيد من التفهم لقضية السكان في الصين وأن تدعم تأييدها للتعاون بين الصين والصندوق. وناشد الوفد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تستأنف مساهمتها في الصندوق في وقت قريب.

٩٤ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على دعمها وأعربت عن تقديرها لكندا والسويد لإعلانيهما بشأن زيادة المساهمات الأساسية في عام ٢٠٠٤. وأعربت عن أملها في أن توفر الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ٢٠٠٤ دافعاً حقيقياً لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأكدت للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يبذل قصارى جهده للتنسيق بين جميع أنشطته والإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأكدت المديرية التنفيذية أن الصندوق يقوم بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيستخدم بصورة منتظمة لأغراض الرصد والتقييم. وفيما يتعلق بعمليات إعادة تصنيف الوظائف، أشارت إلى أنها تجري وفقاً للمعايير الراسخة للجنة الخدمة المدنية الدولية.

٩٥ - وفيما يتصل بالتعليق على مصطلحات الصحة الإنجابية، أكدت المديرية التنفيذية أن ولاية الصندوق ومصطلحات الصحة الإنجابية مشتقة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى أن المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق قد أيدتها المجلس التنفيذي بمقره ١٥/٩٥ وأن المقرر يذكر أن برنامج الصندوق يجب تنفيذه بما يتفق تماماً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأيد المجلس مواصلة استخدام المجالات البرنامجية الأساسية الواردة في المقرر ١١/٢٠٠٠. وفيما يتعلق بنهج "العناصر ألف وباء وجيم"



للقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أوضحت المديرة أن الصندوق، تمشيا مع توافق الآراء الدولي، يعزز العناصر الثلاثة جميعاً - ألف وباء وجيم - في آن واحد.

٩٦ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) عن الشكر للمجلس التنفيذي على موافقته على ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وللزيادة في المساهمات التي أعلنتها السويد وكندا، وأشارت إلى أن ذلك سيمكن الصندوق من تنفيذ نتائج العملية الانتقالية وسيشكل الأساس المؤسسي اللازم لاستخدام الموارد العادية الإضافية التي تمس الحاجة إليها. وأعلنت نائبة المديرة أنه يجري تنظيم حلقات عمل على نطاق الصندوق لتعريف جميع موظفي الصندوق - في المقر والميدان - بنتائج العملية الانتقالية ولإحداث تغيير ثقافي في المنظمة. وأضافت أن موظفي الصندوق هم الذين يقومون بتيسير عقد حلقات العمل. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها بعض أعضاء المجلس التنفيذي بشأن مسألة الأموال المرحّلة في السنوات الأخيرة، أوضحت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) الأسباب وراء زيادة النفقات ونقصها في نهاية السنة. وفيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية، أشارت إلى أن إدارة الصندوق تقوم باستعراض استرداد التكاليف وتدرس أيضاً صيغة الصناديق الاستثمارية المواضيعية لاحتمال تطبيقها فيه.

٩٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٨/٢٠٠٣: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

## تاسعا البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٩٨ - استعرض المجلس التنفيذي مشروع وثائق البرامج القطرية لكل من ليسوتو (DP/FPA/DCP/LSO/4)، وجمهورية الكونغو (DP/FPA/DCP/COG/3)، وسيراليون (DP/FPA/DCP/SLE/3)، وإكوادور (DP/FPA/DCP/ECU/4).

٩٩ - وعند مناقشة مشاريع البرامج القطرية للمنطقة الأفريقية، أعربت الوفود عن التقدير لتركيز الصندوق على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأشارت إلى أن الوقاية يجب أن تدمج في جميع برامج الصحة الإنجابية وألا تكون برنامجاً منفصلاً. وأشار إلى أن المنظمات غير الحكومية بوسعها الاضطلاع بدور حيوي الأهمية في ربط السياسات الوطنية على المستوى المركزي بالأنشطة على المستوى المحلي. وطلبت معلومات إضافية بشأن المؤشرات الديمغرافية. وأعربت وفود من عدد من البلدان التي توجد بها البرامج عن التقدير للدعم الذي يقدمه الصندوق لبلداتها.

١٠٠- وأشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن جميع برامج الصندوق القطرية تشمل مؤشرات ديمغرافية محددة بالتفصيل في الإطار المنطقي لكل برنامج. وأكدت المديرية أن سياسة الصندوق هي إدماج الوقاية من الإيدز في برامج الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية تشارك في جميع مراحل إعداد البرامج، بما في ذلك مراحل التخطيط والتطوير، فضلا عن تنفيذ البرامج وتقييمها.

١٠١- وفيما يتعلق بمشروع البرنامج القطري لإكوادور، شدد أحد الوفود على ضرورة مكافحة الأمراض التي تنتقل عدواها عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها الإيدز، ومعالجة احتياجات نساء الشعوب الأصلية والنساء الإكوادوريات من أصل أفريقي بصفة خاصة.

١٠٢- وردت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن أشارت إلى أن التركيز على العمل مع مجموعات الشعوب الأصلية وعلى الوقاية من الإيدز، خاصة فيما بين المراهقين والشباب، مسألة مُنحت الأولوية في البرنامج الجديد لإكوادور. وشكرت المديرتان المجلس التنفيذي على تعليقاته وأعلنتا أنها ستقل إلى البلدان المعنية.

١٠٣- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع وثائق البرامج القطرية ليسوتو وجمهورية الكونغو وسيراليون وإكوادور، وبالتعليقات عليها.

## عاشرا - مسائل أخرى

١٠٤- استعرض أعضاء المجلس التنفيذي ورقة الاجتماع المتعلقة بمقترحات الزيارات الميدانية المشتركة في عام ٢٠٠٤ (DP/2003/CRP.18). وأحاطوا علما بالتقرير والتعليقات عليه وأحالوها إلى مكاتب المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي للمتابعة.

## المرفق الأول

## المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٣

## المحتويات

الصفحة

الرقم

## الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣

(٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، نيويورك)

|    |       |   |        |
|----|-------|---|--------|
| ٩٣ | ..... | تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي  | ١/٢٠٠٣ |
| ٩٣ | ..... | تقديم المساعدة إلى ميانمار  | ٢/٢٠٠٣ |
| ٩٤ | ..... | الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك، التغييرات في مستوى الاحتياطي التشغيلي | ٣/٢٠٠٣ |
| ٩٤ | ..... | الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع   | ٤/٢٠٠٣ |
| ٩٦ | ..... | تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات   | ٥/٢٠٠٣ |
| ٩٧ | ..... | استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣                    | ٦/٢٠٠٣ |

## الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣

(٦-١٩ حزيران/يونيه، نيويورك)

|     |       |   |         |
|-----|-------|---|---------|
| ١٠٠ | ..... | البرمجة المشتركة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي   | ٧/٢٠٠٣  |
| ١٠١ | ..... | تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وتقديم الإرشاد لإعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الجديد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ | ٨/٢٠٠٣  |
| ١٠٣ | ..... | صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية  | ٩/٢٠٠٣  |
| ١٠٤ | ..... | التعاون التقني فيما بين البلدان النامية   | ١٠/٢٠٠٣ |
| ١٠٥ | ..... | الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي   | ١١/٢٠٠٣ |
| ١٠٥ | ..... | مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع  | ١٢/٢٠٠٣ |
| ١٠٦ | ..... | تفويض السلطة المتعلقة بشؤون موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان  | ١٣/٢٠٠٣ |
| ١٠٦ | ..... | مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع                                    | ١٤/٢٠٠٣ |
| ١٠٧ | ..... | الزيارات الميدانية المشتركة   | ١٥/٢٠٠٣ |

|   |  |         |
|---|--|---------|
| ١٠٨                                     | ..... التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان   | ١٦/٢٠٠٣ |
|   | تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣،<br>وتقديم الإرشاد لإعداد الإطار التمويلي المقبل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧                     | ١٧/٢٠٠٣ |
| ١٠٨                                     | ..... البرمجة المشتركة، صندوق الأمم المتحدة للسكان   | ١٨/٢٠٠٣ |
| ١١٠                                     | ..... الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان   | ١٩/٢٠٠٣ |
| ١١١                                     | ..... مرفق البيئة العالمية   | ٢٠/٢٠٠٣ |
| ١١٢                                     | ..... استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣  | ٢١/٢٠٠٣ |
| <b>الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣</b> |  |         |
| <b>(٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، نيويورك)</b> |  |         |
| ١١٨                                     | ..... ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي   | ٢٢/٢٠٠٣ |
|   | ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق<br>الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة  | ٢٣/٢٠٠٣ |
| ١٢٠                                     | ..... الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  | ٢٤/٢٠٠٣ |
| ١٢١                                     | ..... تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  | ٢٥/٢٠٠٣ |
|   | تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣،<br>وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتقرير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي | ٢٦/٢٠٠٣ |
| ١٢٤                                     | ..... الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع  | ٢٧/٢٠٠٣ |
| ١٢٤                                     | ..... تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان  | ٢٨/٢٠٠٣ |
| ١٢٦                                     | ..... استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣  | ٢٩/٢٠٠٣ |

١/٢٠٠٣

## تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يذكَرُ بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن وظائف المجلس التنفيذي (الفقرة ٢٢) ومقرري المجلس التنفيذي ٦/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و ٤٥/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، على النحو الوارد في DP/2003/CRP.6، بشأن ترشيد الوثائق؛
- ٢ - يحيط علماً بعملية متابعة التقرير المتعلق بترشيد وثائق المجلس التنفيذي وتبسيط أساليب عمله (DP/2003/CRP.6) والتقرير المتعلق بترشيد وثائق المجلس التنفيذي وتبسيط أساليب عمله (DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2)؛
- ٣ - يشجع على إقامة علاقة أوثق بين مداورات المجلس التنفيذي والعمل الميداني، مع أخذ الحاجة إلى تعزيز البرمجة على أساس قطري في الاعتبار؛
- ٤ - يقرر أن يدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛
- ٥ - يدعو جميع الدول الأعضاء، من خلال المكتب، إلى تقديم مساهمتهم، قبل ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي، وتقديم اقتراحات محددة في هذا الصدد.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٢/٢٠٠٣

## تقديم المساعدة إلى ميانمار

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يكرر التأكيد على مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرري المجلس التنفيذي ١٤/٩٨ و ١٥/٢٠٠١؛
- ٢ - يسلم بالحالة الإنسانية الحرجة لجميع أفراد شعب ميانمار وبما يحتاجه من تنمية بشرية أساسية؛
- ٣ - يحيط علماً بمذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2003/3) وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة إلى ميانمار، ولا سيما القضايا والتحديات الاستراتيجية المثارة فيه؛

٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار ولايته، على تعزيز الأثر الناتج عن المرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية، مع أخذ التقرير الذي قدمته بعثة التقييم المستقلة في الاعتبار.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٣/٢٠٠٣

الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك، التغييرات في مستوى الاحتياطي التشغيلي  
إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ الميزانية المنقحة للمكتب لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/CRP.3) وبمعلوماته التكميلية؛

٢ - يلاحظ أن الأرقام الأولية لنهاية السنة مقارنة بالأرقام المتوقعة لنهاية السنة على النحو الذي ورد في DP/2003/CRP.3 ويلاحظ كذلك مع التقدير الجهود التي بذلها موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في هذا الصدد؛

٣ - يعرب عن قلقه إزاء استمرار انخفاض مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريراً بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى المجلس التنفيذي، من خلال لجنة التنسيق الإداري، عن الأرقام الفعلية المستكملة لنهاية عام ٢٠٠٢، والأرقام المتوقعة للإيرادات والنفقات، وكذلك مستوى الاحتياطي التشغيلي لعام ٢٠٠٣.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٤/٢٠٠٣

الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع  
إن المجلس التنفيذي

١ - يذكر بمقرره ٢٢/٢٠٠٢ الذي قرر فيه إجراء استعراض مستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وما يتصل بذلك من مسائل؛

٢ - يأسف للتأخر في تقديم المذكرة المشتركة للجنة التنسيق الإداري والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الاستعراض المستقل للنموذج التجاري

لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وما يتصل بذلك من مسائل (DP/2003/CRP.4) التي تعرض ميزانية مقترحة منقحة لاستعراضها بصورة مستقلة؛

٣ - **يوافق** على ميزانية الاستعراض المستقل في حدود مبلغ لا يتجاوز ٢٥٥ ٠٠٠ دولار (DP/2003/CRP.4)؛

٤ - **يطلب** أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتمويل المسبق للدراسة ووضع ترتيبات متعلقة بالطرائق الملائمة للتسديد من الدول الأعضاء المهمة بالأمر؛

٥ - **يهيب** بجميع البلدان التي يمكنها المساهمة في تغطية تكلفة الاستعراض المستقل، أن تسهم على وجه السرعة في نفقات الاستعراض في موعد لا يتجاوز ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛

٦ - **يقرر** أن الاستعراض المستقل ينبغي أن تضطلع به شركة استشارية تُختار عن طريق عطاءات مفتوحة وشفافة ويُطلب إلى لجنة التنسيق الإداري أن تشرع في العملية دون إبطاء، بما في ذلك إعداد طرائق مناسبة للتعاقد لتنفيذ الدراسة، مع أخذ الفقرة ١٦ من الاختصاصات المبينة في الوثيقة DP/2003/CRP.4 في الاعتبار، على النحو المعدل أدناه؛

٧ - **يقرر** أن تعدل الفقرة ١٦ من الاختصاصات على النحو التالي:

تقدر المدة التي يستغرقها الاستعراض بتسعين يوماً. وسيُطلب في الفريق الأساسي خبرة خاصة في إعادة التشكيل التنظيمي في مجال الإدارة العامة الدولية، وإيصال الخدمات في إدارة القطاعين العام والخاص، وإدارة الشركات والمحاسبة. وينبغي أن يكون الفريق قادراً على الاعتماد على خبرة المتخصصين عند الاقتضاء. وينبغي أن يكون أحد أعضاء الفريق على دراية بالأسواق الموجودة والمحتملة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في التعاون الإنمائي، وحفظ السلام، والأنشطة الإنسانية؛

٨ - **يطلب** أن يُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تقريراً أولياً، لأغراض تقديم معلومات، عن التقدم المحرز وتوصيات بعثة الاستعراض **ويطلب كذلك** أن يتم تسليم التقرير النهائي لبعثة الاستعراض، متضمناً تعليقات المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عن طريق لجنة التنسيق الإداري، قبل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٣.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٥/٢٠٠٣

## تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

## إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2003/6) والتقرير المستكمل (DP/2003/CRP.7)، ومتابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: وحالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2003/1) ومتابعة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2003/7 و Corr.1)؛

٢ - يلاحظ أن رأي مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع غير مشروط ويوجب بما أُجري من تحسين ملموس؛

٣ - يلاحظ مع القلق أن مجلس مراجعي الحسابات أصدر تقارير معدلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة إجراءات المتابعة التي يقومون بها فيما يتعلق بمراجعة حسابات النفقات المتكبدة على الصعيد الوطني؛

٥ - يرحب بالانتهاء الوشيك من إبرام اتفاقات بشأن مستوى الخدمات فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٦ - يرحب كذلك بالمشاورات الجارية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل وضع استراتيجية لمنع التبدليس بنهاية عام ٢٠٠٣؛

٧ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اتخاذ مزيد من الخطوات لتبسيط وتنسيق وتوحيد عملية تقديم تقاريرها المالية.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣



٦/٢٠٠٣

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى  
لعام ٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣، قام بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٣:

|              |                         |                      |
|--------------|-------------------------|----------------------|
| الرئيس:      | سعادة السيد روبل أولهاي | (جيبوتي)             |
| نائب الرئيس: | سعادة السيد أحمد الهادي | (اليمن)              |
| نائب الرئيس: | السيد دينيس توسكانو     | (إكوادور)            |
| نائب الرئيس: | السيد جوراج كوديلسكا    | (الجمهورية التشيكية) |
| نائب الرئيس: | السيدة كجيسيتي رودسومين | (النرويج)            |

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/L.1)

و (Corr.1)؛

اعتمد تقرير الدورة الثانية العادية لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/1)؛

أقر خطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/CRP.1)؛

اعتمد المقرر ١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ المتعلق بتحسين

أساليب عمل المجلس التنفيذي؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣: ٦ حزيران/يونيه و ٩-٢٠ حزيران/يونيه (نيويورك).

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣: ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### البند ٢

#### خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

أحاط علما بالبيان الشفوي بشأن خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وورقة غرفة الاجتماعات التي توفر معلومات إضافية (DP/2003/CRP.8).

### البند ٣

#### البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية لبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر وسيشيل وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وليبيريا ومالي وموريتانيا ونيجيريا؛

ووافق على البرامج القطرية لبابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي وساموا والهند، والبرامج المتعددة الأقطار لجزر كوك ونيوي وتوكيلاو وبلدان جزر المحيط الهادئ؛

ووافق على البرامج القطرية لبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وفتزويلا وكوبا؛

ووافق على البرامج القطرية للأردن والبحرين والجمهورية العربية الليبية؛

ووافق على تمديد إطار التعاون القطري لتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى

(DP/2003/8)؛

وأحاط علما بتصويب إطار التعاون القطري لبنا (DP/CCF/PAN/Corr.1)؛

واعتمد المقرر ٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن تقديم

المساعدة إلى ميانمار؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى جيبوتي (DP/2003/4) ومخطط

البرنامج القطري لجيبوتي (DP/CPO/DJI/1).

### البند ٤

#### المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاحتياطي الخاص بحالات انتهاء الخدمة المتعلقة بمكتب

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والالتزامات التي تؤثر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(DP/2003/CRP.2).

## البند ٥

### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد التقرير ٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عن الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك التغيرات في مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

واعتمد المقرر ٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## البند ٦

### الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارات الميدانية (DP/2002/CRP.5)؛

وافق على اختصاصات الزيارات الميدانية وأقر المواعيد المقترحة لها ووافق على تشكيلها.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## البند ٧

### توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠١

اعتمد المقرر ٥/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستكمل عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2003/CRP.7).

## البند ٨

### تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2003/5) وتقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2003/2) المقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهم إلى المجلس مشفوعين بالتعليقات عليهما.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ٩

#### البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي، موريتانيا، نيجيريا؛

الدول العربية: الأردن وحيوتي؛

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، بنغلاديش، تيمور ليشتي، الصين، ملديف، الهند، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بوليفيا، السلفادور، فترويلا، كولومبيا.

### البند ١٠

#### مسائل أخرى

أولا - إحاطة

عقد جلسة إحاطة عن مرفق البيئة العالمية. وقرر المجلس أن الوفود يلزمها مزيد من الوقت لاستعراض إعلان بيجين الصادر عن الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية مع عواصمها. ومن المقترح تناول هذا البند في الدورة السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وسيعد مدير البرنامج مذكرة تتاح للتوزيع مقدما بحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣ أو قبل ذلك.

ثانيا - مشاورات غير رسمية

عقد مشاورات غير رسمية بشأن التقييم الاستراتيجي للمسائل البرنامجية ذات الأولوية القصوى للمنظمة.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٧/٢٠٠٣

#### البرمجة المشتركة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعترف بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدد من المبادرات الإصلاحية ومساهمته فيها، بما في ذلك البرنامج الإصلاحي للأمين العام، حسبما اعتمدته الجمعية العامة، وأحكام الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية للتنمية الذي يجري مرة كل ثلاث

سنوات على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛

٢ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ تقريراً خطياً للنظر فيه، يتضمن تقييماً، يستند إلى أمثلة قطرية محددة، لخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرمجة المشتركة والنهج الابتكارية والتعاونية الأخرى الرامية إلى تحسين فعالية البرمجة وخفض تكاليف المعاملات بالنسبة لبلدان البرنامج.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٨/٢٠٠٣

تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وتقديم الإرشاد لإعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الجديد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى المقررين ٢٣/٩٨ و ٢٣/٩٩ المتعلقين بالإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

٢ - **يحيط علماً** بتقرير تقييم الأداء في نهاية الدورة للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2003/12 و DP/2003/CRP.14)، كما يحيط علماً بتعليقات المجلس التنفيذي عليه؛

٣ - **يرحب** بالتقدم المحرز خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ نحو تحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٤ - **يؤكد** دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحد من الفقر وفي النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية وتعزيزها دعماً لبلدان البرنامج\*؛

٥ - **يشدد على** أن الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تقديم الدعم، ضمن ولايته، لخطط وأولويات التنمية الوطنية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر حيثما وجدت، مع مراعاة ميزات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النسبية في مجال بناء القدرة، وتقديم الخدمات الاستشارية، ورفع الوعي، وكذلك في تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ومن خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

\* الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

- ٦ - **يطلب** أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الإطار التمويلي المتعدد السنوات التالي، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بتوضيح وتنسيق العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية\*، والأهداف الاستراتيجية، ومجالات الممارسة، بغية وضع إطار عمل متسم بالتساوق؛
- ٧ - **يطلب كذلك** أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بمراجعة مجالات الممارسة بغية زيادة تركيز المنظمة، مع مراعاة الإمكانيات بالنسبة للقيمة المضافة والمزايا النسبية داخل النظام الإنمائي المتعدد الأطراف؛
- ٨ - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التركيز على النتائج، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعارف، وإعادة تشكيل المكاتب القطرية، وفي وضع استراتيجيته للشراكة، و**يحث** مدير البرنامج على مواصلة جهوده لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا إنمائيا أكثر فعالية؛
- ٩ - **يرحب** بالدور القيادي الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء نظام للإدارة قائم على النتائج، و**يشجع** البرنامج الإنمائي على المضي في تعزيز هذا النظام وتحسينه وتبسيطه، بما في ذلك تحسين مؤشرات الأداء؛
- ١٠ - **يعرب عن قلقه** لكون التقدم المحرز في مجال تعميم المفهوم الجنساني، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، لم يكن متكافئا، و**يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز جهوده بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛
- ١١ - **يعرب عن قلقه أيضا** لبقاء مستوى الموارد العادية (الأساسية) خلال الفترة الحالية للإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣، دون الهدف بكثير؛
- ١٢ - **يرحب** بالتصاعد المشجع، وإن كان متواضعا، في الموارد العادية (الأساسية)، و**يحث** الدول الأعضاء التي في وسعها زيادة مساهماتها الأساسية على القيام بذلك من أجل الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والحيادي والشامل لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ١٣ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مراعاة التقديرات الحالية، ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات التالي، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- ١٤ - **يؤكد** الحاجة إلى توضيح العلاقة بين الأولويات في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وميزانية الدعم لفترة السنتين، وترتيبات البرمجة، ومواصلة تطوير تلك العلاقة؛

١٥ - يبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبسيط الإطار التمويلي المتعدد السنوات التالي، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ومواصلة تحسينه شكلا ومضمونا، لضمان أن يصبح بمثابة وثيقة السياسات العامة وأداة موارده الرئيسية وإدارته الاستراتيجية.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٩/٢٠٠٣

## صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

### إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما مع التقدير بالتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي يركز على النتائج (UNCDF) (DP/2003/13)؛
- ٢ - يرحب مع التقدير بالتزام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير إدارة الصندوق بمواصلة جهودهما لتعزيز مساهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الحد من الفقر؛
- ٣ - يرحب بالإعراب عن التكامل والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على نحو ما يتجلى في مذكرتي التفاهم الموقعيتين من قبلهما بشأن جهودهما التعاونية في مجالي تمويل المشاريع الصغيرة النطاق والحكم المحلي؛
- ٤ - يحيط علما بتقييم الأثر المستقل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يُضطلع به حاليا والمزمع تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤، ويدعو البلدان، التي في وسعها أن تقدم إلى الصندوق مساهمات مالية أو عينية بصدد هذه المبادرة الهامة، إلى القيام بذلك؛
- ٥ - يلاحظ مع القلق هبوط الموارد العادية (الأساسية) المتاحة للصندوق دون مستوى طلب بلدان البرنامج بكثير، ولا سيما أقل البلدان نموا، وذلك بالنسبة للمجالين اللذين يركز عليهما، وهما: تمويل المشاريع الصغيرة النطاق والحكم المحلي/اللامركزية؛
- ٦ - يؤكد من جديد مساهمة الصندوق الفريدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية\* وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، ويحث المجتمع الدولي على متابعة المقرر ٢٠٠٢/٢٦، الذين يحدد هدف تعبئة الموارد العادية (الأساسية) بمبلغ ٣٠ مليون دولار في السنة، من أجل تمكين الصندوق من أداء ولايته؛

\* الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٧ - يُقدر جهود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في سبيل توسيع قاعدة المانحين، ويطلب من الصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي باستراتيجيته لبلوغ الأهداف المحددة في المقرر ٢٦/٢٠٠٢ في دورة المجلس العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٠/٢٠٠٣

## التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

### إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/CF/TCDC/2) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في مقره ٧/٢٠٠١ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١؛

٢ - يحيط علماً بالمقررين ١/١٣ و ٢/١٣ المعتمدين في الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمتعلقين باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٣ - يحيط علماً بتقرير مدير البرنامج عن تنفيذ إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/2003/14)؛

٤ - يشجع بذل المزيد من الجهود لجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يسهم بشكل فعال في نتائج التنمية المحددة في مؤتمرات الأمم المتحدة بما فيها مؤتمرات القمة، بما في ذلك النتائج الواردة في إعلان الألفية، وفي تعميم أبعاد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يقدر ما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من دور هام في القضاء على الفقر وفي تعزيز النمو والتنمية المستدامين لجميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛

٦ - يُرحب بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٧ بإدراج الصندوق الاستئماني للتبرعات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات من أجل التنمية، طالما ظل موجوداً، ويدعو البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية التي في مقدورها الإسهام في هذا الصندوق إلى القيام بذلك؛



٧ - يلاحظ مع التقدير الدروس المستفادة من إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي ستقدم مدخلات مفيدة في صياغة إطار التعاون الثالث المزمع تقديمه إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١١/٢٠٠٣

### الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٣ وما بعده، (DP/2003/15)؛
- ٢ - يرحب بالزيادة المشجعة وإن كانت متواضعة في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية (الأساسية) للعام الثاني على التوالي في عام ٢٠٠٢، ويلاحظ أيضاً الزيادة في الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛
- ٣ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا غنى عنها للمحافظة على طابع أعماله المتعدد الأطراف والحيادي والشامل؛
- ٤ - يدرك، مع ذلك، أن مستوى النمو في المساهمات العادية (الأساسية) ما برح دون الهدف بكثير، ويحث جميع البلدان، التي في وسعها زيادة التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استلهاماً لروح توافق آراء مونتيري على القيام بذلك، بغية إعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٥ - يتطلع إلى بحث احتياجات التمويل الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى اعتماد الإطار التمويلي المتعدد السنوات التالي، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٢/٢٠٠٣

### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/2003/19)؛

٢ - **يحيط علماً** بتقرير المدير التنفيذي، المؤقت، عن أرقام نهاية السنة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٠٣ والأرقام المسقطة للإيرادات والنفقات ومستوى الاحتياطي التشغيلي في عام ٢٠٠٣ (DP/2003/18)؛

٣ - **يحيط علماً** بالاستعراض المستقل المتصل بنموذج الأعمال التجارية والمسائل المتصلة بذلك لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير المرحلي (DP/2003/CRP.15)؛

٤ - **يرحب** ببدء الاستعراض المستقل، ويشير إلى مقرري المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠٠٢ و ٤/٢٠٠٣ المتعلقين بنطاق الاستعراض وولايته، واللذين حددا كمسائل رئيسية يتناولها نموذج الأعمال التجارية، والبيئة التنافسية، وهيكل الحكم؛

٥ - **يتطلع** إلى تلقي تقرير المستشارين بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٣، **ويطلب** تقديم تعليقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ولجنة التنسيق الإداري إلى المجلس التنفيذي قبل دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ بوقت كاف.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٣/٢٠٠٣

**تفويض السلطة المتعلقة بشؤون موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان**

**إن المجلس التنفيذي،**

**يوصي** الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن يُفوض الأمين العام السلطة الرسمية في مسائل شؤون موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المديرية التنفيذية، وذلك على النحو المقترح في الوثيقة DP/FPA/2003/5.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٤/٢٠٠٣

**مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

**إن المجلس التنفيذي،**

١ - **يحيط علماً** بالتقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2003/21، و DP/2003/22، و DP/FPA/2003/3)، وبالتعليقات عليها؛

٢ - **يشجع بقوة** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اتخاذ الخطوات

الضرورية لمعالجة المسائل الواردة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2003/21، و DP/2003/22، و DP/FPA/2003/3)، وإبلاغ المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ في إطار تقرير كل منهم.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٥/٢٠٠٣

## الزيارات الميدانية المشتركة

### إن المجلس التنفيذي،

١ - يشكر حكومة موزامبيق لاستضافتها الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي في آذار/مارس ٢٠٠٣، وفريق الأمم المتحدة القطري لمساهمته في الزيارة؛

٢ - **يحيط علماً** بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة لموزامبيق (DP/2003/CRP.10-DP/FPA/2003/CRP.1)؛

٣ - **يعتبر** الزيارات الميدانية المشتركة (إلى جانب الزيارات الميدانية التي تقوم بها المجالس التنفيذية فرادى) مساهمة هامة في مشاركة المجلس التنفيذي في الأعمال المنسقة للصناديق والبرامج على المستوى القطري، وعلى وجه الخصوص في فهم المساهمة المقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع المانحين، إلى استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٤ - **يلاحظ** أن الزيارات الميدانية المشتركة ينبغي أن تركز على المواضيع ذات الأهمية المشتركة بالنسبة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، مثل ترتيبات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمل فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية و/أو المواضيع الأخرى ذات الصلة الشاملة للقطاعات التي يمكن أن تناقش في الاجتماعات المشتركة اللاحقة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، بينما يتاح في الوقت نفسه الوقت لأعضاء المجالس زيارة مشاريع وكالات كل منهم،

٥ - **يلاحظ** أن الزيارات الميدانية المشتركة يمكن أن تلقي عبئاً كبيراً على عاتق الحكومات المضيفة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأمانات، كما يمكن أن يترتب عليها تكاليف كبيرة، و**يطلب** مراعاة هذا عند البت في الوجهة المقصودة للزيارات المشتركة في المستقبل ومدتها، و**يدعو** مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم

المتحدة للسكان أن يقترح على مكنتي المجلسين التنفيذييين لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي تقديم الإرشاد الواضح والنظر في إمكانية التناوب بالنسبة لمسؤولية الأمانة عن تنسيق وتنظيم الزيارات الميدانية المشتركة؛

٦ - يدعو مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تسهيل المناقشة بشأن الزيارات الميدانية المشتركة في المستقبل عن طريق الأمانة وبالإشتراك مع مكنتي المجلسين التنفيذييين لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وأمانتيهما، وذلك بغية إعداد الخيارات بالنسبة لزيارة ميدانية مشتركة في عام ٢٠٠٤ كي تنظر فيها المجالس التنفيذية للمنظمات المعنية في دوراتها في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٦/٢٠٠٣

### التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

#### إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٢ (DP/FPA/2002/4)، الأجزاء من الأول إلى الرابع) ويحيط علماً بالتعليقات عليه؛

٢ - يدعو المديرية التنفيذية إلى النظر في الخيارات المتاحة لدمج مختلف أجزاء التقرير السنوي في تقرير واحد مقتضب يركز على الأداء والنتائج، مع مراعاة الأولويات والأهداف والنواتج الواردة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٧/٢٠٠٣

تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وتقديم الإرشاد لإعداد الإطار التمويلي المقبل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

#### إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى مقرره ٩/٢٠٠٠ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

- ١ - **يحيط علما** بالتقرير التجميعي للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2003/4 (Part II)) وتعليقات المديرية التنفيذية بشأنه، **ويرحب** بالتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف الإطار التمويلي والموجز في التقرير التجميعي؛
- ٢ - **يعيد تأكيد** دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(١)</sup>، والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ المؤتمر الدولي بعد مرور خمس سنوات<sup>(٢)</sup>، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٣)</sup>؛
- ٣ - **يوافق** على الاعتبارات الاستراتيجية لدورة الإطار التمويلي المقبلة بصيغتها الموجزة في الفقرة ٩٥ من التقرير المذكور أعلاه (DP/FPA/2003/4 (Part II)) بوصفها أساسا لإعداد الإطار التمويلي التالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- ٤ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يواصل تقديم الدعم، في نطاق ولايته، لبرامج التنمية الوطنية وأولويات بلدان البرنامج عن طريق حملة أمور من بينها بناء القدرات؛
- ٥ - **ويشجع كذلك** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقوي مشاركته في أطر التنمية الوطنية على الصعيد القطري، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج الشاملة للقطاعات، حيثما وجدت؛
- ٦ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عملياته الانتقالية **ويشجع** الصندوق على زيادة توظيف النتائج المتحققة في تحسين فعالية المنظمة في سياق الإطار التمويلي التالي، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- ٧ - **يرحب كذلك** بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإدارة القائمة على النتائج؛
- ٨ - **يلاحظ مع التقدير** أن المستوى المتوقع لمجموع إيرادات فترة الإطار التمويلي الحالية، ٢٠٠٠-٢٠٠٣، يزيد زيادة طفيفة على المستوى المستهدف؛
- ٩ - **يلاحظ مع القلق** أن مستوى الموارد العادية (الأساسية) لا يزال دون الهدف المنشود؛

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢١/٢، الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعتمدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

(٣) الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

- ١٠ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يعزز العلاقات والاتساق بين أولويات الإطار التمويلي المتعدد السنوات وميزانية الدعم لفترة السنتين والبرامج القطرية من خلال جملة أمور من بينها استكشاف سبل زيادة المواءمة بين دوراتها؛
- ١١ - يحث صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تبسيط وتنقيح الإطار التمويلي التالي، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، شكلا ومضمونا، لضمان أن يصبح وثيقة السياسة العامة الرئيسية للصندوق، وأداة موارده وإدارته الاستراتيجية؛
- ١٢ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تمضي، في سياق الإطار التمويلي التالي، في إعداد اقتراحها بالإبلاغ عن الإطار التمويلي مرة كل سنتين؛
- ١٣ - يدعو المديرية التنفيذية إلى أن تواصل عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة باب العضوية بشأن زيادة تطوير الإطار التمويلي التالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.
- ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٨/٢٠٠٣

### البرمجة المشتركة، صندوق الأمم المتحدة للسكان

#### إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يعترف بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بعدد من المبادرات الإصلاحية ومساهمته فيها، بما فيها البرنامج الإصلاحي للأمين العام، حسبما اعتمده الجمعية العامة، وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛
- ٢ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ تقريرا خطيا، للنظر فيه، يتضمن تقييما يستند إلى أمثلة قطرية محددة، لخبرة الصندوق في البرمجة المشتركة والنهج المبتكرة والتعاونية الأخرى الرامية إلى تحسين فعالية البرمجة وخفض تكاليف المعاملات بالنسبة لبلدان البرنامج.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٩/٢٠٠٣

## الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتبرعات الدول الأعضاء للموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى لعام ٢٠٠٣ والأعوام التالية (DP/FPA/2003/6)؛
- ٢ - يعترف بالدعم القوي والواسع النطاق الذي تحظى به أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان ويلاحظ مع التقدير زيادة تبرعات عدد من الدول الأعضاء وتسديدها في وقت مبكر؛
- ٣ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يواصل جهوده من أجل خفض اعتماده على قلة من كبار المانحين وتوسيع قاعدته من الجهات المانحة؛
- ٤ - يرحب بالتبرعات والالتزامات المقابلة التي تقدمها بلدان البرنامج، مما مكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من بلوغ أكبر عدد من المانحين على الإطلاق؛
- ٥ - يرحب كذلك بالأموال الإضافية المستمدة من كل المصادر، ومن بينها المجتمع المدني والمؤسسات والشركات؛
- ٦ - يشجع كل البلدان القادرة على أن تقدم تعهدات بالتبرع متعددة السنوات وأن تسدد تبرعاتها في وقت مبكر؛
- ٧ - يحث كل البلدان التي في وسعها أن تزيد تمويلها العادي (الأساسي) للصندوق على القيام بذلك، إلهاما لروح توافق آراء مونتييري، من أجل كفالة قاعدة ثابتة من الموارد العادية (الأساسية) له.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٢٠/٢٠٠٣

## مرفق البيئة العالمية

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته؛
- ٢ - يشير إلى مقرره ١٠/٩٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن اعتماد صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته؛

٣ - **يخطط علما** بالمقرر الوارد في إعلان بيجين لجمعية مرفق البيئة العالمية الثانية، المعقودة في بيجين، الصين، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والمتعلق بتعديلات صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته؛

٤ - **يقدر** اعتماد التعديلات التي أدخلت على الفقرات ٢ و ٣ و ٦ و ٢١ (و) من صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته، والتي تشمل تدهور التربة (وبصورة رئيسية التصحر وإزالة الغابات) والملوثات العضوية الثابتة بوصفهما مجالين رئيسيين جديدين لمرفق البيئة العالمية، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية في مقرها الوارد في إعلان بيجين المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يحيل هذا المقرر إلى كبير الموظفين التنفيذيين/رئيس مرفق البيئة العالمية.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٢١/٢٠٠٣

**استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣**  
**إن المجلس التنفيذي،**

**يشير إلى أنه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣:**

**البند ١**

**المسائل التنظيمية**

وافق على جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/L.2) و (Corr.1)، بصيغتهما المعدلة شفويا؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/9)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣: من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤: من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤: من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤



## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### البند ٢

#### التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/11) بما في ذلك

(Add.1 و Add.2)؛

اتخذ المقرر ٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن البرمجة المشتركة؛

اتخذ المقرر ٨/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن تقييم الإطار التمويلي

المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتقديم الإرشاد لإعداد الإطار التمويلي الجديد

للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

### البند ٣

#### صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التقرير السنوي

لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يركز على النتائج؛

### البند ٤

#### التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اتخذ المقرر ١٠/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية؛

### البند ٥

#### الالتزامات بالتمويل

اتخذ المقرر ١١/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن الالتزامات بتمويل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

### البند ٦

#### البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بمخططات البرامج القطرية التالية والتعليقات المتصلة بها:

Corr.1 و DP/CPO/BEN/1

مخطط البرنامج القطري الأول لبنين

Corr.1 و DP/CPO/KEN/1

مخطط البرنامج القطري الأول لكينيا

|              |   |
|--------------|---|
| DP/CPO/NER/1 | مخطط البرنامج القطري الأول للنيجر         |
| DP/CPO/PAK/1 | مخطط البرنامج القطري الأول لباكستان       |
| DP/CPO/THA/1 | مخطط البرنامج القطري الأول لتايلند        |
| DP/CPO/CRO/1 | مخطط البرنامج القطري الأول لكرواتيا       |
| DP/CPO/RUS/1 | مخطط البرنامج القطري الأول للاتحاد الروسي |
| DP/CPO/ECU/1 | مخطط البرنامج القطري الأول لإكوادور       |

أحاط علما بأول تمديد لإطار التعاون القطري الثاني لمدة سنة واحدة لكل من أنغولا وأوروغواي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزمبابوي وطاجيكستان وموريشيوس (DP/2003/16)؛

وافق على تمديد إطار التعاون القطري الثاني لجورجيا لمدة سنتين (DP/2003/16)؛

وافق على تمديد إطار التعاون العالمي الثاني لمدة سنة واحدة (DP/GCF/EXTENSION 1)؛

## البند ٧

### تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتعزيز المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن "تقرير التنمية البشرية" وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤ (DP/2003/17)، مع التعليقات الواردة بشأنه؛

## البند ٨

### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٢/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي بالإناية، بشأن الأرقام التي أوردتها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نهاية عام ٢٠٠٢، والإيرادات والنفقات المسقطة، ومستوى الاحتياطي التشغيلي لسنة ٢٠٠٣ (DP/2003/18)؛

أحاط علما بالاستعراض المستقل المتصل بنموذج الأعمال التجارية والمسائل ذات الصلة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير المرحلي (DP/2003/CRP.15)؛

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ٩

#### تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي

عقد مناقشات بشأن تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي، وأحاط علما بالاقترحات المدلى بها في هذا الشأن، ودعا إلى أن يتولى المكتب متابعة تلك الاقتراحات وتقديم تقرير عنها للمجلس؛

### البند ١٠

#### مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

### البند ١١

#### الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة إلى موزامبيق (Add.1 و DP/2003/CRP.10 و Add.1 و DP/FPA/2003/CRP.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى إكوادور (DP/2003/CRP.11)؛

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن الزيارات الميدانية المشتركة؛

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ١٢

#### تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٢

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التقرير السنوي للمديرية التنفيذية؛

اتخذ المقرر ١٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتقديم الإرشاد لإعداد الإطار التمويلي التالي، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

اتخذ المقرر ١٨/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن البرمجة المشتركة، صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

### البند ١٣

#### تفويض السلطة المتعلقة بشؤون موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن تفويض السلطة المتعلقة بشؤون موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

### البند ١٤

#### الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٩/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

### البند ١٥

#### البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بمخططات البرامج القطرية التالية والتعليقات الواردة بشأنها:

|                  |   |
|------------------|---|
| DP/FPA/CPO/BEN/6 | مخطط البرنامج القطري لبنين                              |
| DP/FPA/CPO/KEN/6 | مخطط البرنامج القطري لكينيا                             |
| DP/FPA/CPO/NER/6 | مخطط البرنامج القطري للنيجر                             |
| DP/FPA/CPO/AFG/1 | مخطط البرنامج القطري لأفغانستان                         |
| DP/FPA/CPO/PRK/4 | مخطط البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية |
| DP/FPA/CPO/PAK/7 | مخطط البرنامج القطري لباكستان                           |
| DP/FPA/CPO/CUB/6 | مخطط البرنامج القطري لكوبا                              |

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ البرنامج الخاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/FPA/2003/9)؛

## البند ١٦

### برنامج المشورة التقنية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنظام الرصد والتقييم، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، لبرنامج المشورة التقنية (DP/FPA/2003/7)؛

## البند ١٧

### مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن مرفق البيئة العالمية؛  
أحاط علما بالموجز التنفيذي لتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر (DP/2003/24)؛

أحاط علما بمقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعتمدة في دورتها الثالثة عشرة (DP/2003/CRP.16)؛

### أولا - الاجتماع المشترك

عقد اجتماعا مشتركا للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، بشأن إجراءات التبسيط والمواءمة؛ والانتقال من المساعدة إلى التنمية؛ والاستفادة من مونتيري؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية: دراسة حالة نيبال.

عقد اجتماعا خاصا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن خدمات المعارف التي يقدمها البرنامج الإنمائي؛

### ثانيا - المشاورات غير الرسمية

عقد مشاورات غير رسمية بشأن استراتيجية ميزانية فترة السنتين للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

عقد مشاورات غير رسمية بشأن الصناديق الاستثمارية المواضيعية؛

عقد جلسة إحاطة غير رسمية بشأن حملة صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل القضاء على الناسور في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء؛

عقد جلسة إحاطة غير رسمية بشأن الشراكات من أجل أمن لوازم الصحة الإنجابية.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٢٢/٢٠٠٣

## ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بتقرير مدير البرنامج وبالغايات والاستراتيجية الشاملة عن تقديرات ميزانية الدعم والتقديرات ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كما ترد في الوثيقة DP/2003/28، التي تشكل، مع ترتيبات البرمجة لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، جزءاً لا يتجزأ من إطار التمويل المتعدد السنوات الثاني للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، علاوة على التقرير المتعلق بالتدابير الأمنية الإضافية، كما وردت في الوثيقة DP/2003/CRP.20؛

٢ - **يوافق** على اعتمادات إجمالية قدرها ٤٠٠ ٤٧٨ ٦٤٥ دولار للأغراض المبينة أدناه، ويقدر أن تستخدم الإيرادات المقدرة بمبلغ ٣١٠ ٠٠٠ ٧٠ دولار لموازنة إجمالي الاعتمادات، مما يسفر عن اعتمادات صافية تقديرية قيمتها ٤٠٠ ١٦٨ ٥٧٥ دولار؛

٣ - **يؤيد** مقترحات مدير البرنامج الواردة في الوثيقة DP/2003/CRP.20 بمنحه سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لتصل إلى مبلغ أقصاه ١١,٥ مليون دولار باعتبار ذلك تمويلاً إضافياً للتدابير الأمنية؛

٤ - **يؤيد** النهج الرامي إلى وضع مفهوم هيكلية أساسية تمولها ميزانية الدعم العادية لكل من المقر والمكاتب القطرية، بهدف تحقيق زيادة متنامية في الحصة النسبية للتوسع الذي يتخطى الهيكلية الأساسية بين الموارد العادية والموارد الأخرى، **ويطلب** أن يقدم البرنامج الإنمائي تقريراً عن تطبيق هذا النهج في سياق مقترح ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٥ - **يسلم** بأن الزيادة المقترحة في معدلات استرداد التكاليف تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو كفاءة أن تتحمل الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف تكاليف الدعم المتصلة بجميع الأنشطة الممولة من موارد أخرى، **ويؤيد**، في ترتيب مؤقت، النهج المتعلق باستعادة التكاليف كما ورد في الفقرات ١٣٠-١٣٤ من الوثيقة DP/2003/28؛

٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً عن سياسة البرنامج لاسترداد التكاليف إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على أن يتضمن المنهجية المتبعة في حساب المعدلات فضلاً عن تقديم آخر ما لديه من معلومات بشأن كفاية المعدلات المؤقتة وخيارات الإبلاغ الشفاف عن الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف، بما في ذلك إمكانية إدراج هذه الإيرادات في حساب ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة، مع مقارنة بالممارسة التي تتبعها الصناديق والبرامج الأخرى ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٧ - **يحيط علماً** بأوجه القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن وجود نية في إعادة تصنيف الوظائف نحو رتب أعلى (DP/2003/29) و**يوافق** على مقترحات مدير البرنامج بإعادة التصنيف كما وردت في الفقرات ٤٩-٥٥ من الوثيقة DP/2003/28، ملاحظاً أن معظم عمليات إعادة التصنيف هي نتيجة لتغيير حدث مرة واحدة ناجم عن اتساع نطاق مسؤوليات البرنامج الإنمائي، و**يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يمارس أقصى درجات التحفظ في وضع مقترحات في المستقبل فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف نحو رتب أعلى؛

٨ - **يوافق** على المقترحات التي قدمها مدير البرنامج بشأن مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية، كما وردت في الفقرة ٦٩؛

٩ - **يسلم** بالحاجة إلى التفاهم بشأن التمييز بين تكاليف البرامج وتكاليف النفقات العامة، كما ورد في الفقرات ٤٤-٤٦ من الوثيقة DP/2003/28، و**يطلب** إلى مدير البرنامج أن يجري، خلال عام ٢٠٠٤، مشاورات مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والمجلس التنفيذي ومع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الآخرين من أجل تناول هذه المسائل قبل تقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

١٠ - **يحث** جميع البلدان التي بمقدورها زيادة حجم التمويل الأساسي المقدم للبرنامج الإنمائي على أن تفعل ذلك لتمكين هذه المنظمة من تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات؛

١١ - **يشير** إلى المقرر ١٨/٢٠٠٢ المتعلق بترتيبات البرمجة و**يطلب** إلى مدير البرنامج أن يجري مشاورات مع المجلس التنفيذي في حال انخفاض مستوى الموارد العادية المتاحة للبرمجة دون مبلغ ٤٥٠ مليون دولار؛

١٢ - **يفوض** مدير البرنامج إعادة توزيع الموارد بين بنود الاعتمادات بنسبة أقصاها ٥ في المائة من بند الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد.

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

|           |  |
|-----------|--|
| ٢٩٧ ٦٤٩,٥ | دعم البرامج  |
| ٧٥ ٢٩٤,٣  | المكتب القطري                                      |
| ٣٧٢ ٩٤٣,٨ | المقر  |
| ١٣٣ ٣٦٦,٨ | المجموع الفرعي                                     |
| ١٠٤ ٥٧٩,٥ | التنظيم والإدارة                                   |
| ٣ ١٥٣,٢   | دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة |
| ٩٥٦,١     | المكاتب القطرية                                    |
| ٣٠ ٤٧٩,٠  | مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية                |
| ١٣٩ ١٦٧,٨ | مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات         |
| ٦٤٥ ٤٧٨,٤ | متطوعو الأمم المتحدة                               |
| ٧٠ ٣١٠,٠  | المجموع الفرعي                                     |
| ٥٧٥ ١٦٨,٤ | مجموع الاعتمادات الإجمالية                         |
|           | مطروحا منه: الإيرادات التقديرية                    |
|           | الاعتمادات التقديرية الصافية                       |

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٣/٢٠٠٣

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع  
الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة  
إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2003/28؛

٢ - يوافق على الاعتمادات الإجمالية لكل من الصندوقين على النحو التالي:



## ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

|   |   |                  |
|---|---|------------------|
| صندوق الأمم المتحدة<br>الإئتماني للمرأة | صندوق الأمم المتحدة<br>للمشاريع الإنتاجية | مجموع الاعتمادات |
| ١٤ ٨٥٧,٢                                | ١٤ ٣٧٦,٨                                  |                  |
| ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣                    |   |                  |

٢٤/٢٠٠٣

## الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإئتماني

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يؤكد من جديد المقرر ٢٣/٩٨ المتعلق بإنشاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات فضلا عن المقرر ٨/٢٠٠٣ المتعلق بتوجيهات المجلس التنفيذي في إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الجديد، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- ٢ - يعرب عن تقديره لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإئتماني للطلب المتعلق بالاتساق والوضوح، ويرحب في هذا الصدد بتبسيط بنود الأهداف والخدمات، الأمر الذي أسفر عن تحسين الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهو ما يمكن البرنامج الإئتماني من الاستجابة لاحتياجات بلدان البرمجة بطريقة مرنة؛
- ٣ - يؤيد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، كما يرد في الوثيقة DP/2003/32، واضعا في اعتباره التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء، بما في ذلك التعليقات المتصلة بالحاجة إلى مصطلحات تتفق والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة وما تتسم به البرمجة التي توجهها البلدان من أهمية؛
- ٤ - يؤكد من جديد أن الهدف من الإطار التمويلي المتعدد السنوات هو أن يكون بمثابة وثيقة السياسات الرئيسية ومصدرا استراتيجيا وأداة إدارية؛
- ٥ - يسلم بأن التنفيذ الناجح للإطار التمويلي المتعدد السنوات يكمن في تحقيق الهدف المرجو من الإيرادات وفي الاستخدام الفعال لتلك الإيرادات في سياق الاستراتيجيات الإئتمانية المملوكة وطنيا ويطلب إلى البرنامج الإئتماني أن يقدم تقريرا بذلك؛
- ٦ - يؤكد من جديد المقرر ١٨/٢٠٠٢ المتعلق بهدف التمويل البالغ ١,١ مليون دولار، ويشجع جميع البلدان على المساهمة في تحقيق هذا الهدف؛

٧ - يعرب عن ارتياحه لأن الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٤)</sup>، لا سيما الحد من الفقر معترف بها بوضوح بأنها الأساس الشامل لجميع أنشطة البرنامج الإنمائي، ويؤكد على أهمية اتباع نهج متوازن في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٨ - يقر بدور البرنامج الإنمائي بوصفه منسقا لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛

٩ - يبحث البرنامج الإنمائي على تعزيز الدعم المقدم إلى أطر وأولويات التنمية الوطنية من خلال جملة أمور منها إنشاء شراكات ويؤكد على أهمية بناء القدرات لتحقيق الفعالية في عملية التنمية؛

١٠ - يشجع البرنامج الإنمائي على تعزيز دور التعاون بين بلدان الجنوب في مجال القضاء على الفقر وفي تعزيز النمو والتنمية المستدامين في جميع البلدان النامية؛

١١ - يؤكد من جديد ضرورة أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في الاعتبار في سياق تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

١٢ - يسلم بالحاجة إلى وجود آلية محسنة لإعداد التقارير بالنسبة للإطار التمويلي المتعدد السنوات، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالمرأة والمسائل الشاملة الأخرى، استناداً إلى مؤشرات الأداء، ويطلب من البرنامج الإنمائي تقديم مقترحات لهذا الغرض في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛

١٣ - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز العلاقة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وميزانية الدعم لفترة السنتين وترتيبات البرمجة.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٥/٢٠٠٣

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم لعام ٢٠٠٢

(DP/2003/33)؛

(٤) الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

- ٢ - يعرب عن ارتياحه لكون التقرير التقييمي كان صادقاً وتحليلياً؛
- ٣ - يعرب عن تقديره لما انعكس من دروس مستفادة من التقييمات السابقة في إطار التمويل المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2003/32)؛
- ٤ - يؤكد من جديد مقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٢ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج المتعلق بالتقييم لعام ٢٠٠١، وبوجه خاص الفقرة ٩، ويشجع من ثم ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من عمل في تعزيز الشراكات مع الإدارات الوطنية في مجال تنمية قدرات التقييم؛
- ٥ - يشدد على أهمية استخدام مؤشرات يتم وضعها بمشاركة تامة من جانب الحكومات الوطنية وتوافق عليها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة؛
- ٦ - يرحب بالشراكة المتعلقة بتنمية قدرات التقييم ولشركاء التنمية الآخرين في تعزيز قدرات التقييم الوطنية، كالتعاون من خلال الرابطة الدولية لتقييم التنمية والفريق العامل المشترك بين الوكالات، المعني بالتقييم؛
- ٧ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي تعزيز تقييم المسائل الاستراتيجية والمسائل الشاملة، كدور البرنامج الإنمائي في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودوره في المسائل الجنسانية؛
- ٨ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل من أجل ربط العمل المتعلق بالسياسات في البرنامج الإنمائي بأنشطته التنفيذية، ويشدد على ضرورة زيادة تعزيز عملية الاستفادة من الدروس، ولا سيما على الصعيد القطري؛
- ٩ - يرحب بالتركيز على تعميق ثقافة الأداء في البرنامج الإنمائي وفي المعرفة والتعلم لأغراض صنع القرارات؛
- ١٠ - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل في بناء القدرات الداخلية في مجال التقييم؛
- ١١ - يحث البرنامج الإنمائي على تقديم مزيد من تقارير التقييم الشاملة في المستقبل، بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومتطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛
- ١٢ - يشجع البرنامج الإنمائي على أن يراعي، في أعماله المتعلقة بورقات الحد من الفقر، رد الإدارة على تقييم دور البرنامج الإنمائي في عملية ورقات الحد من

الفقر (DP/2003/35)، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً مع توصيات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٦/٢٠٠٣

تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتقدير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي وتقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقدير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2003/38)، وتقدير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات الميزانية لمكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/39)؛

٢ - يوافق على (أ) تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ٩٠,٧ مليون دولار؛ و (ب) تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بمبلغ ٨٧,٠ مليون دولار؛ و (ج) عدد الموظفين كما هو مقترح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٧/٢٠٠٣

الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير النهائي المتعلق بالاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2003/40) والتقارير المتعلقة بالاستعراض المستقل المتصل بنموذج العمل والمسائل المتصلة به لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - تعليقات المدير التنفيذي (DP/2003/CRP.19)؛

٢ - يعرب عن قلقه لأن توقعات العمل الحالية لعام ٢٠٠٤ تنخفض كثيراً عن المستويات المطلوبة لاستمرار الجدوى المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على

الرغم من توقع حدوث زيادة في الإيرادات قبل نهاية عام ٢٠٠٣، ويشجع المدير التنفيذي في ما يعتزمه من تركيز اهتمامه على مواصلة الحصول على مشاريع سنوية من خلال جملة أمور منها تحليل الفرص من أجل بناء علاقات جديدة؛

٣ - يشير إلى الالتزام الذي تعهد به الأمين العام بتشجيع كيانات الأمم المتحدة على العمل من خلال مكتب خدمات المشاريع، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2003/CRP.5؛

٤ - يؤيد النهج الذي اتبعه المدير التنفيذي والوارد في الوثيقة DP/2003/CRP.19 فيما يتعلق بالخطوات الفورية التي ينبغي اتخاذها بشأن المسائل الملحة إلى أقصى حد التي يواجهها مكتب خدمات المشاريع في الوقت الحاضر، ويؤيد باعترام المدير التنفيذي تنفيذ عدد من التغييرات الداخلية على الفور؛

٥ - يطلب إلى المكتب التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن يقوم، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، بإعداد رد تام على التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالاستعراض المستقل (DP/2003/40) ليتم النظر فيه في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي؛

٦ - يلاحظ أن المسألة الأساسية المتعلقة باستدامة مكتب خدمات المشاريع على المدى الطويل يرتبط بمسائل أوسع نطاقاً، كالرؤية والولاية والحكم، وهي مسائل بحاجة إلى أن يعالجها المجلس التنفيذي بالتشاور مع المكتب وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالأمر، ويرى أن هذا النقاش ينبغي أن يتم وقت تنفيذ الإصلاحات ويطلب إلى المدير التنفيذي أن ييسر عملية التشاور الأوسع هذه في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في جلسته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ تقريراً عن استراتيجية الحصول على المشاريع والتقدم المحرز في تنفيذ التغييرات الداخلية؛ وأن يقدم جدولاً زمنياً شاملاً وميزانية مفصلة، ومؤشرات لرصد التقدم والأساليب اللازمة اتباعها لسداد تكاليف عملية التغيير، علاوة على تقرير عن عملية التشاور الأوسع نطاقاً، الوارد ذكرها في الفقرة ٦ أعلاه.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٨/٢٠٠٣

## تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان

### إن المجلس التنفيذي

وقد نظر في تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

١ - يوافق على الاعتمادات الإجمالية البالغة ١٦٩,٦ مليون دولار للأغراض المبينة أدناه ويقدر أن تستخدم تقديرات الإيرادات البالغة ١٤,٦ مليون دولار لموازنة الاعتمادات الإجمالية، الأمر الذي سيفضي إلى اعتمادات صافية مقدرة بمبلغ ١٥٥,٠ مليون دولار؛

### ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

|            |  |
|------------|--|
|            | دعم البرامج                              |
| ٨٦ ٥٧٧,١   | المكاتب القطرية                          |
| ٢٩ ١٨٠,٩   | المقر                                    |
| ١١٥ ٧٥٨,٠  | المجموع الفرعي                           |
| ٥٣ ٨٠٢,٦   | التنظيم والإدارة للمنظمة                 |
| ١٦٩ ٥٦٠,٦  | مجموع الاعتمادات الإجمالية               |
| (١٤ ٦٠٠,٠) | ناقصا منه: تقديرات لإيرادات في الميزانية |
| ١٥٤ ٩٦٠,٦  | الاعتمادات الصافية المقدرة               |

٢ - يفوض المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إعادة توزيع الموارد بين بنود الاعتمادات بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي ستنقل إليه الموارد؛

٣ - يأذن بنفقات إضافية من خارج الميزانية تصل إلى ٣,٨ مليون دولار لتنفيذ مشروع تخطيط موارد المشاريع.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٩/٢٠٠٣

استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية  
لعام ٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه أثناء دورته العادية الثانية:

البند ١

المسائل التنظيمية

وافق على جدول الأعمال وخطة العمل لدورتها العادية الثانية لعام ٢٠٠٣  
(DP/2003/L.3 و Corr.1)؛

وافق على التقرير المتعلق بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/25)؛

وافق على برنامج الدورات التالي للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤:

|                                   |                                    |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤:  | ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤  |
| الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤:         | ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف) |
| الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: | ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤        |

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٢/٢٠٠٣ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم  
للبرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم لفترة  
السنين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة  
الإنمائي للمرأة؛

أحاط علماً بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/27)؛

- أحاط علما بالمعلومات التفصيلية المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/27/Add.1)؛
- أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/29)؛
- أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ وإضافته (DP/2003/30) و (DP/2003/30/Add.1)؛
- أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتدابير الأمنية الإضافية المطلوبة لموظفي البرنامج الإنمائي وأماكن العامل التابعة له (DP/2003/CRP.20)؛

### البند ٣

#### الصناديق الاستثمارية المواضيعية

- أحاط علما بالتقرير المتعلق بالصناديق الاستثمارية المواضيعية (DP/2003/31)؛

### البند ٤

#### الإطار التمويلي المتعدد السنوات

- اتخذ المقرر ٢٤/٢٠٠٣ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات الثاني، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

### البند ٥

#### التقييم

- اتخذ المقرر ٢٥/٢٠٠٣ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- أحاط علما بالموجز التنفيذي للتقرير المتعلق بتقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية (DP/2003/34)؛
- أحاط علما باستجابة الإدارة لتقييم دور البرنامج الإنمائي في عملية PRSP (DP/2003/35)؛
- أحاط علما بالذاكرة التي أعدها مدير البرنامج عن التقرير المتعلق بتقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية (DP/2003/41)؛



## البند ٦

## البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية والتعليقات عليها:

|                       |   |
|-----------------------|---|
| DP/DCP/CAF/1          | مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى |
| DP/DCP/PRC/1          | مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو        |
| DP/DCP/SIL/1          | مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيراليون               |
| DP/DCP/LIT/1          | مشروع وثيقة البرنامج القطري لليتوانيا               |
| Corr.1 و DP/DCP/POL/1 | مشروع وثيقة البرنامج القطري لبولندا                 |

وافق على تمديد إطار التعاون القطري لبيرو لمدة سنتين (DP/2003/37/Rev.1)؛

أحاط علما بتمديد إطار التعاون القطري لمدة سنة واحدة لكل من شيلي والبوسنة

والهرسك (DP/2003/37/Rev.1)؛

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج عن مساعدة البرنامج الإنمائي لأفغانستان

(DP/2003/36)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المساعدة المقدمة إلى ميانمار؛

## البند ٧

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن تقديرات الميزانية

المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي؛

اتخذ المقرر ٢٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن الاستعراض المستقل

لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/39)؛

أحاط علما بتعليقات المدير التنفيذي في التقرير المتعلق بالاستعراض المستقل المتصل

بنموذج العمل والمسائل المتصلة به لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

(DP/2003/CRP.19)؛

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ٨

#### المسائل المالية والميزانية والإدارية

أخذ المقرر ٢٨/٢٠٠٣ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/FPA/2003/12)؛

أحاط علماً بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٢ (DP/FPA/2003/13)؛

### البند ٩

#### البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية:

|                  |  |
|------------------|--|
| DP/FPA/DCP/LSO/4 | مشروع وثيقة البرنامج القطري ليسوتو           |
| DP/FPA/DCP/COG/3 | مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو |
| DP/FPA/DCP/SLE/3 | مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيراليون        |
| DP/FPA/DCP/ECU/4 | مشروع وثيقة البرنامج القطري لإكوادور         |

### البند ١٠

#### مسائل أخرى

عقد مشاورات غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن؛

عقد مشاورات غير رسمية بشأن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

عقد جلسات إحاطة غير رسمية بشأن أفغانستان؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

عقد مشاورات غير رسمية بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-

٢٠٠٧ والبرنامج القطري، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

## خطة العمل المؤقتة

## المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

## الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤

## نيويورك، ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

| اليوم/التاريخ                   | الوقت                       | البند | الموضوع   |
|---------------------------------|-----------------------------|-------|---|
| الجمعة، ٢٣ كانون الثاني/يناير   | ١٣/٠٠-١٠/٠٠؛<br>١٨/٠٠-١٥/٠٠ | ١     | دورة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان<br>- انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي لعام ٢٠٠٤<br>الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي<br>المواضيع:<br>- التبسيط والمواءمة<br>- فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز<br>- أمن موظفي الأمم المتحدة<br>- يقرر فيما بعد |
| الاثنين، ٢٦ كانون الثاني/يناير  | ١٣/٠٠-١٠/٠٠؛<br>١٨/٠٠-١٥/٠٠ |       | مواصلة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي  |
| الثلاثاء، ٢٧ كانون الثاني/يناير | ١٣/٠٠-١٠/٠٠                 |       | مواصلة دورة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان   |
|                                 |                             | ١     | المسائل التنظيمية<br>- إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة<br>- اعتماد التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣<br>- اعتماد خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي<br>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان  |
|                                 |                             | ١١    | الإطار التمويلي المتعدد السنوات<br>- الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٤   |
|                                 | ١٨/٠٠-١٥/٠٠                 | ١١    | الإطار التمويلي المتعدد السنوات (تابع)<br>- الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٧-٢٠٠٤  |
|                                 |                             | ١٠    | البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها<br>- البرنامج المشترك بين الأقطار، ٢٠٠٧-٢٠٠٤<br>- الموافقة على وثائق البرامج القطرية   |
| الأربعاء، ٢٨ كانون الثاني/يناير | ١٣/٠٠-١٠/٠٠                 | ٤     | الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي<br>- بيان مدير البرنامج<br>الإطار التمويلي المتعدد السنوات   |
|                                 |                             |       | - مقترحات لآلية إعداد التقارير للإطار التمويلي المتعدد السنوات  |

| اليوم/التاريخ                 | الوقت       | البند | الموضوع  |
|-------------------------------|-------------|-------|--|
|                               |             | ٥     | صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة<br>- استراتيجية الصندوق وخطط عمله، ٢٠٠٤-٢٠٠٧   |
|                               | ١٨/٠٠-١٥/٠٠ | ٧     | مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع<br>- تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٣<br>- تقرير المدير التنفيذي عن حالة إدارة عملية التغيير   |
| الخميس، ٢٩ كانون الثاني/يناير | ١٢/٠٠-١٠/٠٠ | ٣     | <b>التقييم</b><br>- استجابة الإدارة لتقييم التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية<br>- توصيات للأعمال المتعلقة بأوراق استراتيجية الحد من الفقر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق استجابة الإدارة لتقييم دور البرنامج الإنمائي في عملية أوراق استراتيجية الحد من الفقر   |
|                               |             | ٢     | التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<br>- إطار التعاون الثالث للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية   |
|                               | ١٣/٠٠-١٢/٠٠ |       | <b>مشاورات غير رسمية</b>   |
|                               | ١٨/٠٠-١٥/٠٠ | ٦     | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها<br>- الموافقة على وثائق البرامج القطرية<br>- تقرير بعثة التقييم إلى ميانمار<br>- تمديد أطر التعاون التقني  |
| الجمعة، ٣٠ كانون الثاني/يناير | ١٣/٠٠-١٠/٠٠ | ٨     | الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان<br>توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠١-٢٠٠٢<br>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢<br>- صندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢: حالة تنفيذ التوصيات<br>- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: متابعة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢: حالة تنفيذ التوصيات |
|                               |             | ٩     | تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<br>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<br>- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي  |
|                               | ١٨/٠٠-١٥/٠٠ | ١٢    | مسائل أخرى<br>- مقررات معلقة   |
|                               |             | ١     | المسائل التنظيمية  |

## المرفق الثاني

## عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المحددة)

الدول الأفريقية: الرأس الأخضر (٢٠٠٥)؛ الكامرون (٢٠٠٤)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٣)؛ جيبوتي (٢٠٠٣)؛ غابون (٢٠٠٣)؛ موريتانيا (٢٠٠٣)؛ موزامبيق (٢٠٠٣)؛ تونس (٢٠٠٥).

دول آسيا والمحيط الهادئ: الصين (٢٠٠٣)؛ الهند (٢٠٠٥)؛ جمهورية إيران الإسلامية (٢٠٠٣)؛ نيبال (٢٠٠٥)؛ باكستان (٢٠٠٤)؛ الفلبين (٢٠٠٣)؛ اليمن (٢٠٠٤).

دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٤)؛ إكوادور (٢٠٠٣)؛ السلفادور (٢٠٠٥)؛ بيرو (٢٠٠٤)؛ أوروغواي (٢٠٠٥).

دول أوروبا الشرقية: بلغاريا (٢٠٠٣)؛ الجمهورية التشيكية (٢٠٠٤)؛ رومانيا (٢٠٠٤)؛ الاتحاد الروسي (٢٠٠٥).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: أستراليا (٢٠٠٥)؛ كندا (٢٠٠٤)؛ فنلندا (٢٠٠٣)؛ فرنسا (٢٠٠٣)؛ ألمانيا (٢٠٠٣)؛ إيطاليا (٢٠٠٥)؛ اليابان (٢٠٠٥)؛ النرويج (٢٠٠٥)؛ السويد (٢٠٠٣)؛ سويسرا (٢٠٠٤)؛ المملكة المتحدة (٢٠٠٤)؛ الولايات المتحدة (٢٠٠٤).